

لمى قنوت

المشاركة السياسية للمرأة السورية

بين المتن والهامش

كواليس النخب السياسية السورية
التي تطرح نفسها بديلاً ديمقراطياً
والأسباب التي أدت إلى ضعف المشاركة السياسية للمرأة

المشاركة السياسية
للمرأة السورية
بين المتن والهامش

المشاركة السياسية للمرأة السورية بين المتن والهامش (كانون الأول 2016)

لمى قنوت

عدد الصفحات: 192

الإخراج الفني والغلاف: مناف عزّام

الطبعة الأولى 2017

الناشر



تم إصدار هذه الدراسة بدعم من المبادرة النسوية الأورومتوسطية ضمن إطار برنامج: "نحو تحول ديمقراطي في سوريا من خلال دعم عملية بناء شاملة للدستور" الممول من السويد. المحتوى الوارد في هذه الدراسة هو من مسؤولية الباحثة بشكل حصري.



لا يسمح بطباعة أي جزء من هذا الكتاب أو تصويره أو نسخه بأي شكل أو وسيلة من الوسائل إلا بإذن خاص ومسبق من اللوبي النسوي السوري.

لمى قنوت: سياسية ونسوية سورية. حصلت على درجة البكالوريوس في التصميم الداخلي، شاركت في تأسيس العديد من منظمات المجتمع المدني وقدمت العديد من الأوراق حول النوع الاجتماعي (الجندر)، المواطنة، التحول الديمقراطي في سورية، قرار مجلس الأمن 1325، ومبادئ دستور حساس للجندر، المشاركة السياسية للمرأة. lamakannout@gmail.com

اللوبي النسوي السوري: لوبي سياسي مستقل غير حزبي ملتزم بالمشاركة المتساوية للمرأة والرجل في جميع عمليات صنع القرار السياسي في سورية وعلى جميع المستويات. لمزيد من المعلومات syrianfeministlobby.com

لمى قنوت

المشاركة السياسية للمرأة السورية بين المتن والهامش

فهرس المحتويات

07	هيكلية البحث
07	أ- أهمية الموضوع
13	ب- إشكالية البحث
14	ت- منهجية البحث
15	خلفية

القسم الأول:

31	المشاركة السياسية للمرأة خلال الثورة
33	1. المرأة في صناعة القرار - التنسيق
37	2. النساء في متن التأسيس والمشاركة السياسية - لجان التنسيق المحلية نموذجاً
41	3. المرأة شبه غائبة عن المجالس المحلية
48	4. واقع القوى السياسية الحالي
51	5. المرأة في القوى السياسية التي تشكلت بعد الثورة
54	6. الهيئة الاستشارية النسائية
62	7. كواليس النخب السياسية
73	8. تجربة حزب الاتحاد الديمقراطي PYD
78	9. المرأة في جماعة الإخوان المسلمين
82	10. منظمات المجتمع المدني بلبوس سياسي

القسم الثاني:

95	أربع قضايا أساسية في كواليس القوى السياسية
95	1. الديمقراطية

106 2. النظرة النمطية
117 3. الكوتا
122 4. العنف
122 - العنف القانوني
130 - العنف السياسي
132 - العنف الجنسي
 - خلاصة الممارسات الذكورية والتمييزية ضمن القوى السياسية
138 التي تطرح نفسها بديلاً ديمقراطياً
 - أسباب ضعف المشاركة السياسية للمرأة،
140 حسب رأي المستجيبين للبحث، نساءً ورجالاً
 القسم الثالث:
147 الخلاصة والتوصيات
147 1. الخلاصة
149 2. التوصيات
153 الهوامش
169 أسماء المشاركات والمشاركين في أسئلة البحث
 أسماء المشاركات في الأسئلة الخاصة
171 بالهيئة الاستشارية النسائية لوفد المعارضة في محادثات جنيف 3
173 أسئلة البحث
177 الملاحق
179 ملحق 1: كتاب عضوات الائتلاف الخاص بتوسعة التمثيل النسائي فيه
181 ملحق 2: الورقة التأسيسية للجنة الاستشارية النسائية
185 ملحق 3: الرسالة التقييمية التي وجهت للهيئة العليا للتفاوض

هيكلية البحث

أهمية الموضوع:

تحكُّم حيواتِ النساءِ السورياتِ هياكلُ اقتصادية وقانونية واجتماعية وسياسية ودينية تمييزية، ويتحالف الاستبداد بكل أشكاله ليطوِّق عنق المرأة ويعيق مسار نضالها وحقوقها، وقد كسرت هذا الطوق عندما تصدّرت الثورة (في آذار 2011) التي أعادت السياسة إلى المجتمع بعد عقودٍ من الاستبداد.

لكن ذلك لم ينعكس على مشاركتها السياسية ضمن المجالس المحلية وفي القوى السياسية التي تصدّرت المشهد الآن، وضعف المشاركة هذا لا يأتي فقط في سياق إقصاء النساء في فترة التحولات السياسية، ما سيؤدي إلى فشل مؤكد في التحول الديمقراطي في سورية الجديدة، وإنما إلى أخطاء ارتكبتها بعض قوى المعارضة التي تصدرت المشهد، في النهج والخطاب والممارسة، فأعاقت مشاركتها السياسية.

تواجه التأثيرات تحديات كبيرة: أوّلها خطابٌ دولي أممي، يريد عزلها عن دورها السياسي في الخلاص من نظام استبدادي، وإعادة رسم أدوار مشابهة تماماً لما رسمه لها النظام الأبوي، في ثنائية الحرب والسلام: ذكورٌ مقاتلون أشداء، مشعلو الحروب، وإناثٌ ضحايا وفاعلات سلام، يدفعن الذكور لحلّ المشكلة، في تجاهل تامّ لحرية الإنسان في اختيار مواقفه وآرائه، وفي محاولة لسلخ النساء عن قضيتهن الرئيسية في التغيير الجذري الديمقراطي المنشود، وبناء سلام عادل مستدام قائم على محاسبة مجرمي الحرب، وعزلهن أيضاً عن ثورة وحرّاك مجتمعي يريد الحرية والعدالة والمساواة وبناء دولة المواطنة.

وثانيها حصار سياسي تمييزي تمارسه القوى التي تصدّرت المشهد السياسي، لا يرى فيها

قائدة سياسية ذات كفاءة قادرة على صنع التغيير واتخاذ القرارات الحاسمة، فباسم الحفاظ على التوازنات داخل الكتلة تغلقت الأبواب على مشاركتها، وباسم المحاصصة تُستبعد، ولامتلاك أوراق نفوذ يجري السكوت عن انتهاكات ترتكبها الفصائل المسلحة السلفية، ومن أجل شعاراتها في الديمقراطية والمواطنة تكتفي بمشاركتها رمزياً، وبذريعة الأوليات تُغيب حقوقها، والذين يمارسون هذا الحصار يبدون متجاهلين تماماً أنه لا يمكن، إذا عُيبت أو أُقصيت النساء ذوات الكفاءة، أن تكون الأحزاب ديمقراطية، ولا يمكن أن تكون بديلاً ديمقراطياً وأن تدعي تمثيل الشعب وأنت تتجاهل نصفه.

بين إرهاب النظام وإرهاب المجموعات التكفيرية القاعدية، والتطرف والانتهاكات التي تمارسها الفصائل العسكرية السلفية، التي كُفرت أهداف الثورة وشعاراتها، وحاربت وخطفت وهجرت الناشطات والنشطاء، خسرتنا بروز القيادات المحليات وتطور عملهن وتمثيلهن السياسي، وانكفاً عملهن في مناخ مغلق وضمن شروط قاسية جداً.

يتناول البحث استعراضاً لمشاركة المرأة، ابتداءً من التنسيقيات والمجالس المحلية وفي مسارات مختلفة ضمن المفاوضات السياسية جنيف 3، وسيجري التركيز على مشاركتها السياسية ضمن القوى السياسية التي طرحت نفسها بديلاً ديمقراطياً.

يأتي سياق البحث وتوصياته، من الحرص على بناء أحزاب ديمقراطية، والنقد من أجل تصحيح المسار وتذليل العقبات أمام مشاركتها، وتسهيل الضوء على عمق العقلية الذكورية، فالدولة الديمقراطية المنشودة لا يمكن أن تُبنى بعزل النساء وإقصائهن، بل بمشاركة سياسية كاملة وفعالة، وبضمن ذلك المشاركة في مفاوضات الحل السياسي والمرحلة الانتقالية، مشاركة تتيح لهن فرصاً متساوية للوصول إلى صناعة القرار، وإقرار دستور حساس للجنود، تمهيداً لإزالة كل أشكال التمييز والاضطهاد من القوانين التي تحكم حياتهن، وإدانة العنف ضدّهن، وتكوين رافعة مجتمعية لإزالة الغبن التاريخي الواقع عليهن.

إن سورية الجديدة، لن تكون ديمقراطية إذا لم تلتزم بالميثاق الدولي لحقوق الإنسان، وبالاتفاقيات الأساسية لحقوق المرأة مثل اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، وإعلان منهج عمل بيجين (BPA)، وقرار مجلس الأمن رقم 1325 وكلّ القرارات ذات الصلة.

السبب الذي دفعني إلى كتابة هذا البحث، هو اهتمامي بالمشاركة السياسية للمرأة، وندرة

الأبحاث حولها في السياق السوري بعد الثورة وضمن القوى السياسية المعارضة، وتقديم مادة تحليلية نسوية مرجعيتها حقوق الإنسان للنساء والرجال، مبنية على شهادات وحوارات ووصفت الواقع ولم تُجمّله.

بعض الأبحاث والأوراق التي تناولت المشاركة السياسية للمرأة:

- د. مية الرحبي - ورقة - المشاركة السياسية للمرأة / 2005¹.

ركّزت على أعداد النساء في الأحزاب السورية وفي مجلس الشعب ضمن ثلاث دورات انتخابية من 1972-2003 وفي المجالس البلدية والنقابات، خلصت نتائج الورقة إلى أن أوضاع ضعف المشاركة السياسية للمرأة تتشابه في دول العالم العربي نتيجة وجود معوقات كثيرة تعرقل مشاركتها أهمها:

- * معوقات سياسية: «تتعلق بأنظمة الحكم الشمولية التي تسود العالم العربي، وانعدام الديمقراطية، وهذا ما أدى إلى ابتعاد السياسة عن المجتمع، وانكفاء الفرد، الذي اضطرّ تحت ظل القمع والاستبداد أن يُؤثر السلامة ويتعد عن أي همّ سياسي».
- * معوقات قانونية: تتعلق بالدستور الذي ضمن للمرأة حق حرية الانتخاب والترشيح، وعاملها كمواطن كامل الحقوق والواجبات، وشجع على مشاركتها في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إلا أن ما يسود على أرض الواقع هو الأحكام الاستثنائية، من ناحية أخرى تعرقل الحريات التي منحها الدستور للمرأة بقانون الأحوال الشخصية الذي يعامل المرأة إنساناً ناقص الأهلية.
- * معوقات اجتماعية: وتعلق بالضغوط الاجتماعية التي تتعرض لها المرأة التي تعمل في الحقل السياسي. من ناحية أخرى فإن وصول المرأة إلى مراكز قيادية مرتبط غالباً بالولاء للسلطة، أو بصلات قرابتها مع الزعماء التاريخيين، وليس بالضرورة مرتبطاً بكفاءتها. إضافة إلى ازدياد نسبة مشاركة المرأة في قواعد أحزاب السلطة والمعارضة، وتأخذ هذه النسبة بالتناقص كلما اتجهنا نحو قمة الهرم، حتى تكاد تنعدم. إضافة إلى معوقات تتعلق بالوضع الاقتصادي المتدني للمرأة، كما أن عدم إتاحة الفرص أمام النساء بالتعليم، كما هو الحال بالنسبة للرجل، يحدّ من إمكانياتها الفكرية، وبالتالي من مشاركتها السياسية.

- لمى قنوت - ورقة - التأثيرات مغيبات عن صنع القرار - المشاركة السياسية للمرأة ووصولها إلى مراكز صنع القرار في بعض قوى المعارضة في سورية منذ عام 2011 حتى عام 2015.²

رَكَزَت على أعداد النساء في تسع قوى سياسية معارضة تشكّل معظمها بعد الثورة، وكيف طرحت أدبياتها خلال التأسيس قضايا المرأة من حيث استخدامها للغة الجندرية في الصياغة اللغوية (المواطنون والمواطنات، نساءً ورجالاً)، والمساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، تمكين المرأة ونيل حقوقها كافة وتوظيف طاقاتها في التنمية، وتذليل المعوقات التي تمنعها من ذلك، والتصدي للهيمنة الذكورية وللإقصاء والتمييز ضد المرأة، وتعزيز مشاركتها السياسية، وهل جعلت تلك القوى السياسية ما أوردته في أدبياتها السياسية هدفاً ومنهجاً لعملها في سبيل تعزيز الديمقراطية ودولة المواطنة وحقوق الإنسان للنساء والرجال. وتطرقت الورقة إلى ما لم يرد في أدبيات هذه القوى، مثل الكوتا (باستثناء حزب واحد من العينة)، التعهد برفع التحفظات على اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، ودستور متوافق مع النوع الاجتماعي (الجندر) ومواءمة كل قوانين الأحوال الشخصية، وقانون العقوبات، وقانون الجنسية، والتأمينات الاجتماعية معه. ولم تتطرق القوى السياسية التسع أيضاً إلى العنف ضد النساء بشكل عام، والعنف الجنسي بشكل خاص، الذي طال بعض النساء خلال الصراع وجعل من أجسادهن وسيلة للانتقام من الآخر، ولم تذكر القوى السياسية التي تشكلت بعد عسكرة الصراع قرار مجلس الأمن 1325، ولا أيّاً من القرارات ذات الصلة.

وخلصت نتائج الورقة إلى أن إحصاء أعداد النساء ورصد أدبيات الأحزاب والقوى السياسية لا تكفي لمعرفة وضع الدور الذي تلعبه النساء سياسياً ضمنها، ولا شكله، بل يمكن القول إنها أحد مؤشرات، وأوردت مثلاً على أحد الأحزاب التسعة المسلّط الضوء عليها والذي يضع حقوق المرأة على أجندته، وراثته مشتركة بين المرأة والرجل، لكن تجري انتهاكات لحقوق الإنسان وتجنيد إجباري للأطفال والطفلات في المناطق التي يسيطر عليها عسكرياً عبر ذراعه العسكري، وذكرت تصريحاً مجافياً للديمقراطية والحرية لرئيسه المشتركة. وخلصت الورقة أيضاً إلى «أن عبارات الديمقراطية والمواطنة التي وردت في كلّ الأدبيات السياسية للقوى المذكورة تبقى حبراً على الورق، إذا لم تقترن بعمل حقيقيّ وجدّيّ ينهض بنصف المجتمع المهتمّش، ويضع قضايا المرأة وحقوقها ضمن أهدافه، وما نسبة النساء المتدنية في قواعدها

وفي مراكز القرار إلا دليلاً على أنها تتعاطى مع تمثيلها السياسي الرمزي كشكل تزييني، لا يتناسب مطلقاً مع دورها في الثورة وعلى أرض الواقع».

وحددت الورقة دور الأحزاب في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، ودور النساء في وضع المساواة بين الجنسين على أجندة أصحاب القرار.

• د. سهام نجار - بحث في إطار مشروع إقليمي «تعزيز دور الأحزاب والنقابات في النهوض بالمشاركة السياسية والعامة للنساء» كانون الأول 2014³.

ركز البحث على دور الأحزاب والنقابات والأطر الديمقراطية في النهوض بالمشاركة السياسية للنساء وأسباب ضعف مشاركتها في كل منهما، وأعطى أمثلة على بعض تجارب الأحزاب السياسية في تعزيز مشاركتها وبلوغها مراكز صنع القرار وممارسة حقوقها، في لبنان مثلاً، وضمن دراسة سعدى علوه «احتياجات تنظيمية لتعزيز مشاركة النساء في الأحزاب في لبنان» نفذته التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني، وجدت أن الأحزاب السياسية لم تشدّ عن النظام السياسي الطائفي الذي يظلّ لبنان ويحكم مفاصل جميع مؤسساته، و«ليس مصادفة أن تقتصر حصة النساء في المكتب السياسي لأحد الأحزاب العلمانية والتقدمية في عينة البحث على امرأة واحدة، مثلها مثل أحد أحزاب العينة ذي الخلفية الدينية والخطاب الأيديولوجي المبني على أسس دينية وطائفية، وانطلقت من هذا المثل، ومعه مجمل الحضور الحزبي النسائي في القاعدة ومواقع القيادة ومراكز القرار، للخروج باستنتاج أساسي يفيد بأن مواقع النساء الحزبيات لم يتغير مع تغير هوية هذا الحزب وطروحاته عن ذلك الحزب». وحددت المعوقات التي ترتبط بالأحزاب: «عجز الأحزاب عن التغيير، ضعف سعي الأحزاب لتمكين المرأة، ضعف دعم النساء ووصولهن إلى مراكز القرار داخل الأحزاب، ضعف اعتماد الكوتا النسائية داخل الأحزاب، عدم اعتبار الأحزاب قضايا النساء أساسية وذات أولوية». ومعوقات عامة: «السلطة الذكورية والعائلية والدينية على النساء، الثقافة الاجتماعية، ضعف إشراك المرأة في صنع القرار على مستوى (العائلتين) الصغيرة والكبيرة كما في المجتمع، قوانين الأحوال الشخصية التمييزية ضد المرأة وعدم وجود قانون مدني للأحوال الشخصية، النظام السياسي الطائفي، القوانين الانتخابية المعتمدة، التوزيع الطائفي والمذهبي للمقاعد والحصص، سيادة الزبائنية والمحسوبيات وطغيان المصالح على الشراكة الحقيقية، الافتقار إلى المواطنة، وهذا ينسحب على الرجال والنساء، التمييز القانوني بحق النساء، حجب سلة من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية، والتمييز ضد النساء في العمل

والمؤسسات، عدم تحمّل الشريحة الأكبر من النساء مسؤوليتهن النضالية، وعدم تحمّل جميع النساء مسؤوليتهن تجاه تعزيز مهارتهن وتطوير قدراتهن ومعارفهن». والتوصيات كانت على عدة صعد: الدستور والقوانين، وعلى مستوى السياسات والإجراءات الوطنية، وعلى مستوى الأحزاب السياسية.

• برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المعهد الديمقراطي للشؤون الدولية، «تمكين المرأة من أجل أحزاب سياسية أقوى» - تشرين الأول 2011⁴.

وهو دليل الممارسات الجيدة للنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة، وركز على التنظيم الداخلي للحزب في إقامة قاعدة تنظيمية للمساواة بين الجنسين، والاستراتيجيات الأكثر فعالية في زيادة مشاركة النساء وتمكينهن وفقاً لأربع مراحل تتبع نهج الدورة الانتخابية.

يحدد الدليل إن «إدماج منظورات النساء في السياسة ومشاركتهن فيها هما شرطان مسبقان للتطور الديمقراطي وللمساهمة في الحكم الرشيد، [...] من المفيد للأحزاب الناحيتين السياسية والمالية أن تعمل بفعالية على مبادرات تعزيز تمكين المرأة على امتداد الدورة الانتخابية. ويمكن للأحزاب السياسية، من خلال الدعم الرسمي والمفتوح لمشاركة المرأة تطبيق إصلاحات، أن تغيّر الرأي العام وتخلق قواعد دعم جديدة لها، وأن تجتذب أعضاء جددًا في صفوفها، وتزيد تدفق التمويل الحكومي للحزب، وأن تحسّن موقفها امام البلدان الأخرى».

إن دور الأحزاب ضروري في التغلب على العوائق أمام مشاركة النساء السياسية، وتعكس على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية». ويتواصل في العديد من البلدان تثبيط النساء عن المنافسة المباشرة مع الرجال ومن الظهور والتفاعل العلنيين. وبدلاً من ذلك تُحدّد للنساء أدوار تبعدهن عن مراكز صنع القرارات، [...] وتؤدي إلى مفاومة الوضع الاقتصادي الدولي للنساء وفقهن النسبي وإدامته في جميع أنحاء العالم. وهي من بين الأمور التي تمثل أهم العوائق المباشرة التي تجعل المشاركة السياسية للنساء شبه مستحيلة في أي مرحلة من مراحل الدورة الانتخابية».

لقد أظهرت الأحزاب السياسية أنه لا توجد طريقة أفضل من أخرى مادام قد توفر الالتزام بالمساواة بين الجنسين، لكن الدليل أكد أن الإجراءات القائمة على آليات الحصص (الكوتا) أثبتت فعاليتها مراراً في إيصال عدد أكبر من النساء إلى مواقع النفوذ.

بشكل عام تتشابه الأوراق والأبحاث بتوصياتها وتوصيفها لما يعيق المشاركة السياسية للمرأة في أنظمة الاستبداد، في العالم العربي، وفي سورية بشكل أدق، إلا أن هناك ثغرات معرفية بحاجة إلى تغطية لم يتم التطرق إليها، وتتعلق بتسليط الضوء على الممارسات التمييزية تجاه المرأة ومشاركتها السياسية داخل المطبخ السياسي / الكواليس في الأحزاب والقوى السياسية التي طرحت نفسها بديلاً ديمقراطياً، خاصة بعد ثورة شعبية شاركت فيها المرأة بكل شجاعة وقوة. كما أنها لم تتطرق إلى تفاصيل في ديناميكية العلاقات ضمن المجموعة السياسية وعمق العقلية الذكورية لغةً وممارسةً وفكراً التي انزلت فيها حتى بعض الديمقراطيين العلمانيين الذين يدعون دعمهم لحقوق المرأة، الشيء الذي أدى إلى عزوف عدد من السياسيات عن المشهد السياسي، وانخراط بعضهن في منظمات المجتمع المدني.

إشكالية البحث:

أخفقت قوى المعارضة السياسية في إحراز تغيير في طريقة التعامل مع قضايا حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين بشكل عام، وفي تحقيق المشاركة السياسية للمرأة على وجه الخصوص، ولم تعالج أدبياتها قضايا التمييز ضد المرأة في جميع المجالات، بل عكست ممارسات هذه القوى العقلية الأبوية التي لا تتعدى تمثيلاً رمزياً لمشاركتها السياسية، على عكس وثائقها والمبادئ التي تدعيها في السعي للوصول إلى الدولة الديمقراطية وحقوق المواطنة، التي تلتزم بالميثاق الدولي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الأساسية لحقوق المرأة.

ترى ناشطات حقوق المرأة أن القضاء على عملية تهميش المرأة وإقصائها من المشاركة السياسية يعدّ أمراً حيوياً للغاية في بناء الديمقراطية. ولا بد من الاعتراف بالحقوق المتساوية للنساء مع الرجال في الوصول إلى مواقع صنع القرار، لبناء أحزاب ديمقراطية تقوم على المساواة بين الجنسين، لمحاربة التقاليد الأبوية والتمييز ضد المرأة. تلخص هذه القضايا المطالب الأساسية لبناء مجتمع ديمقراطي خالٍ من جميع أشكال القمع. إن تذليل المعوقات التي يطرحها البحث، والتي تقف في وجه مشاركتهن السياسية ووصولهن المتساوي مع الرجل إلى مراكز صنع القرار، هي الامتحان الأكبر لفعالية العملية الديمقراطية في صفوف المعارضة، وأظهرت خلافاً منعها من تحقيق أي تغيير فعلي حتى الآن. إن مشاركتها السياسية الفعالة لا تعني تنازلاً على سلطة استبدادية إقصائية، بل تشاركية وتمثيلاً عادلاً يبنى ويحمل مشروعاً نهضوياً تحريراً ديمقراطياً قادراً على النهوض بالمجتمع.

يهدف هذا البحث إلى:

1. تسليط الضوء على كواليس النخب السياسية التي ترسم السياسات وتستبعد المرأة من الدوائر المغلقة لصنع القرار.
2. إزاحة الستار عن عمق العقلية التمييزية تجاه المرأة وتجاه مشاركتها السياسية لدى بعض النخب السياسية التي تصدرت المشهد السياسي.
3. الوصول إلى نتائج وتقديم توصيات لتصحيح الخلل الناتج عن ضعف المشاركة السياسية للمرأة.

منهجية البحث:

تعتمد هذه الدراسة منهجية البحث النوعي، من خلال إجراء لقاءات فردية مع (45) خمس وأربعين شخصية، منها (17) سبعة عشر حواراً مطوّلاً تراوحت مدّتها بين ساعة وثلاث ساعات ونصف، ثمان وعشرون شخصية أرسلت لهم/ ن الأسئلة بناء على طلبهم/ ن.

جرى اختيار المشاركين/ ات لتغطية طيف واسع من الأشخاص كان لهم دور أساسي في الحراك السياسي القائم في سورية في السنوات الأخيرة، أو أنهم مطلعون عليه اطلاعاً عميقاً. ورغم أن مشاركة المرأة في العنف باتت مؤخراً موضع اهتمام الإعلام، إلا أن هذه الدراسة تركز على الحراك المدني والسياسي بشكل رئيس، لأن ذلك هو المحدّد الأهم لدور المرأة مستقبلاً.

الشريحة المستهدفة التي وجّهت لها الأسئلة:

1. نخب سياسية من مختلف الطيف السياسي، نساء ورجالاً، مازال تمارس العمل السياسي بشكل مستقل أو ضمن هياكل تنظيمية سياسية موجودة في المشهد السياسي الحالي.
2. ثائرات شاركن في الثورة وانخرطن في تأسيس منظمات مجتمع مدني، وناشطات مجتمع مدني.
3. كاتبان وباحثان سياسيان.

لقاءات فرعية ولمواضيع محددة:

أجريت خمسة عشر لقاء مع ناشطين/ ات في عدد من مختلف المناطق السورية، بعضهم

كان عضواً في المجالس المحلية، وبعضهم مازال فيها، وآخرون مطلقون على عملها بشكل عميق، وذلك لمعرفة حجم التمثيل النسائي فيها.

أجريت أربعة لقاءات مع عضوات في الهيئة الاستشارية النسائية لوفد المعارضة، لمعرفة المعايير والخبرات الموجودة فيها وحجم الاستفادة منها، ومدى نفاذ أوراقها إلى طاولة المفاوضات، وحجم التشاركية بينها وبين الوفد المفاوض.

أجريت خمسين لقاء فرعياً تناول قضايا جزئية في البحث امتدت على مدار كتابته.

أجريت اللقاءات والاستبيانات الرئيسية في الفترة الواقعة بين تموز 2015 وكانون الثاني 2016 وجرى بعد ذلك تحليل الإجابات؛ أولاً، لمعرفة الواقع الفعلي للمشاركة النسائية في هياكل المؤسسات والتنظيمات السياسية المعارضة المختلفة، ومن ثم تحديد كيف نوقشت بعض القضايا الأساسية كآليات اختيار القيادات ووضع الأجندات السياسية لعملها. ومن خلال تقاطعات الإجابات المختلفة تم تحديد العوامل الرئيسية التي عبر عنها المشاركون/ات في البحث.

خلفية :

بعد وفاة حافظ الأسد في 10 حزيران 2000 ومن أجل أن يرث السلطة بشار الأسد، أقر مجلس الشعب خلال دقائق فقط، و«بالإجماع» تغيير المادة الثالثة والثمانين من دستور 1973 لتصبح على الشكل التالي: «يشترط فيمن يرشح لرئاسة الجمهورية أن يكون عربياً سورياً متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية متمماً الرابعة والثلاثين من عمره». والفارق الوحيد بين المادتين هو في جعل سن المرشح الرابعة والثلاثين بدلاً من الأربعين ليلائم عمر الوريث، وفي 10 تموز 2000 جرى «استفتاء» حصل فيه بشار الأسد على نسبة 97.94% ليصبح رئيساً للجمهورية. و بعد في خطاب القسم 17 تموز 2000 بإصلاحات أثمرت عن انفراج نسبي في الحريات، قياساً لعهد والده، وأفرج عن 600 معتقل سياسي وتم إغلاق سجن المزة. بدأت منتديات الحوار بالانتشار، وأطلق المثقفون /ات مبادرات بدأت ببيان الـ 99 مثقفاً، ثم بيان الألف مثقف/ة وهو الوثيقة الأساسية للجان إحياء المجتمع المدني، ما لبث النظام أن عاد إلى سابق عهده وبدأ تكميم الأفواه، إلى أن أجهض ما عرف باسم (ربيع دمشق)، وزج رموزه في السجون، وأجبرت المنتديات على التوقف.

تستند التقارير الأممية والوطنية وعدد من الباحثين/ات على مؤشرات قياس المشاركة السياسية للمرأة في مراكز صنع القرار على الأرقام والحصص المئوية، ويعتبر تمثيل المرأة في السلطة التشريعية ذروة النشاط السياسي، لما له من قدرة وتأثير على إحداث التغيير السياسي والقانوني وصناعة قرار، لكن في الدول الاستبدادية كسورية، فمن نافل القول الخلط بين المشاركة السياسية للمرأة في مجلس الشعب «كصناعة قرار»، والديمقراطية.

في مقارنة بين نسبة تمثيل النساء في عدد من البرلمانات العربية، في الفترة الانتخابية ذاتها، ضمت خمس عشرة دولة (الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، عمان، السلطة الفلسطينية، قطر، السعودية، السودان، سورية، تونس، الإمارات المتحدة)، تقول منى فياض في ورقتها «المرأة والسياسة»⁵: إن أعلى نسبة هي نسبة تمثيل المرأة في الجمهورية العربية السورية 12% (2003/3)، تلتها تونس 11,5% (10/1999)، وأقل نسبة في اليمن 3% (4/2003)، وتضيف: يبدو التمثيل السياسي للنساء في الدول العربية والإسلامية «وكأنه هدية شخصية أو هبة من قبل الحاكم تجاه امرأة معينة يراد تكريمها، أو من أجل إظهار الوجه الحسن للنظام السياسي، إذ إن ذلك يسهل الحصول على مساعدات وهبات مالية من جهات دولية، نظراً لأن هذا الأمر من متطلبات برامج التنمية للأمم المتحدة. لكن عند التدقيق نجد أن المرأة بعيدة كل البعد عن مجمل مراكز القرار»، وتتساءل: «عن معنى أن تكون أعلى نسبة تمثيل برلماني موجودة في أنظمة الحزب الواحد وذات التمثيل البرلماني المحصور بفئة معينة من المواطنين». وتستشهد بالباحثة حفيظة شقير التي أشارت في ورقتها التي تتحدث عن دخول النساء إلى البرلمان في الحالة التونسية «تزامن دخول النساء إلى البرلمان مع ظهور الدستور في حزيران 1959، وبخاصة بعد أن تدعمت مكانة حزب الدستور وتهمشت المعارضة وبدأت تظهر بوادر احتكار السلطة»، وتطرح فياض سؤالاً عن «معنى تمثيلها في مجال غير ممثل فعلاً للفعاليات المجتمعية الواسعة، وكأن تمثيلها يعني زيادة في تهميش المجال السياسي الحقيقي والفاعل»، وتتفق فياض مع أوتواوي⁶ في الاستنتاج على أنه لا يمكن اعتبار أي نظام عربي تقدماً، وتضيف حول زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية في الدول العربية: «ليس له تأثير كبير على النظام السياسي وفي أحسن الأحوال أثره متواضع على السياسة [...] أما الحكم السوري الأتوقراطي لكن العلماني، كما كان وضع العراق من قبل - فليس لديه أي مشكلة في تقديم تنازلات للنساء»، وتخلص فياض إلى: «أن المشكلة في العالم العربي هي تماماً سيطرة الأنظمة المستبدة».

تشير الأرقام أنه عندما حصلت النساء على 30 مقعداً أي 12% في الدور التشريعي الثامن 2003 - 2007 (من أصل 250 مقعداً، منها 167 مقعداً لأعضاء الجبهة الوطنية التقدمية و83 مقعداً للمستقلين) وهو الرقم الأعلى بين 15 دولة عربية، كما أشارت فياض، قائلها في الفترة نفسها نسبة 3% للنساء في الإدارة المحلية للدورة الثامنة 2003⁷ (8552 عضواً - 294 امرأة، وتشمل الإدارة المحلية: المحافظة، المدينة، البلدة، البلدية)، وفي الدور التشريعي التاسع لعام 2007 ارتفعت نسبة النساء في مجلس الشعب إلى 12,8% (32 مقعداً من أصل 250)، وفي هذا الدور تحديداً، لم تنجح أي مستقلة من اللواتي ترشحن (982 مرشحة)⁸ وكل النجاحات كن من قائمة الجبهة الوطنية التقدمية⁹، الفائزة أصلاً.

تشير هذه المعطيات إلى أن التفاوت بين نسبة تمثيل المرأة في مجلس الشعب، ونسبتها في الإدارة المحلية من جهة، ونسبة النساء السوريات في مجلس الشعب والأعلى عربياً بين 15 دولة عام 2003 من جهة أخرى، إضافة إلى ارتفاع عدد مقاعد النساء في الدور التشريعي الذي تلاه بواقع مقعدين، هو قرار سياسي لتجميل نظام شمولي لا يخسر شيئاً من سلطاته إن منح مقاعد للنساء، بل على العكس يُقدم نفسه كداعم لحقوق المرأة ولمشاركته السياسية، بينما تزرع حيواتهن تحت قوانين مهينة للكرامة الإنسانية، ويدير النظام ظهره ويصمّ أذنيه لمطالب المدافعات والمدافعين عن حقوق المرأة الذين يطالبون بتغييرها.

أما ما اتفقت فياض في استنتاجه مع أوتاوي على أن النظام السوري علماني، وهو ما يُصرّ بشار الأسد على تأكيده في أكثر من لقاء إعلامي «... الأمر الأكثر أهمية بالنسبة للسوريين ولي هو أن يكون الدستور والنظام بمجمله والبلاد بشكل عام علمانية»¹⁰، فهو خاطئ تماماً، ففي دستور 1973 ودستور 2012 ورد في المادة الثالثة في كل منهما: «دين رئيس الدولة الإسلام، الفقه الإسلامي مصدر رئيسي للتشريع». وأضيف إلى دستور 2012 في المادة نفسها بالفقرة الرابعة: «الأحوال الشخصية للطوائف الدينية مصنونة ومرعية».

وعن أداء النساء في مجلس الشعب وتمثيلهن ورد في ورقة للباحثين صموئيل عبود وهالة سليمان عن «الأداء البرلماني للمرأة السورية»¹¹ وبعض من خلاصة نتائج دراسة قاما بها، ومن واقع تحليل مقابلات أجريها مع برلمانيات أن «أغلبهن وصلن إلى المجلس من خلال أحزابهن المنضمة إلى «الجبهة الوطنية التقدمية»، فيما كانت قلة منهن مستقلات. وكانت أغلبتهن عضوات في الاتحاد النسائي، وقد شاركن في مؤتمرات وندوات إما عبر عملهن قبل وصولهن إلى المجلس، وإما بعد وصولهن إليه.

وتبين أن 91% من مفردات العينة جئن إلى البرلمان ممثلات لفئة العمال والفلاحين. وفي ما يخص البرنامج الانتخابي لكل منهن، ذكرت معظم النائبات أنهن اكتفين بالبيان الانتخابي للجهة الوطنية التقدمية التي رشحتهن، ولم تصدرن بيانات خاصة بهن، باستثناء سيدة واحدة منتمة إلى حزب في الجهة قالت إنها أصدرت برنامجاً انتخابياً خاصاً بها طالبت فيه بإضافات معينة إلى بيان الجهة، تتعلق بحق العمل وإبداء الرأي وحرية الصحافة والضرب على أيدي المسيئين والمحافظه على المعالم الأثرية.

ذكرت النائبات الممثلات في العينة أنهن يدافعن عن مطالب اجتماعية واقتصادية وخدمية ووطنية، وعن حقوق المرأة. وقله منهن حدّدن الموضوع الأكثر أهمية في حياتهن البرلمانية، وتراوح ما بين تفاصيل تخصّ الموارد وسنّ الحضانه والطلاق التعسفي، والتوسع الأفقي للجامعات وتطوير مساقاتها لتلبية حاجات سوق العمل، والإسكان وحقوق المقيمين في مساكن عشوائية، والدفاع عن المقدسات واستعادة الحقوق المغتصبة. أما غالبيةهن، فتجاهلن الإجابة عن هذا السؤال.

جميع الممثلات في الفئة أجبين بأنه ليس لديهن مكتب استشاري برلماني يقوم بإعداد الدراسات التي تساعدن في عملهن البرلماني ويقدم المعونة لهن في عملهن، شأنهن في ذلك شأن الأعضاء الذكور.

وعن سؤالهن حول ما إذا كنّ مستعدات للدفاع عن قناعتهم الخاصة بأن يتخّلين عن موقف الجهة الحزبية التي ينتمين إليها، كانت إجابات العينة كما يلي: 59,3% ممن تم سؤالهن أجبين بـ «لا» مطلقاً لأن قناعتهم هي قناعة الحزب والجهة نفسيهما. 25% ممن تم سؤالهن أجبين بـ «أحياناً». 8,3% ممن تم سؤالهن أجبين بـ «رأي مستقل». 8,3% ممن تم سؤالهن تجاهلن الإجابة.

ويضيف الباحثان أيضاً ضمن فقرة حملت عنوان «ما للمرأة البرلمانية وما عليها»: «...إن تباين مستوى النشاط البرلماني للمرأة بحسب الدورات التشريعية، وبحسب شخصيات النساء اللواتي كن ممثلات فيه. وبشكل عام، فقد لوحظ تباين مستوى المناقشة بين أعوام وسط الستينيات مقارنة بما بعدها في اتجاه إيجابي لصالح الأولى»، وأضاف الباحثان: «ويمكن القول إن تعيين المرأة بواسطة السلطة السياسية أو انتخابها كممثلة للجهة الوطنية التقدمية قد ربط أداءها بالمصدرين السابقين أكثر مما ربطه بالتأييد الشعبي، وإن لم يحل هذا دون وجود بعض النماذج المشرفة التي كان لأدائها صدى على المستوى الرسمي، فقد استجابت الحكومة لطلب إحدى النائبات الأعضاء التحقيق في السياسة النفطية المتبعة، وتألّفت لجنة لمشاركتها

لهذا الغرض، ولا هو يحجب اهتمام النائبات (مع التسليم بمحدوديته) بقضايا المرأة، ومنها قضية الأحوال الشخصية التي تكررت مطالبات النساء بتعديل القانون المنظم لها. لكن في التحليل الأخير غابت القضايا الاستراتيجية عن عموم مداخلات النائبات الأعضاء، وانصب اهتمامهن بالأساس على موضوعات هي من شأن النقابات والمجالس البلدية والمحلية، من قبيل قضية عمال المنازل التي طالبت بعض العضوات بإلغاء صفة الخدم عنهم وإخضاعهم لقانون التأمينات الاجتماعية. هذا دون الحديث عن انشغال النائبات العضوات بالمسائل الشكلية (اللغوية) بدلاً من الاهتمام باقتراح مشروعات القوانين التي تخصّ قضايا تمسّ جوهر مصلحة الوطن». وأجاب الباحثان عن سؤال: ماذا افتقدنا في أداء المرأة البرلماني بأن «النائبات تجنبن العديد من المعارك الدستورية وتركنها غالباً لزملائهن من الذكور، بما في ذلك المعارك من أجل استصدار تشريعات تخصصهن تتعلق بمحو الأمية النسائية، وتوفير فرص عمل للمرأة، وتيسير سبل تكوين الأسر أمام الشباب من الجنسين. وربما يرجع ضعف الاهتمام بقضايا المرأة إلى الرغبة في تأكيد صفة تمثيل النائبة لعموم المواطنين وليس لبنات جنسها (على الرغم من عدم التعارض بين أن تجمع بين تمثيل الجانبيين، بل على الرغم أيضاً من أهمية القضية كقضية نفقة المطلقة) أو لبعض العادات الاجتماعية البالية التي لاتحبد إثارة قضايا بذاتها تخصّ المرأة».

* لم يوضح الباحثان ماهي القضايا التي يعتبرانها جوهر مصلحة الوطن، مثل الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة وتغول الأجهزة الأمنية وفصل السلطات والفساد وحقوق الإنسان وغيرها من القضايا الجوهرية، التي ما إن طرح بعضها نائبان وهما رياض سيف ومأمون الحمصي، حتى رُفعت عنهما الحصانة واعتُقلا¹².

* صنف الباحثان طرح قضايا المرأة في البرلمان بأنه عملٌ من اختصاص النساء فقط، وهذا يشبه تصنيف المشاركة السياسية عند أصحاب العقلية الذكورية بأنها مساحة للرجال فقط، وهذا خطأ كبير، لأن تحرر المرأة هو تحرر للمجتمع، أما الفهم الخاطئ لضعف اهتمام بعض البرلمانيات بطرح قضايا المرأة في البرلمان، بوصفه يحجب عنهن صفة تمثيل عموم المواطنين، فقد وقعت فيه أيضاً بعض السياسيات بوصفه يُضعف ويُقلل من مكانتهن السياسية، وهو ما سيمرّ معنا في البحث على لسان إحدى المستجيبات، ناسيات أو متجاهلات أن الحركة النسوية هي حركة سياسية بامتياز تهدف إلى التغيير الجذري الديمقراطي.

* بشكل عام وفي أغلب الأحيان لا تثير البرلمانيات والسياسيات الممثلات لأحزابهن

قضايا المرأة، إن امتلكن المعرفة بها أساساً، حتى لا يُتَّهمن من قبل أحزابهن بعدم الولاء لأجندة الحزب التي تُصنّف هذه القضايا بغير الرئيسية¹³، باستثناء المدافعات عن حقوق المرأة، وبشكل خاص في الحالة السورية، إذ لا يمكن الحديث عن مشاركة النساء السياسية في ظل نظام شمولي، يستخدم النساء لتلميع صورته، كان آخرها ترشيح هديّة عباس وانتخابها رئيسة لمجلس الشعب 6/6/2016 في وقت واجه فيه النظام الثورة الشعبية بعنف ممنهج وارتكب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية¹⁴.

* أشار الباحثان إلى أن جميع الممثلات في الفئة أجنبن بأنه ليس لديهن مكتب استشاري برلماني يقوم بإعداد الدراسات التي تساعدن في عملهن البرلماني ويقدم المعونة لهن في عملهن، شأنهن في ذلك شأن الأعضاء الذكور، وهذا التمييز بينهن وبين البرلمانين الذكور يماثل التمييز الذي يطول المعتقلات في سجن النساء بعدراً مثلاً عام 2015، مع اختلاف الحاليتين، فهن محرومات من استعارة الكتب المتاحة للمعتقلين الرجال في السجن ذاته، وهو ما أخبرتني به إحدى المعتقلات، بذريعة «حتى لا يتم تحريض الخيال ويحدث قلة أدب»!

* أما عن الاتحاد النسائي فتقول د. مية الرحبي¹⁵: «الاتحاد النسائي نظرياً هو مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني، التي تضمّ تعريفاً الأحزاب والنقابات والاتحادات والجمعيات، ووظيفتها تمثيل قطاع معيّن من المجتمع، يشارك في المصالح والتطلعات، وواجبها تشكيل ما يسمى بجماعات الضغط على الحكومات باتجاه سنّ القوانين أو اتخاذ الإجراءات التي تضمن مصالح القطاع الذي تمثله، إلا أن تطلعات الاتحاد النسائي وأهدافه وقراراته، منذ إنشائه عام 1967 حتى اليوم، كانت متطابقة مع القرار السياسي، ولم تشكل يوماً ضغطاً على الحكومات المتتالية باتجاه سنّ القوانين أو إصدار القرارات التي تخدم مصلحة المرأة، وفي الوقت نفسه صادر الاتحاد النسائي دور الجمعيات النسائية واستقلاليته في العمل لصالح المرأة، ونصّب نفسه وصياً يناط به رسم سياسة الجمعيات النسائية القائمة وتوجيه نشاطاتها وتطويرها بما يتفق وأهداف الاتحاد تمهيداً لانضواء سائر فعاليات المرأة في المنظمة» - (الهدف 11).

إلا أنه من الإجحاف بالتأكيد إنكار دوره في مجال محو الأمية ودورات التدريب المهنية، وإنشاء دور الحضانه لأبناء العاملات.

بالمقابل مُنع ترخيص أي من الجمعيات التي تسعى لتحقيق الأهداف ذاتها التي شكّل من أجلها الاتحاد النسائي، وهي دعم قضايا المرأة والنهوض بها، فقانون الجمعيات في سورية

لا يسمح بقيام أي تجمع مدني دون ترخيص مسبق من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وبذلك حُرمت المرأة من أي تمثيلٍ مستقل لها على مستوى مؤسسات المجتمع المدني».

وأضيف: حتى أن إحدى المنظمات النسوية التي حصلت على ترخيص رسمي، مثل جمعية «المبادرة الاجتماعية»، جرى حلها عام 2007 بسبب خطب ألقيت على الملأ في الجوامع دعت إلى إيقاف الجمعيات النسوية والحقوقية ومنع عملها، فمثلاً، شنّ الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي في خطبته الجمعة بتاريخ 4/11/2005 «هجوماً عنيفاً ضد ناشطات وناشطي حقوق المرأة، واصفاً إياهم «بالعمالة القذرة» و«الخونة» و«الأفزام» و«العبيد لهؤلاء الذين يريدون اجتثاث الحضارة الإسلامية من جذورها»¹⁶.

وفي سؤال خاص وجهته لإحدى عضوات مجلس إدارة هذه الجمعية حول هذه الواقعة تحديداً قالت: «تم ترخيص المبادرة 2005-2006 وبدأنا العمل بإصدار استبيان لتغيير قوانين الأحوال الشخصية المجحفة بحق المرأة وبإشراف نخبة من القانونيين، حصلنا على كل التراخيص اللازمة ونزلنا إلى الشارع، بدأنا بالريف ثم المدينة و منها إلى المحافظات، وكان ذلك بدعم من السيدة أسماء الأسد، وضّحت نتائج الاستبيان جراءة المرأة الريفية المهمشة أكثر من المرأة المدنية، ثم بدأنا بالتحضير لإصدار كتاب يتضمن النتائج، لكن فوجئنا بهجمة شرسة علينا في الجوامع من قبل شيخ في منطقة «الميدان»، وصدر كتيب تم توزيعه على أبواب الجوامع، واتهمنا بأننا مجموعة نسائية عاهرات داعرات مطلقات مسسنا المحرمات الدينية مثل الإرث، تعدد الزوجات، الحضانة، الزواج العرفي، ثم فوجئنا عندما طلبت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ديالا الحاج عارف من مجلس إدارة الجمعية الحضور للقائتها، وما إن وصلنا لمقابلتها حتى وجهت إلينا سيلاً من الشتائم والاتهامات، وبعد ذلك فوراً جرى حل الجمعية وصدورت أموالها لصالح الوزارة، قمنا بعد ذلك بعدة اتصالات مع محامين ولكن جهودنا باءت بالفشل، حُلّت الجمعية بعد عمل خمس سنوات قبل الترخيص، وعام بعده».

الكتيب الذي وُزِع على أبواب الجوامع كان تحت عنوان: «ردود على أباطيل في الأحوال الشخصية للمرأة» ورد على غلافه عبارة «حقوق الطبع لكل مسلم - يُطلب من المؤلف» مع رقم هاتف لمن يريد الحصول على النسخة، وهو عبارة عن تسع حلقات ألقاها في جامع الدرويشية بدمشق الشيخ الدكتور عبد العزيز الخطيب الحسني الشافعي الدمشقي، هاجم الجمعية وكفّر عضواتها، وأدان الاستبيان، ووصفهن بـ«أذئاب بوش»، أعداء الإسلام والمرأة والوطن والشرف، ووصف عملهن بتقليد الغرب الكافر. وأضاف أن المسلمين سيدافعون عن

دينهم لآخر قطرة في دمائهم، وورد أيضاً في الكتيب: «كل شخص يوقع على هذا الاستفتاء عدو الله وعدو لرسول الله وعدو للقرآن وعدو للسنة وعدو للصحابة وعدو للمسلمين، ولهذا أعلن من على هذا المنبر، أعلن باسم المسلمين أن تُغلق هذه الجمعية لأنها ترمي الفتن بين المسلمين وتدعو لخراب الأسرة وخراب الدين».

يعلم معظم السوريين/ات أنه لا يمكن طباعة أي منشور وتوزيعه دون الحصول على موافقات أمنية، ولا يستطيع أي رجل دين أن يستخدم منابر الجوامع للهجوم على أي كان دون علمه المسبق بغض نظر السلطة، فخطباء الجوامع يُعيّنون ويعزلون من مهامهم بأمر رسمي من السلطة، ويتدخل الأمن في فحوى خطبهم إن تطلب الأمر.

تضامن مع الجمعية العديد من المدافعات والمدافعين عن حقوق المرأة، وأصدرت لجان إحياء المجتمع المدني¹⁷ بتاريخ 8/2/2006 بياناً تحت عنوان «أوقفوا حملة خطباء المساجد ضد الجمعيات النسائية في دمشق»¹⁸ ورد فيه: «علمت لجان إحياء المجتمع المدني بأسف شديد، أن عدداً من خطباء المساجد والدعاة الإسلاميين في دمشق، يحملون في خطبهم ودروسهم الدينية على النشاطات التي تقوم بها منظمات وجمعيات نسوية سورية، على خلفية تخوين هذه المنظمات والجمعيات واتهامها بترويج سلوكيات اجتماعية غير مقبولة، بلغت عند عدد من الخطباء والدعاة درجة اتهامها بترويج القيم الانحلالية مع تجاهلهم للمشكلات الحقيقية التي تفيد المواطنين، مثل محاربة الفساد ونهب المال العام والدعارة والتمييز بين المواطنين، والبطالة والفقر، التي تلزمهم بها قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» واعتبرت اللجان «الهجوم على المنظمات والجمعيات النسوية عملاً غير مفهوم ولا مقبول، فإنها تدعو إلى التعاطي مع قضايا الخلاف حول القضايا الاجتماعية بعيداً عن التراشق والتحريض والاتهام وتشويه السمعة، وتدعو في آن معاً إلى وضع أسس لحوار هادئ ومنفتح منطلق من روح المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية». وختم البيان: «إن النساء في بلدنا عرضة لأشكال عديدة من التمييز والتهميش، وهذا يستدعي معالجة جادة مُرضية للمشاكل التي تحيط بحياتهن».

إن دور وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ممثلة بالوزيرة التي حلت الجمعية وصادرت أموالها، ورفضت إعطاء تراخيص لعديد من المنظمات التي تقدمت بطلبات للحصول على تراخيص رسمية من الوزارة، يسלט الضوء على دور المرأة السياسي الداعم والمتمترس

خلف قرار السلطة الاستبدادية، ولذلك لا يمكن اعتبار أن نسبة النساء، على سبيل المثال، في السلطة التنفيذية التي وصلت في سورية إلى 9% عام 2010¹⁹ على أنها مؤشر ديمقراطي وتمكين للنساء، بقدر ماهي مؤشر على استخدام النساء كغطاء لتجميل وجه الاستبداد، فهن لا يعبرن إلا عن الخطاب الرسمي، ولا يجرؤن على انتقاد السلطة، ويستأسدن في الدفاع عن قرارات تناهض حقوقهن، وهذه التعيينات قائمة على الولاء لسلطة الاستبداد ولا يختلف فيها سلوك النساء عن الرجال، ففي عام 2011 حاول أساتذة القانون الدولي بجامعة دمشق إنشاء جمعية سمّيت «الجمعية السورية للقانون الدولي»، كما هو الحال في الكثير من دول العالم، وبدؤوا بإجراءات بنائها وكتابة أهدافها وميثاقها، خلال هذه الفترة اثنان من الأعضاء المؤسسين أصبحا وزيرين، الأول د. جاسم زكريا، وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، والثاني د. نجم الأحمد، وزير العدل، وعندما عُرضت عليهما أوراق الجمعية التي قاما بكتابتها رفضاها.

لقد سلطت الضوء على واقع ما جرى مع جمعية «المبادرة الاجتماعية»:

أولاً- لتبيان وجه من وجوه تحالف الاستبدادين السياسي والديني في سورية، اللذين ضمن كل منهما الدعم للآخر، والاستحواذ والهيمنة على الحيزين الخاص والعام، وكأنهما تقاسما المهام والفضاء والحدود، الاستبداد السياسي الأمني يتحكم ويضبط حيوات النساء في الحيز الخاص/ المنزل، والاستبداد السياسي الأمني يتحكم لتأييد إخضاع النساء والرجال في الحيز العام، ما أدى لإجهاض حقوق الإنسان للنساء والرجال، وإفراغ المجتمع من السياسة، في المقابل مُنعت ولوحقت جماعات المعارضة، نساءً ورجالاً، وأجهضت كل المحاولات للتغيير الديمقراطي، وحُرمت الجمعيات النسائية والنسوية من الحصول على تراخيص قانونية ومن إحداث أي تغيير يُذكر في القوانين القهرية الناظمة لحيواتهن، وسمح النظام وسهّل امتداد وانتشار تيار ديني يأمر بطاعة الحكام وأولي الأمر مثل البوطي وكفتارو وغيرهما، ومُنحت المنظمات الخيرية الدينية التراخيص، وانتشرت معاهد الأسد لتحفيظ القرآن، وأفردت مساحات لبرامج إذاعية وتلفزيونية لشيوخ مؤيدين للنظام مثل البوطي «دراسات قرآنية» في أواخر عقد الثمانينيات، وقد دَعَم الأخير ومرَّر عمل تيار ديني نسائي يدعى «القيسيات»²⁰ وهو بقيادة منيرة القبيسي تلميذة الشيخ كفتارو المفتي السابق لسورية «التي تحتل أعلى مرتبة دينية في هرم الجماعة التنظيمي»²¹، واتسمت العلاقة بين النساء المنتميات للجماعة بالولاء المطلق للأنسة/ الشيخة، يقدر عددهن بـ 75000 امرأة، عملهن كان بعيداً عن السياسة، وركزن نشاطهن الدعوي على التعليم، ويمتلكن حوالي 200

مدرسة، كما أشار د. محمد حبش: «.. باستثناء بعض المدارس المسيحية الخاصة، فإن معظم التعليم الخاص في سوريا صار قيسياً، أو قلّ صارت منيرة القيسي أمّاً روحيةً لهذا النوع من التعليم الذي انخرط فيه عدد غير قليل من أبناء المسؤولين الذين كانوا يناضلون اشتراكياً، ولكنهم يفضلون تعليم أبنائهم في المدارس الخاصة، وظل النظام يمتنع عن منح تراخيص جديدة للقطاع الخاص في سوريا»²².

تُوّج دعم «القيسيات» عندما اختيرت إحداهن وتدرّجت في المناصب الحكومية إلى أن عُيّنّت معاونة لوزير الأوقاف «تم إحداث مكتب التدريس الديني النسائي في بداية عام 2008، وتم تعيين د. سلمى عياش مستشارة دينية لوزير الأوقاف، مسؤولة عن الدعوة الدينية في القطر العربي السوري»²³ حسب الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة الأوقاف، الذي يضيف أيضاً: «كان تتويج عمل المكتب بمكرمة من السيد الرئيس: مرسوم بتعيين الدكتورة سلمى عياش، أول معاونة لوزير الأوقاف في العالم العربي والإسلامي، ومرسوم من رئاسة مجلس الوزراء بإدراج المكتب في الهيكل التنظيمي لوزارة الأوقاف بتسمية (مديرية الدعوة النسائية)».

ثانياً- إن التعديلات القانونية القليلة التي صدرت قياساً للحجم الكبير وتعدّد القوانين القهرية والتمييزية تجاه المرأة في قوانين الأحوال الشخصية وقانون العقوبات وغيرها من القوانين، رغم عمل السنوات الحثيث لتغييرها، يؤكد وجود قرار سياسي يحول دون إحداث انعطافة حقيقية وجوهرية في قضايا المرأة، إلا في الإطار الشكلي، أي التعيين، ما هو إلا تأكيد إضافي أنه لا يمكن فصل قضايا المرأة ونضالها عن بعده التحرري الشامل في الخلاص من الاستبداد بكل أشكاله.

وفيما يلي بعض القوانين التي جرى تعديلها:

في قوانين الأحوال الشخصية 2003 المادة رقم 19 المتعلقة برفع سن الحضانة لتصبح كما يلي «تنتهي مدة الحضانة بإكمال الثالثة عشرة من عمره والبت في الخامسة عشرة من عمرها».

تعديل قانون التعليم الأساسي بالقانون رقم 32 لعام 2002 ليصبح التعليم الإلزامي حتى نهاية المرحلة الإعدادية.

تعديل قانون محو الأمية بالقانون رقم 16 لعام 2002 بالتوسع في مفهوم محو الأمية ليتضمن التعليم المستمر للكبار بما يشمل أيضاً التنمية الثقافية.

زيادة مدة إجازة الأمومة بالمرسوم التشريعي رقم 35 بتاريخ 13 / 5 / 2002.

وفي قانون العقوبات ألغيت عام 2011 المادة 508 التي كانت تُعفي المغتصب من أي عقوبة في حال زواجه بالمغتصبة واستعيض عنها بالنص التالي: «1- إذا عقد زواج صحيح بين مرتكب إحدى الجنايات الواردة في هذا الفصل وبين المعتدى عليها يستفيد مرتكب الفعل من العذر المخفف وفق أحكام المادة 241 على أن لا تقل العقوبة عن الحبس سنتين...»

2- إذا عقد زواج صحيح بين مرتكب إحدى الجناح الواردة في هذا الفصل وبين المعتدى عليها أوقفت الملاحقة، وإذا حكم بالقضية علق تنفيذ العقوبة». لقد أثارَت هذه المادة استياء العديد من المدافعين والمدافعات عن حقوق المرأة لأنها تساعد المجرم في الإفلات من العقاب وتُعاقب الضحية بالعيش مع مجرم خوفاً من مجتمع يعتبرها «فضيحة» بدلاً من اعتبارها ناجية.

وجرت المصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة/ سيداو بتاريخ 25 / 9 / 2002، لكن جرى التحفظ على المادة رقم 2، والمادة رقم 9 فقرة 2، والمادة رقم 15 فقرة رقم 4، والمادة رقم 16 بند رقم 1 فقرات ج، د، و، ز، والمادة رقم 29 فقرة 1، ما أفرغ الاتفاقية من محتواها، فمثلاً، المادة 2 تطلب من الدول المصادقة على الاتفاقية (الفقرة أ) أن تتعهد بإدماج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية أو تشريعاتها الأخرى، وأن تتخذ التدابير، التشريعية وغير التشريعية، بما في ذلك ما يناسب من جزاءات، لحظر التمييز ضد المرأة (الفقرة ب)، وتطلب من الدول فرض حماية قانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل، وضمان الحماية الفعالة لها عن طريق المحاكم ذات الاختصاص (الفقرة ج)، والامتناع عن مباشرة أي عمل تمييزي أو ممارسة تمييزية ضد المرأة، وكفالة تصرف السلطات والمؤسسات العامة بما يتفق وهذا الالتزام (الفقرة د)، وعليها أيضاً اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة من جانب أي شخص أو منظمة أو مؤسسة، بما في ذلك التشريعي منها، لتغيير أو إبطال القائم من القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات التي تشكل تمييزاً ضد المرأة (الفقرة و).

ولم تصادق الدولة على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية سيداو.

إن التحفظ على المواد والفقرات المذكورة أعلاه من اتفاقية سيداو، والقوانين العنصرية التي تحكم حيوات النساء التي لم تتغير رغم المطالبات المتواصلة بتغييرها، وحجب التراخيص

القانونية عن العديد من الجمعيات والمنظمات، وإتاحتها للمنظمات الخيرية الدينية، يأتي منسجماً مع السياسة التي اتبعها النظام في تحالفه مع تيار من الإسلاميين وعدم إثارة حفيظتهم، التي لا تثار إلا على ما يبدو من قضايا المرأة، بينما الخطاب العلني والحديث على أن سورية دولة علمانية والنساء فيها تتمتعن بحقوقهن هو مجافٍ للحقيقة تماماً.

وفي سياق صعوبة تعديل القوانين العنصرية تجاه المرأة، تقول نوال يازجي عام 2006، وهي إحدى مؤسّسات رابطة النساء السوريات التي تأسست عام 1948 وأطلقت حملة عام 2004 للمطالبة بتعديل قانون الجنسية السوري بما يكفل للمرأة الحق في منح الجنسية لأبنائها: «التساؤل الذي يطرح نفسه، هو أنه إذا كان تعديل بسيط جداً لقانون يتعلق بحق المواطنة مثل قانون الجنسية تطلّب منا جهداً لأكثر من سنتين حتّى أنّه لم يقر إلى الآن، فماذا لو طرحت الحركة النسائية كل طموحاتها على أرض الواقع؟»²⁴، بالطبع لم يعدل هذا القانون حتى يومنا هذا.

دستورياً، وبعد انطلاق ثورة الحرية والكرامة والمساواة في آذار 2011 التي واجهها النظام بكل أنواع الأسلحة وبضمنها المحرّمة، جرى تغيير الدستور عام 2012، وألغيت المادة الثامنة من دستور 12 آذار 1973 التي تنص على: «حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات جميع جماهير الشعب ووضعها في خدمة أهداف الأمة». ومنح الدستور الجديد صلاحيات هائلة لرئيس الجمهورية، فهو رئيس السلطة التنفيذية وفق المادة الثالثة والثمانين: «يمارس رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء السلطة التنفيذية نيابة عن الشعب ضمن الحدود المنصوص عليها في الدستور»، وحسب المادة السابعة والتسعين: «يتولى رئيس الجمهورية تسمية رئيس مجلس الوزراء ونوابه وتسمية الوزراء ونوابهم وقبول استقالتهم وإعفاءهم من مناصبهم»، وفي المادة الخامسة بعد المئة: «رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة ويصدر جميع القرارات والأوامر اللازمة لممارسة هذه السلطة وله التفويض ببعضها»، وفي المادة السادسة بعد المئة: «يعين رئيس الجمهورية الموظفين المدنيين والعسكريين وينهي خدماتهم وفقاً للقانون»، وفي المادة الحادية عشرة بعد المئة: «لرئيس الجمهورية أن يقرر حل مجلس الشعب بقرار معلل يصدر عنه»، وفي المادة الثالثة عشرة بعد المئة: «يتولى رئيس الجمهورية سلطة التشريع خارج دورة انعقاد مجلس الشعب أو أثناء انعقادها إذا استدعت الضرورة القصوى ذلك أو خلال الفترة التي يكون فيها

المجلس منحلًا»، وفي المادة السابعة عشرة بعد المئة: «رئيس الجمهورية غير مسؤول عن الأعمال التي يقوم بها في مباشرة مهامه إلا في حالة الخيانة العظمى ويكون طلب اتهامه بقرار من مجلس الشعب بتصويت علني وأغلبية ثلثي أعضاء المجلس بجلسة خاصة سرية، وذلك بناء على اقتراح ثلث أعضاء المجلس على الأقل وتجري محاكمته أمام المحكمة الدستورية العليا». وهو نفسه نص المادة الحادية والتسعين التي كانت موجودة في دستور 1973، وفي باب قضاء الحكم والنيابة العامة ورد في المادة الثانية والثلاثين بعد المئة: «السلطة القضائية مستقلة، ويضمن رئيس الجمهورية هذا الاستقلال، ويعاونه في ذلك مجلس القضاء الأعلى»، ويرأس رئيس الجمهورية أيضاً مجلس القضاء الأعلى كما ورد في المادة الثالثة والثلاثين بعد المئة: «يرأس مجلس القضاء الأعلى رئيس الجمهورية، ويبين القانون طريقة تشكيله واختصاصاته وقواعد سير العمل فيه»، أما الباب الرابع في الدستور فهو يتعلق بالمحكمة الدستورية العليا، وتنص المادة الحادية والأربعون بعد المئة على: «تؤلف المحكمة الدستورية العليا من سبعة أعضاء على الأقل يكون أحدهم رئيساً يسميهم رئيس الجمهورية بمرسوم».

لقد جرى تفصيل دستور بصلاحيات ضخمة لرئيس الجمهورية وتداخل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقانونية، غاب عن كتابته مشاركة المعارضة، ومقاطعتها الاستفتاء، وفي ظل ثورة شعبية وخروج مناطق عديدة عن سيطرة النظام. شبّه عدد من الحقوقيين ومنهم المحامي أنور البني أن هذا الدستور فُصل على مقياس بشار الأسد ووصفه بأنه: «هو أول دستور في العالم فُصل على مقياس الرئيس الحالي لأنه أشار إليه تحديداً ضمن مواد الدستور، وتضخمت سلطات الأسد بعد إقرار الدستور الذي وضعه هو بنفسه. فقد فصل دستوراً يجعله عملياً وقانونياً القائد المطلق للدولة والمقرر الوحيد لمصير المجتمع، ولم يكن إلا وسيلة لنقل البلاد من مرحلة الحزب القائد في الدولة والمجتمع إلى مرحلة الرئيس القائد للدولة والمجتمع»²⁵، وشبّه البني أيضاً «سوريا: أرض الإفلات من العقاب»²⁶، إضافة إلى المادة السابعة عشرة بعد المئة من دستور 2012 الوارد نصها أعلاه، فإن سوريا ليست طرفاً في نظام روما الأساسي، المعاهدة المنشأة للمحكمة الجنائية الدولية، ومجلس الأمن المخول في إحالة الملف السوري إلى محكمة الجنائية الدولية منقسم، ما يجعلها بمنأى عن ملاحقة المجتمع الدولي للجرائم المرتكبة فيها. إضافة إلى وجود مجموعة من القوانين الاستثنائية التي تحمي مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان وتعطيهم حصانة مثل المرسوم رقم 14 لعام 1969

الذي يحمي رجال الأمن من الملاحقة عن الجرائم التي يرتكبوها أثناء ممارستهم لعملهم، ووجود المحاكم الاستثنائية مثل محكمة مكافحة الإرهاب والمحكمة الميدانية التي تفتقر إلى أبسط مبادئ المحاكمات العادلة.

يُنْفَذُ النظام السوري بتقنية ماهرة الشعار الذي رفعه: «الأسد أو نحرق البلد»، وهي جملة تختصر خريطة القهر والدمار والتهجير والتجويع والقتل والحصار والإذلال لمجتمعات ثارت عليه، واستقدم غزاةً طائفيين لمساعدته في قتال السوريين/ات وحصارهم، ورهن السيادة لمن يديم حكمه، وحصد ثمار تلك الفوضى والانتهاكات والجرائم جماعاتٌ جهادية متطرفة أكملت خريطة الخراب. مع احتكار السلطة لعقود طويلة وتغييب الحياة السياسية وسحق المعارضة السلمية، تتجلى براعة النظام في تعيينات قائمة على الولاء والطاعة، للنساء والرجال، لا تخرج قيد أنملة عن المسار المرسوم لها، تأييداً ومباركةً لمسيرة العنف والجرائم والانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان، ولم تُسجل بعد الثورة إلا أربع حالات انشقاق سياسية وديبلوماسية نسائية عن السلطة:

الانشقاق الأول كان في 24 تموز 2012 حين أعلنت السفارة السورية في قبرص لمياء الحريري انشقاقها، والثاني في 27 تموز 2012 من قبل النائبة في مجلس الشعب إخلاص بدوي التي دعت زملاءها النواب إلى الانشقاق وطالبت المجتمع الدولي «بالتحرك الجاد لمنع ارتكاب النظام مزيداً من المجازر»²⁷، أما الانشقاق الثالث فكان للملحقة الدبلوماسية هدى أورفلي في السفارة السورية في الصين بتاريخ 19 تشرين الثاني 2012²⁸، والانشقاق الرابع كان للدبلوماسية لى إسكندر التي أعلنت انشقاقها عن وزارة الخارجية عبر بيان صدر في 26 حزيران 2013 قالت فيه «إنني وكجزء من أبناء سوريا الحرة، ومن إيماني الراسخ بالإنسان السوري، وحقه في العيش ضمن دولة ديمقراطية مدنية حرة، أعلن من هذا المنبر انشقاقي عن نظام الأسد الدموي المجرم، وانضمامي إلى صفوف الثورة السورية العظيمة. وإنني إذ أتبرأ من أي انتماء لتلك العصابة، أؤكد وجودي المستمر في خدمة كيان الدولة السورية والحفاظ عليها، وأرفع صوتي اليوم لكل أبناء العالم الحر لينظروا ملياً إلى سوريا، إننا نُقتل في الشوارع، بيوتنا اليوم صارت حطاماً، أولادنا اليوم باتوا يخافون من لون السماء إذا نظروها، لا فرق فينا بين طفل أو مسلح، أو بين عائلة أو تجمّع لمعارضين، إذ ترمى علينا كل صنوف آلة الإرهاب الأُسدي، أناشد فيكم حب الحياة الكريمة لأبنائكم ودفاعكم المحقّ عن تاريخ أممكم الحديثة، كونوا معنا ساعدونا لنوقف المجزرة في أرضنا. لنُدفع عقاب الأسد لنداءاتنا الأولى منذ عامين

بالكرامة والحرية، لنبني دولة سورية الجديدة دولة المؤسسات والمواطنة المتساوية لا دولة المزارع والمحاصصة»²⁹.

أما باقي النساء ممن وُجِدن في السلك الدبلوماسي أو السلطة التنفيذية كوزيرات أو في مجلس الشعب، فكنّ كما الرجال أدوات بيد السلطة مؤيدين/ات للعنف والانتهاكات. لا يمكن تسليط الضوء على المشاركة السياسية للمرأة في مرحلة معقدة من الصراع في سورية دون استعراض تسلسل مشاركتها منذ بدء الثورة (آذار 2011)، وكيف تغيرت تلك المشاركة حسب مراحل التشكيلات السياسية وتحوّل الصراع خلال هذه الفترة.

القسم الأول:

المشاركة السياسية للمرأة خلال الثورة

شاركت المرأة كما الرجل في الثورة الشعبية، وتعددت أدوارها وتنوعت وتطورت كلما رفع النظام مستوى القمع والبطش الذي واجه به المتظاهرين السلميين، قادت المظاهرات وحدها³⁰ (فدوى سليمان) أو بمشاركة الرجل³¹ (فدوى سليمان مع عبد الباسط ساروت)، وفي أماكن متعددة خرجت مظاهرات نسائية فقط³²، في بعض المناطق وخاصة المحافظة، باستثناء العاصمة دمشق، برز الطابع الحمائي للثائرات خلال المظاهرات باختزالهن كإناث، إما بإحاطتهن بعدد من الثوار الذكور³³، أو بجعلهنّ يسرن خلفهم خلال المظاهرة³⁴، أو بفصلهن عن الرجال خلال المظاهرة³⁵، أو منعهن من المشاركة³⁶، لكن دائماً هناك متمرّدات رفضن هذه الحماية وتمسّكن بملكيتهن للثورة، في بعض المناطق، كدارياً على سبيل المثال، حصلت كل الحالات التي أشرت إليها وبضمنها أن تسير النساء جنباً إلى جنب مع الرجال. تقول نائبة من داريا: «إن أغلبية الأهالي وقفوا ضد خروج النساء وحدهن، لأن هذا النظام لا يخاف الله، ولا يعرف الخطوط الحمر، ولن يرحم أحداً. ففي حين اعتبروا أن اعتقال الرجل وسام بطولة، ظلوا يرون اعتقال المرأة وصمة عار تشوه السمعة بالأقوال، باحتمالات الاغتصاب التي تقصم الظهر وتهزّ الأبدان [...] غير أننا فرضنا أنفسنا بالإصرار»³⁷. ومنذ بداية الثورة كان التهديد باغتصاب النساء جزءاً من منهجية العنف والقمع وأداة حرب عند النظام، تقول نائبة من جسرين في كتاب جولان حاجو (إلى أن قامت الحرب)³⁸: «... عند اقتحام الجيش النظامي للغوطة المحاصرة، تردّد أن الضباط لا يريدون أن يمشوا على الأرض، بل على أجساد القتلى. هددوا باغتصاب النساء إذا لم يقيم الأهالي بتسليم الإرهابيين»، وفي الكتاب نفسه تروي نائبة أخرى أيضاً قصة (هبة) وهي داخل باص الأمن في طريقهم إلى الفرع، وشهدت كيف تحرش

عنصر الأمن بفتاة كانت تبكي وتتوسل ألا يغتصبوها، فمدّ يده وقرص رجلها، ثم شدّ شعرها وانهالت الأكفّ [...] زاد عناصر الدورية سعاراً، فبدؤوا يعابثونها بفكرة الاغتصاب المروعة حين علموا أنها من حمص»³⁹.

في الوقت نفسه ركز الإعلام وبعض الأشخاص من المعارضة على دورهن كضحية فقط، أو أخت الشهيد، وأم المعتقل، أكثر ممّا ركزوا على دورها ككاثرة، ففي مؤتمر عقد في ستوكهولم بتاريخ 17-20/2/2013 «حول تأثير المرأة ومشاركتها في سوريا ما بعد عهد النظام السلطوي» قال جورج صبرا في كلمته خلال المؤتمر: «المرأة هي الأخت والأم والزوجة...»، وحاول بعض المحققين في الأجهزة الأمنية تفسير دور النساء في الثورة برده إلى سبب عاطفي، أشارت إليه مارسيل شحوارو خلال التحقيق معها: «وليه شحوارو شكلك حابّة واحد سنّي؟!»، وتضيف: «كان ذلك المفهوم مهيناً ويلخص عقلية الذكورية الطائفية الفجّة [...] في المناطق المحررة، هناك من يقاتلن بشراسة لينضمّنن للإسعاف على الجبهات وعلى الخطوط الأمامية! وأخريات يتحدّين احتكار الرجال لفرص العمل في الشأن العام، يفتتحن ويدرن المراكز والمدارس، كل ذلك العناد والإصرار على المشاركة لم ينبع فقط من كوننا جزءاً من الوطن ويصينا ما يصيبه ويعينا ما يعنيه، وأن لا محمية طبيعية تفصلنا عما يلّمّ به، لا، كنا نزداد عناداً لأننا خائفات مع تقدم الوقت {من أنه} سيقال إنها ثورة «الذكور» وأن لا دور لنا في مستقبل سوريا»⁴⁰، وأشار أحد المستجيبين لأسئلة البحث، عندما سألته عن رأيه في مشاركة المرأة الكردية السياسية ودعم المجتمع المحلي له، هل مرده إلى حملها السلاح ودعمها للصراع المسلح؟ فأجاب: «إنه تغيير لطبيعة المرأة»، يتقاطع هذا الرأي مع تركيز البعض على دور النساء كمتظاهرة ومُسعفة وإعلامية وموثّقة للانتهاكات ودورها في الكتابات التعبوية والفنية وفي الإغاثة أو كصانعة سلام، أي كل الأدوار باستثناء دورها كداعمة للصراع المسلح ومساهمة فيه، مثل ألمى شحود التي تدرّجت مشاركتها في الثورة حسب تطور الصراع، فمن التظاهر إلى أعمال الإغاثة ثم نقل الذخيرة وأخيراً مقاتلة، لُقبت بالحرّة وحملت مجموعتها المسلحة اسم «مجموعة الحرّة»⁴¹، وبتاريخ 10/1/2013 تشكلت كتيبة خولة بنت الأزور الطبية الإسعافية المسلحة، وكان هدفها، حسب بيانهم: «لقد حملنا السلاح لحماية أنفسنا وحماية المشافي الميدانية»⁴²، وقامت بعضهن بتهريب السلاح، تصف صفاء مشاهداتها حين كانت في المعتقل وتحدث عن قصة ميسون: «القادمة من فرع الأمن العسكري، بندوب حديثة مرتفعة في معصمها، مشوهة بحروق التعذيب الكهربائية، لأنها ساعدت في تهريب السلاح»⁴³.

المرأة في صناعة القرار - التنسيقيات:

مع تطور المظاهرات وانتشارها بداية الثورة، تشكلت التنسيقيات، وشارك فيها النساء والرجال وكانت بهدف تنظيم المظاهرات وشعاراتها وإعلامها وتأمين الإغاثة لها، وتعتبر التنسيقية⁴⁴ اللبنة الأولى للمشاركة السياسية المجتمعية السلمية المنظمة في الثورة، عملها كان سرّياً بسبب العنف الممنهج الذي واجه به النظام الحراك الشعبي، وقد تفاوت وصول النساء إلى مراكز صناعة القرار فيها من مكان إلى آخر، فعلى سبيل المثال تنسيقية اللاذقية التي تأسست في نيسان 2011 كانت نسبة النساء فيها أكثر من 50%، ومنذ عام 2011 حتى عام 2014 كان لكل مكتب من مكاتبها الثلاثة إدارة في الداخل والخارج: المكتب الطبي تديره في الخارج دكتورة وفي الداخل ناشطة، والإغاثي كانت تديره في الداخل ناشطة، أما الإعلامي فكانت تديره في الخارج ناشطة أيضاً.

وبشكل موازٍ أسست الثائرات عدة تنسيقيات نسائية، بعضها ذو طابع ديمقراطي علماني، وبعضها إسلامي التوجه، وبعضها الآخر أسس بسبب البيئة المجتمعية المحافظة. انتشرت التنسيقيات التي أسستها النساء بسرعة وفي عدة مناطق في سورية: «نساء تنسيقية مدينة السلمية» التي تأسست في 22/10/2012، و«تجمّع حرائر داريا»، وفي مدينة التل التابعة لريف دمشق تأسست مجموعة «ثائرات تل الحرية»، وقمن بتنظيم أول نشاط لهن في الشهر الثامن 2011، وفي التل أيضاً تأسست مجموعة نسائية أخرى: «حبة قمح» في 25/10/2012، و تنسيقية «نساء دوما الحرة» التي تعد من أكبر التنسيقيات النسائية، وفي 15 شباط 2012 ولد تجمّع «بنات الشام» من اتحاد تجمّعي «حرائر دمشق»، و«حرائر قاسيون»، وغيرها من التنسيقيات التي امتدت تقريباً على مساحة الوطن، وتنوّع نشاطها ودور المرأة فيها حسب تحولات الصراع وحاجة الناس على الأرض: دور إغاثي، إعلامي، طبي، تنظيمي، حقوقي... إلخ.

استخدام كلمة «الحرائر» في اسم التنسيقيات كانت تدل على المرجعية الدينية للمؤسّسات، بينما نرى أن «ثائرات تل الحرية» عبّرن عن خلفيتهن العلمانية، تقول إحداهن عن ما حدث في التل: «بدأ التيار الإسلامي بالظهور علناً. ارتفعت الرايات السود في إحدى التظاهرات، فصنعنا لوحات كبيرة وكتبنا (السيادة للشعب لا للشرع)، و(لا عسكر ولا ماللي، بدنا مواطنة بتلاي). حملنا تلك اللافتات، وجبنا فيها الشوارع، وعلّقناها عند الجامع الكبير. في اليوم التالي ظهر على قناة الجزيرة مباشر بيان تكفير يستنكر» ما فعله السفهاء منا». بعد تلك الحادثة، بتنا

نخرج وحدنا معرّفين عن أنفسنا كمجموعة علمانية»⁴⁵، وبتاريخ 13/5/2011 أطلقت صفحة الثورة السورية على الفيسبوك تسمية «جمعة حرائر سوريا» على مظاهرات يوم الجمعة، وهي صفحة أثارت لغطاً كبيراً بين السوريين/ات على عدة تسميات وخيارات أطلقتها على أيام الجمع وشككوا في صحة التصويت والنتائج، ما دفع لجان التنسيق المحلية⁴⁶، وهي اتحاد لمجموعة من التنسيقيات في المحافظات والمدن والبلدات السورية التي انطلق عملها بداية الثورة، إلى إصدار بيان في 6/3/2013 تحت عنوان «جمعتنا... جمعة المرأة السورية الثائرة» ورد فيه: «ليست المرة الأولى التي تكون فيها الخيارات المطروحة لتسمية الجمعة موضوعاً إضافياً للانشقاق والانقسام. وما زال الخلل في آلية اعتماد اسم الجمعة يؤدي إلى تسميات بائسة وذات دلالات متناقضة وغير محسوبة، بل إلى تسميات ضد ثوابت الثورة الأصيلة. إننا في لجان التنسيق المحلية في سوريا، كالعديد من الجهات الثورية، إذ نغض النظر في معظم الأحيان عن بعض التسميات الهزيلة حفاظاً على وحدة الصف، نرى أن كثيراً من التطورات والأحداث تستحق لفت النظر لها بتسمية الجمعة. وسنختار لهذه الجمعة 8 آذار 2013 أن نكرم المرأة السورية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة. وندعو الناشطين لمشاركتنا في مظاهراتنا ونشاطاتنا الثورية وسائر أدواتنا الإعلامية تحت عنوان (جمعة المرأة السورية الثائرة)»⁴⁷.

في معجم المعاني الجامع: «حَرائِرُ»: جمع حُرَّة، وحُرٌّ: جمع المؤنث حُرَّاتٍ وحَرائِرٍ، والحرائِرُ هي جمع حرير أيضاً (الخيَطُ الدقيق تفرزه دودة القز)، وقد ربطت الكاتبة سحر مندور بين المعنيين في معرض حديثها عن جسد المرأة كأداة أيام الحرب والسلام لا ملكية لصاحبته عليه، وأعطت مثلاً في الثورة السورية: «يأتي النقاش المدافع عن جسم المرأة، في مثال الثورة السورية وليس حصراً بها، ليحكم استدارة هذه الحلقة. إذ ينطلق من وصف النساء بكلمة «حرائر»، علماً أنها صيغة جمع مستخدمة لكلمتين: «حرة» و«حرير». وإذا كان الجمع الوحيد لكلمة «حرير»، فإن كلمة «حرة» تمتلك صيغة جمع أخرى هي «حرات»، وهي تبدو أشد وضوحاً من «حرائر» على مستوى مطلب الحرية الجامع. لكن المجتمع لم يختار «حرات». كما أن رجال الدين يفضّلون «حرائر»، وهي صفة تُمنح في تفسير النص للمرأة غير الأمة (وردت في معرض نكاحها، وتحريمه). وبهذا المعنى، تكون حرة. فتسكن الجماعة إلى معنى «حرائر» بتقبّل وراحة كملمس الحرير، لن تجدهما في حال واجهت معاني حرية المرأة، وهي معاني شائكة»⁴⁸.

في مقال للقيادية الحقوقية رزان زيتونة، العضوة المؤسّسة في لجان التنسيق المحلية، تحت

عنوان «المرأة في لجان التنسيق.. المبني للمجهول»⁴⁹ تقول: (في حديث بيني وبين أحد نشطاء اللجان مؤخراً، عبّر بأسى [عن] أن «سمعة» اللجان في منطقتهم ليست على ما يرام. فهناك من يتداول أن «اللجان تقودها النسوان»، وهذا ما يضعف موقف نشاطها في تلك المنطقة أمام الأهالي، صحيح أن دور النساء على هذا الصعيد في لجان التنسيق كان رائداً، لكن بالمقابل، فإن تنسيقية واحدة فقط من ضمن العشرات كانت ممثلتها سيدة، [وذلك] طبيعي، [لأنها] تنسيقية «تجمّع حرائر داريا»).

وتتابع زيتونة في المقال نفسه: «وَرَعْنَا استبياناً لتنسيقيات اللجان حول أعداد الإناث في صفوفها والنشاطات التي يقمن بها.

(16) تنسيقية فقط أجابت على الاستبيان، والنتيجة تتحدث عن نفسها، [ذلك] أن جميع التنسيقيات الأخرى لا إناث بين صفوفها على الإطلاق. التنسيقيات التي لديها أكثر من أربع نشاطات بين صفوفها كانت فقط: شهباء، جديدة عرطوز، حركة هنانو، مصيفاء، الحسكة الموحدية، إنخل!

[والتنسيقيات التي تضمّ] ناشطتين إلى أربع، كانت كلاً من: أريحا، الأتاب، الصنمين. [والتي تضمّ] ناشطة واحدة أو اثنتين: كفرومة والزبداني. البقية: صفر نساء، حتى في التنسيقيات التي يوجد في صفوفها نساء».

رغم أن الثورة بُنيت على أكتاف النساء والرجال معاً، إلا أن الاستبيان المذكور، لفت نظر زيتونة إلى ما عبّر عنه ممثلو التنسيقيات الذكور حول دور الناشطات في بعض التنسيقيات، وهو يُظهر الأدوار النمطية التي أوكلت للمرأة، رغم قيامها بأعمال متنوعة كثيرة، وذلك تحت عناوين «ذوق المرأة مختلف عن ذوق الرجال»، تقوم بالأنشطة التي ينشغل عنها الرجل وتحتاج إلى «الحس النسائي»، ففي تنسيقية أريحا قُمن بطباعة المنشورات وكتابة اللافتات وإعداد التقارير الإعلامية المكتوبة، وفي جديدة عرطوز تولّين القيام بأنشطة مخصصة للأطفال والرسم وصنع الأعلام وفنوناً منزلية، وفي إنخل، خاطت النساء علم الثورة وكتبن اللافتات وأسعن الجرحى وطبخن للجيش الحر ووزعن السلل الإغاثية، وقمن أيضاً بأعمال بالغة الخطورة مثل إيواء المطلوبين ومساعدتهم بالهروب وحتى تهريب قطع سلاح للمنشقين.

وفي كفرومة يقول ممثل التنسيقية: «إن المرأة شاركت بفعالية كبيرة عندما كانت المظاهرات في أوجها، بل ووقفت حاجزاً بين الجيش والمتظاهرين لمنع اعتقالهم. الآن هي تلعب دور

(الجندي المجهول)، فهي «تطبخ للثوار! تتكفل بأعبائهم المنزلية! إضافة إلى مشاركتها في الأعمال الإسعافية».

في بعض التنسيقيات عبّر ممثلوها بوضوح عن سبب تغييب الناشطات في التنسيقية، وأكدوا أن سببه يعود إلى الطبيعة المحافظة لأهالي المنطقة مثل الغوطة الشرقية، وأضاف إلى ذلك ممثل تنسيقية حمورية في ريف دمشق: «للمرأة دور كبير في الحراك الثوري، ولكن نشاطها محدد ضمن الكوادر الطبية والتعليمية، والمرأة تعتبر الأفضل بهذه المجالات»، أما ممثل تنسيقية الصنمين فأضاف إلى السبب الرئيسي رغبة المرأة نفسها بالتمسك بالالتزام بدور مقبول لها ضمن المنظومة المجتمعية، وتحدث عن سبب آخر إضافي ممثل تنسيقية بلدة تسيل، وهو الحرص عليهن من الناحية الأمنية.

إن كل الأعمال التي تقوم بها النساء في الإغاثة والإعلام والجانب الحقوقي التوثيقي والعمل الميداني وبضمنها الطبخ للثوار، وحتى تهريب السلاح وإيواء المطلوبين، ورغم ذلك يقبعن في الظل، ونادراً ما يُسمع صوتهن في اللجان ضمن اقتراح نشاط، أو خلاف في تنسيقية، أو شجار عام من الشجارات الكثيرة التي نخوضها بشكل منتظم كنشطاء مكاتب وتنسيقيات، كما تقول زيتونة، وتستغرب كيف لا يُصنّف عملهن حراكاً ثورياً! وتضيف: «أم أنه لا بأس في ذلك [مادام] خارج إطارٍ منظم وبعيداً عن مواقع المسؤولية».

وأردفت قائلة: «على أية حال، سأعترف بأنني لم أتعرف يوماً خلال سنتين من عمل اللجان إلى أيّ من ناشطات تلك التنسيقيات. بكلمات أخرى لم يقيم النشطاء «الذكور» بتقديم أولئك الناشطات أو إعطائهن فرصة للمشاركة، و اللجان [أيضاً]، لم تسأل عنهن يوماً». وختمت المقال: «فخرٌ للجان وجود نساء في مراكز صنع القرار فيها، لكن هذا لا يجعل منا مثلاً يحتذى، فمئات الناشطات في مناطقهن يخاطرن بالغالي والرخيص، [و] يجري [في الوقت نفسه] استبعادهن عن جميع الأطر التنظيمية من أصغرها إلى أكبرها، من التنسيقيات إلى المجالس المحلية، غريب أمر من يثق بامرأة لتشكيل حاجزاً بينه وبين الأمن في مظاهرة... ولإيواء مطلوب ولإسعاف جريح... ولا يثق بها لتشارك في رسم مستقبل أبنائه».

إن أهمية الاستبيان ونتائجه، وما عبّر عنه ممثلو التنسيقيات يوضح بشكل جليّ أنه:

- رغم أن الثائرات تمرّدن على القيود التي فرضتها الثقافة المجتمعية الذكورية من خلال مشاركتهن في الثورة وقيامهن بتنفيذ العديد من النشاطات، ومنها الخطرة، فقد

جرى إقصاؤهن عن مراكز صنع القرار كممثلات للتنسيقيات التي جمعت بين النساء والرجال، ووصول بعضهن إلى مراكز صنع القرار في بعض التنسيقيات يعود إلى شخصياتهن القوية التي فرضت نفسها ونشاطهن المدني قبل الثورة وقبول المجتمع المحلي به وتشجيعه، إلا أنهم، في مناطق مختلفة، حُددت أعمالهن، بأدوار نمطية محددة ومرسومة بدقة، رغم أهميتها، مثل رسوم، تصنيع أعلام، خياطة، إسعاف جرحى، توزيع سلال إغاثية، طبخ.

- ومن الواضح أنه، من دون تدخل النخب المؤمنة بالديمقراطية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني لتمارس دوراً توعوياً يوضح أهمية مشاركة المرأة في الهياكل التنظيمية السياسية، من الصعب كسر حالة الإقصاء والتهميش التي يفرضها المجتمع وتعيق وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار فيه، حتى لو كانت المرحلة ثورية. لكن القوى السياسية التي باغتتها الثورة، اختارت القيادة من الأعلى، قيادة نُخب، ولم تكن تعمل انطلاقاً من القاعدة الشعبية التي كانت متاحة لها بسبب المناخ الثوري، مع العلم أنها لم تملك يوماً جذوراً شعبية خلال حكم الأسد الأب والابن، فالنظام الاستبدادي لم يسمح لها يوماً ولم يترك لها فرصة للتقاط أنفاسها بعيداً عن القمع.
- لم تستفد القوى السياسية الديمقراطية من دور الثائرات ولم تجتذبن إلى العمل السياسي المنظم، وهن اللواتي نسجن روابط وثيقة مع المجتمع، وخاصةً من خلال دورهن الإغاثي، بعكس التيار الإسلامي السياسي والتيار السلفي اللذين وظفوا الدور الإغاثي ودور النساء فيه لكسب شارع في بعض الأماكن من سورية ودول الجوار، لم يكونا يحلمان بامتلاكه أو النفاذ إليه.
- تُعتبر القوانين رافعة للمجتمع بشكل عام والذكوري بشكل خاص، ومن دون تغيير القوانين القهرية التي تطوّق حياة النساء لا يمكن تحقيق المساواة والعدالة الجندرية، ولا يمكنهن كسر السقف الزجاجي الذي يحول بينهن وبين المناصب والهياكل القيادية.

النساء في متن التأسيس والمشاركة السياسية – لجان التنسيق المحلية

نموذجاً:

لجان التنسيق المحلية هي اتحاد لمجموعة من التنسيقيات المحلية للمحافظات والمدن

والبلدات التي نشأت بعد الثورة، هدفها تنسيق المواقف السياسية والحراك الميداني والخطاب الإعلامي، وحسب الممثل السابق للجان في الائتلاف الوطني وصل عدد التنسيقيات في اللجان إلى ما بين 80-100 تنسيقية بين 2012 حتى 2014. دور المرأة فيها كان قيادياً وبارزاً ورئسياً، ونستطيع تصنيفها بالمشاركة السياسية الثورية الديمقراطية التي قدمت نموذجاً خلال الثورة تجلّى في: النساء ذوات الكفاءة في متن التأسيس، قرارات ديمقراطية، المرأة صانعة قرار، الشرعية من المجتمع. عدم فصل المبادئ عن المسار والخطاب السياسي، مأسسة العمل، طيف ثوري قريب من العلمانية⁵⁰.

أفادت إحدى المستجيبات، وهي الناطقة الرسمية السابقة للجان بأن المكتب التنفيذي/ السياسي المعني بالتخطيط السياسي ومواقف اللجان وبياناتها ضم في عام 2012 أربع نساء من أصل ثمانية أعضاء. وأضافت: «لجان التنسيق المحلية هي مجموعته كبيرة من التنسيقيات في مختلف المناطق السورية، تختار كل تنسيقية ممثلين/ تين لها في الغرفة العامة من أجل بحث كل قراراتها، وتنتخب منها عضوية المكاتب: الإعلامي والتنفيذي والسياسي والإغاثي والثوري والتوثيق والمالي. مؤسسه اللجان رزان زيتونة تعتبر رمزاً ثورياً وحقوقياً هاماً، الناطقة الرسمية للجان باللغة العربية سيدة، وباللغة الإنكليزية سيدة أيضاً، تدير جريدة «طلعنا عالحرية» سيدة، تؤخذ القرارات داخل اللجان ديمقراطياً، تُعتبر اللجان طيفاً ثورياً قريباً للعلمانية، وكانت منذ بداية الثورة 2011 حتى بداية 2013 من أهم المصادر الإعلامية».

وأشار أحد نشطاء اللجان في مكتب الرقة الإعلامي: «لقد كانت مهمتها الإبقاء على الروح الثورية العلمانية التي طغت في بداية الثورة».

بتاريخ 9/12/2013 في مدينة دوما التي يسيطر عليها «جيش الإسلام» أقدمت مجموعة مسلحة «مجهولة» باقتحام مكتب مركز توثيق الانتهاكات، وخطفوا مديرة المركز رزان زيتونة، ووائل حمادة، وسميرة الخليل، وناظم حمادي، وكانت زيتونة «قبل حادثة الاختطاف بحوالي الشهرين تلقت تهديدات جدية بالقتل من قبل إحدى الكتائب «المعروفة» في الغوطة الشرقية إن لم تغادر مدينة دوما خلال فترة لا تزيد عن ثلاثة أيام». حسب ما ورد في بيان مركز توثيق الانتهاكات الذي يشير أيضاً إلى أن «بعض الكتائب حاولت التهرب من مسؤولياتها القانونية والأخلاقية في البحث عن الجناة وتقديمهم للعدالة وإعادة المخطوفين إلى منزلهم، حتى أن بعض الكتائب لم تحرك ساكناً بهذا الخصوص». وأضاف البيان «... إن هذا التلكؤ والتأخير في الكشف عن هوية الجناة، مؤشر خطير يضع مصداقية جميع الكتائب على المحك بعد أن

أعلنت تبرؤها من حادث الاختطاف وأكدت استعدادها للتعاون في البحث وتقديم المساعدة على أكمل وجه»⁵¹، وأعلن قائد جيش الإسلام زهران علوش، في مؤتمر صحفي (آب 2014) عن تشكيل لجنة للتحقيق في القضية وتساءل فيه: «لماذا تهمل نساء المسلمين، نحن مع البحث عن الناشطة رزان زيتونة... ليست رزان هي الوحيدة المخطوفة...»⁵² ودعا إلى وضع قوائم بالنساء المختطفات. لكن الكاتب والباحث ياسين الحاج صالح، وهو زوج المناضلة سميرة خليل، وصديق بقية المخطوفين، أشار بتاريخ 22 نيسان 2015⁵³ إلى عدة وقائع تفيد بأنه لم يصدر أي شيء عن اللجنة التي شكلها علوش، واتهمه بوقوفه وراء عملية الاختطاف ودعم ذلك بأدلة، وتناولت هذه الاتهامات والأدلة عدة مقالات وصحف منها جريدة «عنب بلدي»⁵⁴ ومقال للمعارض علي العبدالله⁵⁵.

نُظِّمَت العشرات من الحملات والبيانات والوقفات التضامنية، من قبل نشطاء ومنظمات مجتمع مدني وشخصيات اعتبارية في العديد من دول العالم، طالبت بتحرير المخطوفين الأربعة بشكل خاص وكافة المختفين/ات قسرياً والإفراج عن المعتقلين/ات، وانتشر شعار «خاين يلي بيخطف نائر» على مواقع التواصل الاجتماعي ورُسم جرافيتياً على الجدران داخل سورية وبضمنها منطقة الغوطة الشرقية⁵⁶.

تراجعت أهمية اللجان نتيجة ازدياد العسكرة، وشكّل خطف زيتونة وحماة وحماذي ضربة قاسية لها ولعملها في الداخل، يقول الممثل السابق للجان في الائتلاف الوطني: إن التراجع لم يكن بعدد التنسيقيات بل نقص الكوادر في كل تنسيقية بسبب استشهاد البعض أو الهجرة أو تحول الناس إلى العمل المسلح. وأضاف: لم يكن الجو مناسباً لإعادة بناء الكوادر، فلجان التنسيق كانت مستهدفة لا من النظام فقط بل كذلك من بعض الفصائل المسلحة.

احتفظت اللجان بموقفها السياسي المستقل، وكان لها تمثيل في المجلس الوطني السوري، وفي 17 أيار 2012 أصدرت بياناً تتهم فيه المجلس «بخيانة روح الثورة ومطالبها» وتهميش ممثليها فيه، وورد في بيانهم: «بعد قرارنا الامتناع عن المشاركة في أعمال المجلس خلال الشهرين الأخيرين، وآخرها اجتماع الأمانة العامة في روما الذي تم خلاله انتخاب غليون، نجد في استمرار تدهور أوضاع المجلس دافعاً لخطوات أخرى تبدأ بالتجميد وتنتهي بالانسحاب، في حال لم تتم مراجعة الأخطاء ومعالجة المطالب التي نراها ضرورية لإصلاح المجلس». وأشاروا إلى العجز السياسي فيه وغياب تام للتوافق بين رؤية المجلس ورؤية الحراك الثوري،

واستثار بعض المتنفذين في المكتب التنفيذي والأمانة العامة بالقرارات، وآخرها قرار التمديد للدكتور برهان غليون للمرة الثالثة»، وفي ختام البيان عبّرت اللجان عن «أسفها لما آلت إليه الأمور في المجلس الوطني السوري، والتي تعكس ابتعاده وابتعاد المعارضة السورية عموماً عن روح الثورة السورية ومطالبها وتوجهاتها نحو الدولة المدنية والديموقراطية ونحو مبادئ الشفافية وتداول السلطة المرجوة في سورية الجديدة»⁵⁷.

وبتاريخ 9 تشرين الثاني أعلنت انسحابها رسمياً منه واتهمته بخضوعه لسيطرة الإخوان المسلمين، وأدانت المتحدثة الرسمية للجان فشل المجلس في انتخاب أي امرأة لعضوية الأمانة العامة⁵⁸. ثم شاركت اللجان في تأسيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، وعلّقت في تشرين الأول 2014 عضويتها فيه، وفي 31/5/2015 وجهت رسالة إلى الائتلاف أعلنت فيها أسباب انسحابها منه جاء فيها:

إن آليات العمل فيه لم تأخذ أي منحى مؤسسي، واعتمد بدلاً من ذلك على التكتلات المرتبطة بعوامل وقوى خارجية، كانت السبب الأهم في نشوء صراعات داخلية على المكاسب والأهداف الشخصية لبعض المنتميين للائتلاف، وأضافت أن الصراعات داخله مخجلة

ولا تركز على أي موقف سياسي أو ثوري، وأشارت إلى أن بعض أعضاء الائتلاف يسعون خلف «طموحات ذاتية، غالباً مَرَضِيَّة». وختمت بيانها: «كان لزاماً علينا بعد أن استنفدنا أي أمل بالتغيير الإيجابي أن نتخذ هذه الخطوة. وأن نتابع عملنا المتواضع من خارج الائتلاف»⁵⁹.

تكثيف التغيب الممنهج الذي طال الثائرات، اختطاف رزان زيتونة وسميرة الخليل ومعهم وائل وناظم، تغيباً لأصوات شجاعة أبت إلا أن تعيش بين الناس وتقاسمهم كل ألوان القهر والحصار والقصف والجوع، كعقاب جماعي مارسه النظام بكل وحشية على المدنيين. رزان وسميرة، المدافعتان عن الحرية وقيم حقوق الإنسان اختارتا منطقة الغوطة الشرقية التي يُفترض أنها «محررة» من الاستبداد، حُطفتا من قبل تُجار الثورة والحروب: «جيش الإسلام» ومن لَفَ لفيهم. وثقت رزان انتهاكاتهم مثلما وثقت انتهاكات النظام الخطيرة ضد حقوق الإنسان، وشهدت ووثقت مجزرة الكيماوي التي نفذها النظام، اختزل المجتمع الدولي الثورة وتطلعات الشعب السوري إلى الحرية والعدالة والمساواة، بصفقة سلّم فيها النظامُ سلاحه الكيماوي، وسمح له ولحلفائه بقتل الشعب بكل الأسلحة الأخرى.

يقول ياسين الحاج صالح في مقال له تحت عنوان: «سميرة ووزان: وقائع أسطورة

معاصرة»⁶⁰: «إننا حيال امرأتين حرتين، تبادران إلى العمل العام في بيئة محافظة باحترام لهذه البيئة، لكن من دون التخلي عن مظهرهما كامرأتين متحررتين، مظهرهما مكوّن لهويتهما ودورهما كممثلتين لمشروع عام مغاير. هذا يبدو تحدياً لسلطة بطيركية تخسر أساس نفوذها إن لم تمثل لها النساء».

بإمكاننا أن نؤرخ قبل اختطاف رزان وسميرة ووائل وناظم، وبعده، وهو إجهاض لأصوات مناضلة علمانية معارضتها متجدّرة لـ«سورية الأسد»، عدم حشد القوى السياسية كل إمكانياتها للتركيز على جريمة الخطف هذه والمطالبة بتحرير المخطوفات/ين، التي خاضها الثوار والثائرات وحدهم، واختيار محمد علوش القيادي في جيش الإسلام ليتولى مهمة كبير المفاوضين خلال جنيف 3 هو جزء من تحالفات سياسية خاطئة اتبعتها بعض قوى المعارضة مع مجموعات جهادية سلفية ارتكبت جرائم وانتهاكات، وأكملت ما بدأه النظام في قهر المجتمعات التي تسيطر عليها.

المرأة شبه غائبة عن المجالس المحلية :

انتشرت المجالس المحلية في كل المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام، تُدار من قبل الأهالي وهي مسؤولة عن إدارة الحياة المدنية، وتوزع المعونات الإنسانية وتقدم الخدمات الطبية والإغاثية وغيرها من الخدمات⁶¹.

بدأ تغييب المرأة عن المجالس المحلية بشكل تدريجي، وبمقارنة بين تشرين الأول عام 2012 في المجلس المحلي في إدلب على سبيل المثال حيث وصلت نسبة النساء فيه إلى 25% (5 نساء من أصل 20 عضواً)، أشار مركز عمران للدراسات الاستراتيجية في دراسة أجراها من 1/1/2016 - 5/17/2016 «الدور الإداري والخدمي للمجالس المحلية في المرحلة الحالية والانتقالية - قراءة تحليلية في نتائج استطلاع رأي» إلى أن نسبتهم 2% (98% ذكر - 2% أنثى) في 105 مجالس محلية، عينة الاستطلاع، من أصل 427 إجمالي عدد المجالس المحلية⁶².

أطلق الاقتصادي عمر عزيز فكرة المجالس المحلية في سورية بعد الثورة في أواخر عام 2011⁶³، في محاولة لمنعها من الانحدار نحو العسكرية كأداة حوكمة، وورد في أوراقه: «[...] وقد بدا جلياً أنه بقدر ما تستقلّ التشكيلات الاجتماعية عن السلطة، تكون الثورة قد شكّلت العمق الاجتماعي لحمايتها وحماية المجتمع من بطش السلطة ومن الانزلاقات الأخلاقية، أو

استخدام للسلاح تصبح فيه الثورة والمجتمع رهينتين للبندقية. فمزج الحياة بالثورة هو الشرط الملازم لاستمرارية الثورة حتى انفلاش النظام، ما يتطلب بدوره تكويناً اجتماعياً مرناً يقوم على تفعيل التعاضد بين الثورة وحياة البشر اليومية. وقد حملت التجارب الماضية مسميات متعددة للتعبير عن هذا التكوين الاجتماعي الجديد الذي سنسمّيه فيما يتبع: (المجلس المحلي)».

حدّد عزيز في أوراقه شكل المجالس وبنيتها ومجال عملها وتمويلها، وأنشأ ورفاقه أول مجلس محلي في منطقة برزة بدمشق.

اعتقل النظام عمر عزيز (63 عاماً) من منزله في دمشق بتاريخ 20 تشرين الأول 2012، وأعلنت لجان التنسيق المحلية وفاته في سجن عدرا بتاريخ 17 شباط 2013.

ورد في تقرير صدر عن مركز عمران للدراسات الاستراتيجية بتاريخ 26/3/2015، إن المجالس المحلية يمكن اعتبارها امتداداً للتنسيقيات. «بدأت [المجالس] تحظى بشرعية مستمدة من تمثيلها للسكان وتبني خطابهم»، ولم يعد دورها مقتصرًا على تقديم الخدمات المدنية للناس في المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام، بل «تنامى دورها تدريجياً واكتسبت صفة سياسية»⁶⁴، ويشير التقرير ذاته إلى أن المجالس المحلية التي بدأت بالتشكل عام 2012، وصل عددها حتى صدور التقرير إلى 950 مجلساً محلياً فرعياً، وبضمن ذلك منطقة سيطرة النظام وتنظيم الدولة الإسلامية «داعش».

يوضح ناشط مدني في درعا، يعمل حالياً في منظمة «تمكين»، كيف انتقل الدور من التنسيقيات إلى المجالس المحلية: «كانت التنسيقيات أحد أهم مكونات الثورة، اقتصر نشاطها في البدايات على النشاطات السلمية وأعمال الإغاثة، ومع بدء العمل المسلح بدأ التغيير في هيكليتها، وبدأنا نسمع عن مكاتب إعلامية متخصصة بالإعلام العسكري ولجان لتوثيق جرائم النظام، ظهرت بعض الانشاقات في أوساطها، نتيجة خلافات في وجهات النظر تتعلق بالعمل المسلح، ومع ازدياد بطش النظام واستشهاد بعض أعضائها أو اعتقالهم أو سفرهم، من النساء والرجال، مضافاً إليه ظهور التخصصات، بدأت التنسيقيات بالتلاشي، وبدأ أعضاؤها وعضواتها بالتفرغ للعمل الإغاثي والمشافي الميدانية التي أصبحت هيئات مستقلة. ومع بدء تحرير المدن والبلدات من سيطرة النظام، [أنشئت] مجالس من الوجهاء أو الناشطين المدنيين لتسيير أمورهما تحت عدة مسميات: مجلس قروي، مجلس عشائري، مجلس شوري، مجلس مدني، وأخيراً مجلس محلي. تأسسها كان عفويًا مثل التنسيقيات. بعد تشكيل الحكومة المؤقتة أسست

وزارة الإدارة المحلية مجلس المحافظة وهو [أيضاً] قام بتعزيز مفهوم المجلس المحلي ووضع هيكلته في المدن والبلدات، وقدم بعض الدعم المالي، الذي كان مقتصرًا في البدايات على دعم المغتربين والأهالي الميسورين».

وحول تمثيل المرأة في المجالس المحلية بدرعا على سبيل المثال، في عام 2014، من أصل 136 مجلساً محلياً فيها لا يوجد إلا ثلاث نساء فقط في المجلس المحلي بطفس من أصل 23 عضواً. أضاف المستجيب السابق: «معظم هذه المجالس لا يوجد فيها تمثيل للنساء بسبب العادات والتقاليد في المجتمع، إضافة إلى الخوف من الجماعات المسلحة وارتباط معظم المجالس معها بشكل مبطن، أما المنطقة الجنوبية في عام 2014 فكان هناك تمثيل لهن بعضة واحدة ضمن [كل من] مجلسين: الأول في بلدة الجيزة، حيث يوجد مكتب مخصص لشؤون الأسرة، والثاني في مدينة نوى ضمن المكتب التعليمي»، أما بالنسبة للهيئات الشرعية وتأثيرها على المجلس وقراراته فأجاب: «هناك تمثيل في بعض المجالس لرجال الدين، والهيئات الشرعية إما تنبثق عن المجلس أو تكون مستقلة عنه، لكنها صاحبة قرار في المجلس بشكل مبطن أيضاً». ثم يستطرد: «ليس هناك جهة مسيطرة واحدة على المجالس المحلية، المسيطر هو الذي يقدم الدعم الأكبر لها». وحول ارتباط المجالس المحلية بالقوى المقاتلة والهيئات الشرعية في بعض المناطق، قال مستجيب آخر مقيم في المنطقة الجنوبية بدرعا، وهو محام وناشط مدني مهتم بقضايا المرأة وعضو سابق في المجلس المحلي: «المجالس المحلية تتبع لمجلس المحافظة، وتتعاون مع الفصائل العسكرية المعارضة ومحكمة دار العدل، وتُهيمن عليه رابطة أهل حوران، وهي تابعة للإخوان المسلمين لكنهم لا يعلنون ذلك، السلطة العليا القوية لدار العدل وهي مدعومة من الجيش الحر والكتائب»، ويضيف: «المجالس المحلية لولا الكتائب لا تستطيع أن تأخذ قراراً».

نشأت وانتشرت المحاكم الشرعية، لها تسميات مختلفة مثل دار العدل، في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، نتيجة توقف مؤسسات الدولة ومنها القضائية، وغابت عنها المرجعية القانونية وتعددت الجهات التي تسيطر عليها من قوى التسلط المختلفة العسكرية والدينية.

غاب تمثيل النساء في المجالس المحلية أيضاً في كل من حلب، السلمية، داريا، قرى جبل الزاوية، سلقين، الأتاب، ومع اشتداد وتيرة الصراع بدأ غيابهن التدريجي، المجلس المحلي في إدلب نموذجاً:

نموذج المجلس المحلي لمدينة إدلب يعكس الغياب التدريجي لمشاركة المرأة			
النسبة	عدد النساء	عدد كل الأعضاء	التاريخ
25%	5	20	تشرين الأول 2012
10.34%	3	29	2 شباط 2013
-	0	25	21 تموز 2014

للمجلس المحلي في الزبداني قصة مختلفة، ففي عام 2014 كان مؤلفاً من تسعة أعضاء، ليس بينهم أي ناشطة، علماً أن هناك خمس عشرة سيدة أثبتن جرأة وشجاعة في مفاوضة النظام من أجل كسر الحصار ووقف إطلاق النار في المدينة، لكن هذا الدور جرى التعطيم عليه تماماً. تقول إحدهن: «إن هذا التعطيم حصل بالاتفاق بيننا وبينهم (المجلس المحلي ومسلحي المعارضة)، لكنهم يستشيروننا في كل شيء».

أما المجلس المحلي في الرقة، فقد حلته «داعش» عندما سيطرت على المدينة، ومارست جرائم وحشية سعت من خلالها إلى بث الرعب والخوف في قلوب الناس، وحرمت النساء من كل الحقوق الأساسية كالعمل والتعليم، ومنعهن من مغادرة منازلهن دون محرم، وفرضت عليهن ارتداء الجلابب الفضفاض.

في مقال لمجموعة من الناشطين الحقوقيين تحت عنوان «مبادئ تنسيق عمل المجالس المحلية في سورية»⁶⁵ نُشر بتاريخ 5 حزيران 2013، تناولوا فيه التحديات التي تواجه عمل المجالس المحلية، نذكر منها: «[الـ] تنافس فيما بينها ذو طابع سياسي هدفه الاستحواذ على الحياة العامة داخل المدينة أو البلدة وفرض لون سياسي واحد، ورهن تقديم الخدمة العامة بذلك. تفرز هذه التطورات نتائج سلبية قد يكون لها أثر طويل الأمد. فهي إذا استمرت تهدد وحدة البلاد من خلال تفتيت الإدارة العامة على المستوى الوطني بشكل لا يمكن إصلاحه. وهي تعيق تشكّل مجال عام سياسي وطني بديل له عمقه الديمقراطي، ليكون ضماناً فعلية لاستقلال القرار الوطني من التجاذبات الإقليمية والدولية، التي أصبحت للأسف هي المحدد الأساسي لتطور الحراك الثوري ميدانياً وسياسياً».

وأضافوا: «إن مهمة المجلس المحلي المباشرة هي مواجهة تحديات حفظ الحياة وإدارتها في زمن الثورة، في ظل التدمير الذي يقوم به النظام، وليس الصراع على شكل الحكم الذي

سيقوم في البلاد بعد الثورة. يتطلب [الوضع] في كل الأحوال من المجلس المحلي أن يكون منفتحاً دائماً وقابلاً لضمّ كلِّ مكونات المجتمع المحلي، [وبضمن] ذلك تلك التي لم تشارك في الثورة، وتأمين ظروف التقاء السوريين والتداول في أمورهم العامة مهما اختلفت آراؤهم وانتماءاتهم».

وبالعودة إلى تقرير مركز عمران الذي أوردنا مقطعاً منه سابقاً، نجد أنه يضع رؤيةً لتمكين المجالس المحلية، باعتبارها الممثل الشرعي المخول بالتفاوض باسم السكان المحليين، عن طريق الاعتراف السياسي والقانوني بها كجهة محورية في أي طرح سياسي، نتساءل أمام هذا الطرح: كيف بإمكان هذه المجالس المحلية أن تُعتبر «ممثلة شرعية» للسكان المحليين في غياب التمثيل العادل للنساء فيها وتغييب قضاياهن، وفي ظل فرض لون سياسي واحد وطغيان قوى التسلط العسكرية والشرعية ليس فقط على عملها ودورها وإنما على مناطق مختلفة في سورية؟! وأن مايسمى بالانتخابات في واقع الأمر، هي عملية تبدأ بتأسيس لجنة مصغرة تقوم بالتشاور مع القوى الفاعلة على الأرض (عسكر، مجتمع مدني، أعيان) ثم يتم تركية هيئة عمومية يغلب عليها الطابع التقليدي كون المشاورات غالباً لا تطول النساء، ثم تقوم هذه الهيئة بانتخاب المجلس، ولا يتم انتخابه من الناخبين مباشرة. اللافت للنظر أن المنظمات غير الحكومية والدول الغربية كبريطانيا مثلاً التي تدعم المجالس المحلية لا تهتم بتمثيل النساء فيها ولا للخلل البنيوي فيها، في حين تدعم وجود النساء والمجتمع المدني في العملية السياسية الرسمية أي في المحادثات/ المفاوضات.

إن غياب النساء عن المجالس المحلية يحتاج إلى دراسة خاصة معمّقة، لمعرفة المعوقات المحلية، في كل منطقة ومرحلة، التي تعيق مشاركتها الحقيقية والفاعلة.

بشكل عام تعود أسباب غيابهنّ إلى:

1. العنف الدموي الذي مارسه النظام على المدنيين في المناطق التي ثارت عليه ثم خرجت عن سيطرته، وممارسات إرهابية ممنهجة مثل الحصار والتجويع والبراميل المتفجرة لم تفرّق بين مسلح ومدنيّ أعزل.

2. منذ أن سعت قوى إسلامية مدعومة من قوى إقليمية لإقامة تشكيلاتها العسكرية الأيديولوجية كأذرع لها للسيطرة والنفوذ على الثورة، حرصت هذه القوى على أن تُهمّس وتُصفّي الفصائل العسكرية التي شكّلها العسكريون المنشقّون الذين رفضوا

إطلاق النار على المظاهرات السلمية، ورفضوا أيضاً ممارسات بعيدة عن أهداف الثورة. وشهدنا تشكيل كتائب ذات طابع أيديولوجي إسلامي، فتصافر ذلك مع مسعى النظام لنشيت خطابه بأنه يُقاتل قوى طائفية تكفيرية، وأخرج المئات من السلفيين المعتقلين لديه وأصبحوا قادة كتائب سلفية غيرت طابع الحراك وأضفت عليه طابع «الأسلمة» الذي لم يكن موجوداً، وأخضعت المجتمع لفتاوى قروسطية، غالبيتهم تقريباً أصحاب النفوذ الأقوى ولهم القول الفصل في عضوية المجالس المحلية، أقصوا المرأة وهمشوها، وعززوا الثقافة التقليدية التي تكرس التمييز واللامساواة على أساس النوع الاجتماعي. يعتبر علي العبد الله في مقاله «سلفيو سوريا والثورة»⁶⁶: «الجبهة الإسلامية السورية» مثلاً نموذجياً للتيار السلفي الجهادي السوري ولخياراته الفكرية والسياسية والاجتماعية، وأشار إلى أنه مكون من أحد عشر لواءً، عام 2013.

نشرت هذه الجبهة ميثاقها بتاريخ 2012/1/17 وعرضت فيه أهدافها السياسية والاجتماعية⁶⁷، ورد في الفصل الرابع «العلاقة بين مكونات المجتمع السوري بعضه ببعض» في الفقرة الثامنة منه أن علاقة المرأة بالرجل تكاملية، دور المرأة يجب أن يستند إلى أحكام الشريعة القطعية ومقاصدها العامة، وأكدوا رفض ما يقوم به الغرب من تعريب لدور المرأة وخرجها عن الإطار الإسلامي، وأشاروا إلى أن «الإسلام هو دين الدولة، وهو المصدر الرئيس والوحيد للتشريع، وسنعمل بكافة الأساليب الشرعية الممكنة على أن لا يكون في البلاد أي قانون يخالف الثوابت المعتمدة في الشريعة الإسلامية».

3. سيطرة القوى المتطرفة الجهادية على مساحات من الأراضي السورية وانتشار الهيئات الشرعية، أدت إلى غياب القانون وإلى المزيد من إقصاء النساء في الحياة العامة، وفرضت قيوداً على حرية المرأة في العمل والتعليم والتنقل والملبس، تناولته الصحفية زينة أرحيم، على سبيل المثال، في مقال حمل عنوان «كريمته الحرة تنتصر على زينة الصحفية بفارق شريط حدودي» تحدّثت فيه عن المستبدين الجدد واضطرابها لوضع النقاب والقيود المفروضة على حركة المرأة وتنقلها في مدينة حلب ضمن المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، وحاجتها إلى وجود ذكر يرافقها أثناء مرورها عبر الحواجز «...كمستقلة أحتاج إلى القسمة نصفين وترك أحدهما خلفي، وإيجاد شاب... أي

شاب... ليكملني وأصبح حرمة. لأنني حرمة أحتاج رجلاً اخترعه عند كل حاجز، فمَنْد تسلّح مجتمعنا الذكوري وحملت عاداته جُعباً ورصاصاً، أصبح لديّ، أخيين اثنين، ثلاثة أحوال، ابنة عمّة، وزوجين»، وأضافت أيضاً «أن ناشطات تزوجن من ناشطين التقوا خلال الثورة وعلى جبهاتها يُجبرن بعد عقد القران على ملازمة المنزل أو السفر لتركيا هرباً مما جمعهما في المقام الأول! الثورة»⁶⁸.

فرض الجهاديون مقاييس صارمة على لباس النساء، على سبيل المثال، أصدرت دار القضاء، القوة التنفيذية لهيئة الفتح للدعوة والأوقاف التابعة لجيش الفتح، في 2015/12/14 نداءً إلى سكان إدلب جاء فيه: «سيتم محاسبة وليّ أمر أيّ أخت لم تلتزم باللباس الشرعي الساتر الذي حدده هيئة الفتح للدعوة والأوقاف، وسيتم إحالة وليّ أمر الأخت المخالفة إلى المحكمة ويعمل في هذا القرار في الشوارع والأسواق العامة. شروط الحجاب الشرعي: أن يكون واسعاً فضفاضاً، أن يكون طويلاً، خالياً من الزينة، ويكون لونه: أسود، كحلي داكن (غامق)، بني داكن (غامق)»⁶⁹ وكتبوا على جدران سراقب - إدلب «الديمقراطية شرك» «العلمانية كفر»، وعلى جدران دوما كتبوا «تبرجك وتطرّك آخر النصر»، وبين الأتارب وأوروم الكبرى بريف حلب هناك لافتة: «احذر العلمانيين».

4. الحكومة المؤقتة بتشكيلتها الأولى والثانية، باعتبارها رمزياً مانحة الشرعية للمجالس المحلية وإحدى الجهات الداعمة مالياً لها، رغم أنها لاتملك نفوذاً حقيقياً على الأرض، لكن هناك تواصل مع بعض المجالس، تتحمّل مسؤولية غياب النساء، وعدم إيلاء إقصائهن أية أهمية، في حين كان من الممكن أن تلعب دوراً مهماً من خلال:

- توفير المعرفة للمجتمع المحلي ولقاداته المحليين في كل منطقة يتلقى منها المجلس المحلي الدعم، بخطورة تغييب ممثلات عن نصف المجتمع في عضوية المجلس.
- تحفيز المجالس على توفير فرص للنساء ذوات الكفاءة توازي الفرص الممنوحة للرجال ذوي الكفاءة من أجل ممارسة دور فاعل وتمثيل عادل في عضويتها، على سبيل المثال، إعطاء امتيازات مالية أكبر للمجلس المحلي كلما زاد تمثيل النساء في عضويته، وبذلك تستطيع القائدات المحليات الوصول إلى مراكز صنع القرار.
- اعتماد الكوتا كتمييز إيجابي مؤقت في انضمام الناشطات لعضوية المجلس، والرئاسة المشتركة، امرأة ورجل.

- تمكين النساء المحليات من خلال ورشات عمل تقيمها الوزارة أو منظمات المجتمع المدني.
- 5. لا شك أن عبء الصراع المسلح تحمّلته النساء بشكل مضاعف، ونظرت المرأة إلى مشاركتها في المجالس المحلية كشكل من أشكال الترف أمام أهوال المأساة التي يعيشها الشعب السوري.
- 6. أدى العنف الممنهج ضد النساء، بكل أشكاله، إلى جعل أجسادهن وسيلة للانتقام من الآخر وإذلاله والثأر منه، وفرض عودتهن إلى المنزل من قبل ذكور العائلة وقوى التسلط، ما جعل الكثيرات ينكفن دورهن عن أي دور قيادي أو مساهمة في الشأن العام إلا في حدود مرسومة ومقيدة.
- 7. قبول النساء بدور الظل يُسهّل استبعادهن من المشاركة المنظمة ووصولهن إلى مراكز صنع القرار، نموذج ناشطات الزبداني واستبعادهن من التمثيل في المجلس المحلي.
- 8. تجاهل الدول المانحة التي تدعم المجالس المحلية تغييب النساء عنها ساهم بترسيخ المعوقات والحواجز المتعددة لتمثيلهن، وبالتالي غاب إحداث التغيير الحقيقي من القاعدة، وغابت السياسات الحساسة للنوع الاجتماعي.

واقع القوى السياسية الحالي:

لم تفرز الثورة أحزابها أو تجربتها السياسية الخاصة، فقد صَفَّى النظام وغَيَّب الصفوف الأولى والثانية وحتى الثالثة من الثوار والثائرات، قتلاً واعتقالاً وتهجيراً، وبقيت الأحزاب التقليدية ذاتها في المشهد، وأبرزت السنوات الأخيرة تحالفات متنوعة ومتناقضة بتوجهاتها الأيديولوجية، بعضها ضم السياسي مع العسكري مع الثوري وحتى الديني⁷⁰، تحالفات قد تنجو وتستمر لفترة قصيرة ونسبياً مستقرة، لكنها لا تصلح لصراع طويل جرى تدويله.

وقد أظهرت التجربة خلال السنوات الخمس الماضية أن العلمانيين، في التحالفات أو المؤتمرات السياسية التي تحوي طيفاً واسعاً للمعارضة، ويحتاج فيها الأمر إلى إرضاء الجميع حفاظاً على التوازنات، يتنازلون للإسلاميين، وتكون الضحية حقوق المرأة. ففي مؤتمر المعارضة الذي عُقد في القاهرة تحت رعاية جامعة الدول العربية (2-3/7/2012)،

ورد بند في وثيقة العهد الوطني⁷¹ «يضمن الدستور إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة، ويسعى لخلق المناخ التشريعي والقانوني الذي يؤمن تمكينها، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً فيما يتفق مع كل المواثيق الدولية ذات الصلة، بما يتناغم مع الثقافة المجتمعية». وهنا نرى التناقض الصارخ ومحاولة تفرغ هذا البند من محتواه بعد إضافة «بما يتناغم مع الثقافة المجتمعية» التي لم تكن موجودة في مسودة البيان وأصرّ الإسلاميون على إضافتها.

كانت إحدى سمات هذه المرحلة بروز كتل سياسية تشكّلت وتلاشت، ونُخب قفزت من كتلة إلى أخرى، وفقد كثير منها، أحزاباً وأفراداً، تقدير الرأي العام الذي اكتسبته قبل الثورة نتيجة بطش النظام وقمعه لها. لم تستطع تلك القوى أن تشكل المظلة السياسية الضرورية للثورة وبقيت تعمل بالعقلية نفسها، وكذلك الأدوات والخطاب، فضلاً عن تراشق الاتهامات والتخوين فيما بينها، ما أبعدا تدريجياً عن ثقة الشارع الثائر والمتردد بها، رغم تنازعها في البدايات على تمثيله، فانهى بها المطاف إلى نفور عام من أدائها البائس.

يقول أحد المستجيبين، وكان أمضى قرابة ربع قرن في معتقلات الأسد الأب: «أشباه القوى السياسية التي مازالت حية حتى الآن، هي قوى هرمة وفي الرمق الأخير من الحياة، ولا فاعلية لها إطلاقاً، ولذا لا يمكن أن تجذب جيل الشباب، ذكوراً وإناثاً، وهي لا تستطيع أن تعوض بديلاً عن الذين يغادرونها. أما حزب السلطة في الأنظمة الاستبدادية فهو أيضاً غير جاذب إلا لمن يحتاج / تحتاج إلى وظيفة، أو يبحث عن حماية له من آثام قامت / قام، أو ستقوم / سيقوم بها مستقبلاً». عضوة سابقة في المجلس الوطني السوري اعترضت على تسمية «قوى سياسية»، وأضافت: «لا توجد قوى سياسية غير كتلة كبيرة هي الإخوان المسلمون، منظمين، لديهم تاريخ وولاء حزبي، ومناقبية سياسية، رغم أنني بعيدة عن خطهم السياسي، وأنا هنا لا أتحدث عن نهجهم السياسي إنما عن أدائهم السياسي، أما الكتل الأخرى فظهرت كالفطور وبسرعة شديدة سببها أنني من أجل الدخول إلى ما اقترح تسميته آنذاك المجلس الوطني السوري، ومن خلال هذا المشهد وجدنا أشخاصاً لا علاقة لهم بالعمل السياسي ولا بالعمل الثوري أصلاً، بعضهم [جرى] اجتلابهم من القوة الأكبر وهي الإخوان المسلمون، كي يكون لهم تأثير وضغط على قرارات المجلس الوطني، والبعض الآخر تجمعوا ضمن مجموعتين أو ثلاث مجموعات، إضافة إلى عدد من الأفراد، المرأة كانت الأكثر تنظيمياً قياساً للمعارضة السياسية، لكن تنظيماتها كانت أقرب إلى المدني منها إلى السياسي».

لم تطرح القوى السياسية مشروعاً سياسياً يحمل تغييراً مجتمعياً وسياسياً جذرياً قائماً على

دولة المواطنة، وملتزماً بشرعة حقوق الإنسان للنساء والرجال، بل أدى لحاقها بالشارع الثائر من بدايات الثورة إلى بقاء دورها منفعلاً لا فاعلاً في الأحداث.

وبرر الرئيس السابق للائتلاف الوطني معاذ الخطيب دخول مجاهدين للقتال في سورية واعتبرهم إخواناً وضيوفاً كراماً⁷²، وذلك بعد أن استدعى النظام ميليشيات طائفية لقتال الشعب، ما جعل البلاد مستنقعاً لجهاديين طائفيين متطرفين من الطرفين، وغير وجه الثورة التي طالبت بالحرية والعدالة والمساواة.

وكان رهن قرار بعض كتلها لمحاور إقليمية ودولية سبباً في ضياع البوصلة. تجسّد ذلك مؤخراً في أنّ «اللجنة العليا للمفاوضات» اختارت ممثل جيش الإسلام محمد علوش كبيراً للمفاوضين، وهو فصيل عسكري سلفي ارتكب انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان في المنطقة التي يسيطر عليها.

ابتعدت بعض القوى السياسية التي تصدرت المشهد عن نهج الثورة، عندما أرادت إثبات نفوذٍ وهمي وامتلاك أوراق قوة زائفة أمام المجتمع الدولي، عبر علاقات مع قوى مسلحة سلفية متطرفة ذات خطاب طائفي، لها أجندتها الخاصة البعيدة والمتناقضة مع أهداف الثورة، غطّتهم سياسياً وسكّنت عن انتهاكاتهم، وهي التي لا تملك أي سلطة على قراراتهم وتمويلهم المشروط، وفرّطت بتحالفات مع الحراك الثوري مثل لجان التنسيق المحلية وغيرها من القوى الثورية، أدى ذلك إلى تغييب خطاب واضح تجاه دولة الحق والقانون ودولة المواطنة، وصعوبة في دعم الثائرات والمسيّسات لنهجها وأدائها، أو انخراطهنّ في هياكلها المختلفة.

لم تقدم القوى السياسية التي تصدرت المشهد نموذجاً ديمقراطياً جاذباً للانخراط في تنظيماتها المختلفة، بل كانت نابذة لكل القوى الحية في المجتمع، انشغلت في أزماتها، وعانت من القصور في منهج عملها ومأسسته، بدت ضعيفة ومتهاككة، ولم تبحث في زيادة قواعدها أو توسيعها، لتحتضن بثقة وشرعية شعبية معقولة تجعلها قادرة على خوض الصراع كتحرر وطني، لنجعل من سورية دولة لكل السوريين والسوريات بدل «سورية الأسد». تحالفات التكتلات الحالية قصيرة الأمد، ومعظمها يدور في أفق ضيق، تسوده عقلية ذكورية، لم تكثرث أبداً لقضايا المرأة ومشاركتها في تقرير مصير وطنها، وبالتالي لم تعمل على تذليل المعوقات التي تعيق مشاركتها السياسية، وبمعنى أشمل، لم يكن لها موقف جذري تجاه الظلم والاضطهاد، بقدر ما كان موقفاً من الظالم والمُضطهد.

ولكن، نستطيع القول إن السبب الرئيسي للابتعاد القسري عن المشاركة السياسية للثائرات والثوار، وتحويل أدوار الثائرات تحديداً إلى أعمال الإغاثة، هو العنف الممنهج الذي واجه به النظام الحراك الشعبي وأدى إلى تغيير مناخ الثورة من سلمي إلى عسكري.

كما أن تدويل قضية الشعب السوري وتحويلها إلى ملف إنساني أو قضية لاجئين، ومحاولات تعويم النظام، وتركيز الدول المؤثرة في الملف السوري على محاربة الإرهاب وتجاهل إرهاب النظام، بدل الضغط عليه من أجل الانتقال السياسي الذي يستند إلى جنيف 1 وتحقيق السلام العادل والمستدام القائم على محاسبة مجرمي الحرب والجرائم ضد الإنسانية، كل ذلك حوّل دور الميسّسات، اللواتي هُجّرن قسراً خارج البلاد، إلى تأسيس منظمات مجتمع مدني ومشاركات هنا وهناك توضح أهداف الثورة في الحرية والعدالة والمساواة، وتُطالب بالانتقال الديمقراطي وبوقف الجريمة المستمرة بحق الشعب السوري.

المرأة في القوى السياسية التي تشكلت بعد الثورة:

تعتبر الأحزاب/ القوى السياسية هي الرافعة الرئيسية لدخول المرأة المعترك السياسي، والمقصود هنا بالقوى السياسية التي تشكلت بعد الثورة هو بشكل رئيسي: القوى التي تصدرت المشهد السياسي، حسب تسلسل تاريخ التأسيس: هيئة التنسيق الوطنية (25 حزيران 2011)، المجلس الوطني السوري (2 تشرين الأول 2011)، الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة (تشرين الثاني 2012)، وأخيراً الهيئة العليا للتفاوض (10 كانون الأول 2015)، والقوى الثلاث الأولى تضم عدداً من الأحزاب/ كتل وشخصيات⁷³.

حظي المجلس الوطني وهيئة التنسيق بحصّة تمثيل في مؤتمر المعارضة الأول الذي عقد في القاهرة تحت رعاية الجامعة العربية 2-3/7/2012، وحظي الائتلاف الوطني وهيئة التنسيق بنسبة تمثيل في المؤتمر الذي عقد في الرياض 9/12/2015، ولهما تمثيل في الهيئة العليا للمفاوضات التي انبثقت بعد المؤتمر.

بدأ انحسار دور المجلس الوطني بعد تشكيل الائتلاف إلى أن أصبح حالياً كتلة جامدة لها تمثيل فقط في الائتلاف الوطني. بالطبع لا يمكن إغفال دور بقية القوى السياسية لكنها كانت أقل تأثيراً على المشهد السياسي بشكل عام وعلى المفاوضات/ المحادثات السياسية الرسمية بشكل خاص، وحاول البحث أن يعكس آراء بعض المستجيبين/ ات منها.

أجمع كل المستجيبين لأسئلة البحث، نساء ورجالاً، على أن القوى السياسية بعد الثورة، التي طرحت نفسها بديلاً ديمقراطياً، لم تبذل أي جهد لاستقطاب الناشطات، أو يصح القول إن ما بُذل لم يتجاوز حدود الرغبة في إعطاء انطباع بالانفتاح والحدثة، رمزياً وتزيينياً، وهذا ما تؤكد الأرقام المتعلقة بحجم مشاركتها المتدنية في السنوات الخمس الأخيرة، وبالتالي فإن «ابتعاد المرأة هو دليل على فشل تلك الأحزاب والقوى وليس نكوصاً أو انكفاء من قبل المرأة، التي حولت نشاطها إلى مجالات أخرى وجدتها أكثر جدوى»، كما قال أحد المستجيبين.

حدّد باحثٌ لنا، آليتين تستبعدان الكفاءات داخل القوى السياسية بشكل عام والنساء بشكل خاص: «الشخصنة التي تغلب [على] هذه المؤسسات، وكذلك غلبة الشخصيات التقليدية التي تُريد فرض نمط من التراتبيات البطيركية في المؤسسات السياسية الحزبية. وفي الآليتين يتم استبعاد النساء». اتفق مع الشق الثاني من الجواب عدد من المستجيبين / ات، وشدّد أحدهم على أن سبب ابتعاد الكفاءات هو «هيمنة القيادات التاريخية التي أمضى أغلبها عشرات السنين في موقعه، والمحسوبيات ودائرة الولاءات التي تحيط به وتضمن استمراره في القيادة».

وبتعبير آخر تحدّث أحد المستجيبين عن أن سبب ذلك هو «الصراعات داخل القوى السياسية، وتمركز السلطة بيد شخص أو شخصين داخل هذه القوى، أحياناً يديران المسرح من الخلف والباقيون ليسوا إلا دمي». وعدد آخر اعتبر أن غياب الكفاءات سببه المحاصصة، والشللية.

إحدى المستجيبات كان رأيها: «لا تقوم القوى السياسية - برأيي - على الكفاءات لا بذكورها ولا بإناثها، وإنما تقوم على شبكة العلاقات العامة الخارجية أولاً، والداخلية ثانياً. وكل الممارسات لا ترقى إلى عمل سياسي مسؤول، وبالتالي يصبح صعباً على أصحاب الكفاءات أو من يملك الرغبة والإيمان بضرورة العمل السياسي أن ينضم إلى تلك القوى؛ فلا يمكن إيجاد نقاط وصل بينهم وبين من يديرها ويتخذ فيها القرارات ومرجعيتهم في هذا، ولذلك نأى كثيرون بأنفسهم احتراماً لها كي لا يدخلوا في دوامة لا تشبه ما يجب أن تكون عليه القوى السياسية، والاختبارات والتجارب مع هذه القوى انعدمت فيها الاستقلالية، أو ارتهنت بمجموعة محدّدة من الأسماء أو صلتهم إلى هذا القرار».

أحد الكُتاب، له باع طويل في السياسة، وضح وخصص سبب ابتعاد الكفاءات النسوية، إنه: «عدم الوعي السياسي والانطلاق من المصالح الشخصية والنظرة المشوّهة إلى المسؤولية الوطنية السياسية».

عضو في قيادة الائتلاف أشار إلى «عدم وجود منهجية في العمل، ومرض الأنا السورية القاتل، ووجود تكتلات أو أحزاب مسعاها سيطرتها على التشكيلات القائمة للهيمنة على آليات اتخاذ القرار فيها، وكذلك عدم وجود آلية ومبدأ المحاسبة ولا أسس أخلاقيات قبول الآخر». غالبية المستجيبين والمستجيبات أكدوا أن السبب هو غياب الديمقراطية داخل الأحزاب، وأن العقلية الذكورية هي التي تستبعد النساء.

لكن أحد السياسيين المخضرمين في العمل السياسي نبّه إلى قضية قديمة جداً: «كان للنساء أيضاً ممارسات سلبية لم تشجع غيرهن على الانخراط في العمل السياسي، خاصة في مجال العلاقات بين الجنسين داخل المنظمات الحزبية مثلاً، وهي كانت تُبنى على وعود بالزواج، ثم [يجري] التنصل من هذه الوعود، بعض النساء مارسن حالة الانتقام عن طريق الوشاية للأمن، هذه الأحداث جرت بشكل واقعي إبان حملة اعتقال قامت بها مخابرات عهد الوحدة في سورية ضد أحد الأحزاب، وأدّت إلى اعتقال أعداد كثيرة على خلفية الوشاية هذه، وكانت نتيجتها التراجع عن دعوة الناشطات للانتساب إلى الحزب». يعكس هذا الرأي أقدم الحجج الذكورية في استبعاد النساء وفي تحميلهن جميعاً مسؤولية تفسير الأخطاء، وغالباً ما يعتبر نجاح المرأة استثناءً وحالة فردية.

لم تشغل القوى بمجملها على خلق مسارات تمثيلية غير حزبية للناشطات كإطار وطني جامع، وهو من أساسيات العمل السياسي الديمقراطي الذي سيؤدي إلى تعزيز مكانتها، لكنها استسهلت العمل واكتفت بمفاوضات هنا وهناك من أجل زيادة عدد مقاعد ممثليها في هذا المؤتمر أو ذاك، والائتلاف الوطني الذي اعترفت به الدول المشاركة في مؤتمر «أصدقاء سورية» بتاريخ 12/12/2012 ممثلاً وحيداً للشعب السوري لم يهتمّ بتلك المسارات.

ورغم الضغط الذي مارسه المنظمات النسائية/النسوية لزيادة تمثيل النساء في الكتل السياسية وعلى طاولة المفاوضات إلا أن مؤتمر المعارضة الأخير الذي عقد في الرياض بتاريخ 9/12/2015 حضرته عشرين نساء فقط من أصل مئة وخمسة عشر عضواً⁷⁴، انبثق عنه «الهيئة العليا للمفاوضات» وتألّفت من اثنين وثلاثين شخصاً بينهم امرأتان فقط، وهذه الهيئة شكّلت وفد المعارضة للمفاوض وضمّ ثلاث نساء من أصل خمسة عشر عضواً، أي بزيادة مقعد واحد لهن عن جنيف 2.

الهيئة الاستشارية النسائية :

بتاريخ 1 شباط 2016 شكلت الهيئة العليا للمفاوضات أيضاً لجنة استشارية نسائية مؤلفة من أربعين امرأة لدعم الوفد المعارض، وأوضح مكتبها الإعلامي أن سبب تشكيلها هو أنها: «تلحظ ضعف تمثيل المرأة السورية في العملية التفاوضية القائمة، تؤكد حاجتها الماسة إلى مشاركة المرأة السورية بفعالية ضمن إطار الهيئة العليا للمفاوضات وفريق التفاوض التابع لها، والتي من شأنها رفع مستوى الهيئة من حيث التمثيل والخبرات»⁷⁵. رغم أهمية تشكيل هذه اللجنة، إلا أن ذلك مرهون بمعرفة من هم الذين يقررون النساء ذات الكفاءة؟ وماهي المعايير والخبرات التي اعتمدت في اختيار العضوات وحجم الاستفادة منها؟ وهل جرى الالتزام بها أم خضعت لتجاذبات ما؟

إحدى المستجيبات للأسئلة الخاصة بدور الهيئة، وهي أكاديمية وباحثة، قالت: «لم تكن المعايير التي اعتمدت في اختيار عضوات اللجنة الاستشارية النسائية للهيئة العليا للمفاوضات واضحة، وكان هناك نقص كبير بالشفافية في هذا السياق، إذ لم يُعلن أبداً عن اللائحة الكاملة لأسماء العضوات في هذه اللجنة، وأُتبع سياسة التغيير المستمر، تُبدل العضوات بشكل دائم بطريقة غير منظمة وغير مؤسسية، تخضع لقرارات شخصية فقط»، وأكدت أن المكلفة بتشكيل اللجنة من الهيئة العليا للمفاوضات لم تستجب لمطالب جميع المشاركات المتكررة بمعرفة الأسماء الكاملة للهيئة. وأضافت صحفية أخرى، إن المشاركات الجدد في الجولة الأولى والثانية لم يتجاوز عددهن الخمس عشرة، و«جرى إعلامنا بأن من بين المشاركات معتقلات وناشطات في الثورة، وأمهات شهداء، وزوجات معتقلين، وممثلات عن قوميات وطوائف وإثنيات، كان واضحاً أن المشروع كغيره من مشاريع المعارضة نُفذ تحت ضغط إشكالات معتادة تتعلق بمن ندعو، يبدو أنه استقرت آلية ومعايير الدعوة على فكرة المحاصصة والتزكية من قبل الموجودين في أعضاء الهيئة العليا للتفاوض، دون وجود معايير حقيقية تتعلق بالتخصص المطلوب كاستشارية... [اقتصر الاهتمام كما بدا على زاوية تحقيق التوازن «الطائفي والقومي والحزبي أو الشخصي»]. ... كان ثمة تفاوت غير خافٍ على أحد من ناحية الخبرة والتجربة العملية الغنية والطويلة في العمل السياسي والمدني والبحثي بين المشاركات».

وفي سؤال لإحدى المستجيبات: دائماً نلوم «هم»، من هم؟ وكيف يتم التفاوض بينهم على المحاصصة؟ أجابت: «هم الأشخاص الذين حصلوا على مواقع ضمن المعارضة

السورية، ورغم عدم فاعلية المعارضة وفشلها بتمثيل الحراك السوري الحقيقي، فإنهم يتشبثون بمواقعهم دون أي مرجعية ديمقراطية أو تمثيل شعبي حقيقي، ويتحكمون بألية ضمّ أي قوى إضافية، ويرفضون أي تغيير في هذه الآليات، مما بات يشكل عبئاً إضافياً على الشعب السوري».

وحول نوع الاستشارات والأوراق التي قدّمها لوفد التفاوض، وكيف كانت التشاركية بينهما وبين الهيئة من حيث المعلومات، نفاذ أوراقهن على طاولة المباحثات، والزيارات الرسمية للهيئة من قبل الوفد المتفاوض وعددها، وهل اقتصرت تلك زيارات على نساء الوفد المعارض لها؟ أجابت إحدى المشاركات: «اتسمت عملية ما سُمّي (الاستشارة) بنقص تنظيمي كبير وعدم وجود آلية واضحة لكيفية التبادل وإرسال الاستشارات بين الهيئة النسائية وهيئة التفاوض، وساد الأمر العشوائية وتمييع الأمور، فلم يكن هناك فهرسة وتوثيق لأي عمل تقوم به المشاركات، ولم يكن هناك أي عمل جدي فيما يخص الاستشارات المقدمة، بل اقتصرت على المبادرات الفردية للسيدات الفاعلات، وقوبلت بتجاهل وعدم مسؤولية، ولم تُرْفَع للمعنيين». وسألته عن نتائج الدعم والتدريب الذي قدّمته إحدى المنظمات الدولية، فأجابت: «نعم كان هناك دعم وتدريب من منظمة سويدية (Kvinnan till Kvinna)، حضرت معهم ورشة عمل واحدة اتسمت بالجدية والفاعلية، وخرجنا خلالها بورقة عمل ثمنتها المنظمة كثيراً، لكن الطرف السوري لم يأخذها بعين الاعتبار، ورفضتها المكلفة بتشكيل اللجنة من الهيئة العليا للمفاوضات».

أشارت عضوة أخرى في الهيئة أن بعضهن عملن على ورقة خاصة بالمعتقلات والمعتقلين من الأطفال والطفلات، وذلك بناءً على طلب من الهيئة العليا للتفاوض، وأضافت: «لم [يحصل] إطلاع الهيئة الاستشارية على كل الأوراق، لحساسية الموضوع ولأنها ليست للنشر والتداول، وهذا الإقصاء لم يكن فقط للنساء وإنما للرجال أيضاً من الاستشاريين والخبراء الموجودين للنصيحة والعمل مع الهيئة العليا والوفد».

أكدت المشاركة الحقوقية أن دعوتها للمشاركة كانت بسبب سيرتها الذاتية التي أرسلتها وعملها في مجال توثيق العنف الجنسي المبني على النوع الاجتماعي، وعلى متابعتها لملف الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري وملف المعتقلين/ات، وأضافت، هو ملف مهم وسيأخذ حيزاً كبيراً في جولات المفاوضات: «لقد كانوا بحاجة إلى وجودي لدعم الوفد ورفده بالمعلومات، دُعيت مبكراً للمشاركة لأقدم قائمة بأسماء المحتجزات للمطالبة بالإفراج عنهن كبادرة حسن نية، وذلك قبل ذهاب الهيئة إلى جنيف وإعلان قبولها بالجولة الأولى وبالمشاركة،

هنا بدأ الخلاف، وضعت قائمة بأسماء محتجزات وفق معايير وضعتها، فأنا صاحبة الخبرة الوحيدة في هذا المجال، صدّقت نفسي بأنني استشارية ويجب الأخذ برأيي، ثم اضافوا قائمة أخرى إلى قائمتي لاعتقادهم بأنه كلما كبرت القائمة يكون أفضل».

وضعت عضوات الهيئة الاستشارية اقتراحات لتفعيل عملها، بتاريخ 23 آذار 2016، لكنها قوبلت بالتجاهل، ثم قدّمت الفاعلات منهن اقتراحات للورقة التأسيسية للجنة (الملحق رقم 2)، من أجل «جعل العمل واضحاً ومؤسسياً وبعيداً عن الشخصنة والمحسوبيات والشللية التي كانت سبباً رئيسياً لفشل المعارضة ولمعاناة الشعب السوري طيلة خمس سنوات، لكن هذه الورقة لم تؤخذ بعين الاعتبار رغم إتمامها بموافقة جميع العضوات الفاعلات»- قالت إحدى العضوات وتابعت: لقد أبلغنا كل عضوات الهيئة اللواتي شاركن بصياغتها عبر البريد الإلكتروني في 8 نيسان 2016، وأضافت أن «تقرير هذه الأمور يعود للهيئة العليا للتفاوض حصراً، ولا يحق للسيدات اختيار أي أمر يتعلق بتنظيم العمل أو التمثيل أو معايير اختيار العضوات الجدد أو أي أمر آخر. وذلك نتيجة لإصرار السيدات ذوات الكفاءة على اتباع منهج عمل واضح، وعدم القبول [بالوجود] ضمن لجنة صورية هدفها تضليل الرأي العام السوري، بادعاء وجود لجنة استشارية نسائية غير فاعلة، فقد [جرى] إعلام المنسقة، التي نقلت الخبر للعضوات، بأن الهيئة العليا للمفاوضات ترغب بإلغاء اللجنة الاستشارية النسائية، وبناءً على ذلك أرسلت مجموعة من العضوات رسالة تقييم للهيئة بالطرق البروتوكولية المتعارف عليها، ولم [تستلم] أي رد بخصوصها» (الملحق رقم 3). وأكدت: «لم [تحدث] مشاركة أي معلومات أو أوراق مع اللجنة الاستشارية بل [جرى] استبعادهن عن العمل على الملفات، ومنع اطلاعهن على الأوراق المقدمة من قبل مكتب المبعوث الأممي، ولم تقم الهيئة الاستشارية بأي زيارات رسمية، بل اقتصر ذلك على عضوات هيئة المفاوضات ووفد المفاوضات، [ذلك] أن القرارات تؤخذ بشكل شخصي في تسمية من سيقوم بزيارات رسمية لتمثيل النساء السوريات».

ركزت مستجيبة أخرى حضرت لقاءات الهيئة الاستشارية خلال الجولة الأولى والثانية للمحادثات، على أنه لم يجرِ التعريف عن المشاركات كاستشارات خلال اجتماعهن غير الرسمي والوحيد مع الهيئة العليا للتفاوض، ووصفته بالحضور الصامت من قبلهن، وذلك لعدم معرفتهن بما سيتم بحثه ونقاشه، وأكدت أنه كان هناك إصرار من قبل منسقة الهيئة الاستشارية على دعوة جميع العضوات للقاء الرسمي مع مساعدة السيد دي ميستورا ولقاءات أخرى مع بعض سفراء الدول الغربية، وأردفت قائلة إن أسئلة السفراء تمحورت، «حول دورنا

وعملنا في الهيئة، طرحوا أسئلة فيها تشكيك حول جدية دور المجموعة وعملها... فيما ظهر بأن المراد من استدعاء هذا العدد من العضوات، كان لإفناع هؤلاء، أي السفراء، ليس إلا».

أكدت ثلاث مستجيبات أن دور الهيئة لم يُعَوِّض ضعف تمثيل المرأة في الوفد المفاوض، وأشارت إحداهن، وهي أكاديمية وباحثة: «على العكس ساهمت اللجنة الاستشارية في إضعاف تمثيل المرأة، إذ ادَّعى وجود تمثيل بشكل صوري فقط لتضليل الرأي العام الدولي والسوري، بينما لم يُسمح بأي مشاركة فاعلة للنساء السوريات، وأقصيت عن العمل أيُّ سيدة فاعلة صاحبة كفاءة وخبرة في أي اختصاص» وتابعت: «خلال وجود السيدات المشاركات في اللجنة الاستشارية في المفاوضات في جنيف لم يتم إشراكهن في دراسة الملفات المطروحة للتفاوض، ولم تُعَرَّض أي أوراق قُدِّمت لوفد التفاوض عليهن، وحُصرت المشاركة بإظهار إعلامي فقط لوجود سيدات استجابة لضغوطات الأمم المتحدة والمجتمع المدني السوري في هذا السياق. لكن هذا الوجود بقي مجمّداً غير فاعل رغم أن الصورة التي ظهرت للخارج هي أن السيدات يساهمن في عملية التفاوض، وذلك غير صحيح. بخصوص إقصاء السيدات الفاعلات، فإن آخر إيميل وصلني بتاريخ 10 أيلول 2016 كان لإعلامي فقط بأن اللجنة تثبتت مع أعضائها الـ12 ومع مجلس الإدارة، دون إعلامنا باللائحة الكاملة للسيدات اللواتي تم تثبيتهن، ولكن معظمهن هنّ من السيدات الموجودات أساساً ضمن وفد التفاوض والهيئة العليا للتفاوض وسيكنّ في اللجنة الاستشارية النسائية للهيئة العليا للتفاوض أيضاً، مما يجعل مهمة زيادة المشاركة النسائية في عملية المفاوضات وتفعيلها بشكل حقيقي غير موجودة، واستمرار غياب فاعل للسيدات السوريات، وذلك يجعل هذه اللجنة غير ذات جدوى تُذكر، فقد بقيت الشخصيات نفسها في المواقع الأساسية وفي المواقع الاستشارية».

وحول آلية إدارة الهيئة أفادت: «كنا قد قدمنا خلال ورشة العمل التي أقيمت في السويد ورقة عمل تضمنت آليات إدارية، لكنها لم تؤخذ بعين الاعتبار، وبقيت الإدارة فردية من قبل المكلفة بتشكيل اللجنة الاستشارية النسائية من قبل الهيئة العليا للمفاوضات».

وأجابت حول سؤالي المتعلق بالتحديات التي واجهت عملهن: «الأسباب تكمن في الاحتمالات التالية:

1. عدم وجود رغبة حقيقة لدى الهيئة العليا للمفاوضات بزيادة تمثيل المرأة في الوفد المفاوض، وفي هذه الحالة يجب على الهيئة إعادة النظر في توجهها الخاطيء هذا.

2. إذ نفترض وجود رغبة حقيقية لدى الهيئة العليا للمفاوضات بتفعيل اللجنة الاستشارية النسائية، فقد [جرت] إدارة هذه اللجنة بطريقة فاشلة للغاية تعتمد تمييع الأمور وجرّها للفشل.

3. لمسنا عدم رغبة السيدات في الهيئة العليا للتفاوض والوفد المفاوضات بتوسيع القاعدة النسائية، [فقد] كُنّا نتظر أن يكون موقفهنّ متمسكاً بالتعاون والمشاركة وليس بالفردية والاقصائية، وتقتصر الآن اللجنة الاستشارية النسائية على عضوات الهيئة العليا للتفاوض والوفد المفاوضات بشكل رئيسي، ونجد من غير المنطق أن تقوم العضوات بدور الاستشارة لأنفسهن وأن يكنّ عضوات بالهيئة وباللجنة الاستشارية للهيئة، في الوقت نفسه».

في حين حددت مستجيبةً أخرى تحديات الهيئة بما يلي: «[جرى] التعامل مع المدعوات بطريقة غير لائقة ولا تحمل من الاحترام والاعتراف الكثير، سادت حالة الفوضى ونزعة الزعامة الشخصية للبعض، تسيّد العمل غير المؤسسي خارج إطار الورقة الأساسية التي [جرى] إعدادها وإقرارها بالإجماع كورقة تعريفية ناظمة لعمل المجموعة، لم [يكن] التعامل مع المجموعة بصفتها كياناً رسمياً له شخصية اعتبارية حقيقية تتمتع فيه السيدات الاستشاريات المشاركات بالمساواة وتُحصلن على الفرص والأدوار [ذاتها] في العمل الاستشاري، كان هناك تفاوت في التعامل على جميع المستويات بين المدعوات ومن سُمّين «الأساسيات» من حيث حضور الاجتماعات، والصفة الاعتبارية، والدور المنوط، وطريقة التقديم والتخاطب وحتى توزيع الغرف والإقامة».

وختمت قائلة: «كانت بالعموم تجربة سلبية بالنسبة لي كمشاركة أُضيفت إلى رصيد من التجارب السلبية الأخرى مع «المعارضة الرسمية» في طريقة تعاطيها مع عمل المرأة ودورها السياسي «المنمّط»، الذي عادة ما يُستثمر دورهن السياسي بتظهيرهن إعلامياً، وأمام المنظمات الدولية والسفراء دون أن يُتاح لهن فعلياً أي دور حقيقي ودون اعترافٍ صريح بهن، وفي حالتنا هذه لم يحصل هذا الاعتراف من قبل الهيئة العليا للمفاوضات ذاتها وأمام نفسها على الأقل، وهي من أصدرت قراراً بتشكيل المجموعة الاستشارية النسائية لتجاوز النقص في التمثيل النسائي الحقيقي».

عللت مستجيبةً أخرى الإشكالات التي حدثت بسبب «سوء التواصل مع المنظمين لهذه الزيارات والمهمات». وبحسب رأيها هناك إيجابيات لوجود هذه الهيئة من عدمه، وأضافت:

«بغض النظر عن أية خدمة عملية أو أوراق فعلية قدمتها الهيئة، فقد جعلت وجود المرأة أمراً مفروغاً منه أمام المعارضة التي [قلّما] توجد في هيئاتها سيدات، وقدمت نموذجاً لسابقة تاريخية [تؤكد] ضرورة وجودهن في أي وفد أو هيئة أو مؤسسة حكومية أو انتقال سياسي».

أما الباحثة الحقوقية المنسحبة فاعتبرت أن أبرز التحديات هي: «ذكورية النساء اللواتي كنّ صلات الوصل بيننا وبين الهيئة العليا أو الوفد المفاوض، واللاتي قمن بتكريس الدور النمطي للمرأة، باعتبارها سكرتيرة تعمل وراء الرجل المفاوض وليست نداءً له، تقوم بما يُطلب منها ولا يُعتدّ برأيها، وهذا ما تأكّد في الجولة التالية، لقد أخذ برأي الخبير الذكر الذي أتى مطابقاً لرأي الخبيرة الأنثى، بعد أن [جرى] تجاهل رأي الأخيرة في البداية، انسحبتُ لأنني لم اشعر بأن لوجودي قيمة مضافة، كان هناك خبرات ممتازة بالذات في الجولة الأولى، وفي الجولات اللاحقة كانت هناك استثناءات لبعض السيدات المتميزات ولم [تتحقق] الاستفادة من أي منهن ولا توظيفها، ربما يكون الامر أكبر من الهيئة نفسها التي أساساً لا دور واضحاً لها في العملية، ولكن هذا لا يعني أن نرتضي الإساءة للنساء بجعلهن أداة تغطي الهيئة العليا والوفدُ خيبتها».

وحول انسحابات بعض العضوات أو وضعت إحدى المستجيبات أن سبب ذلك اعتراضات حول:

- رفض مأسسة العمل بهذه اللجنة لتكون رسمية وفاعلة، والإصرار على إدارتها بطريقة عشوائية وحصرها بدور صوري.
- رفض الديمقراطية وحرية إبداء الرأي ضمن اللجنة، ونقض لكامل القيم التي قامت لأجلها الثورة السورية.
- تعامل مسيء للعضوات وانتقاص من احترامهن، واعتبار دعوة العضوات إلى اللجنة مكرومة، وذلك نتيجة شخصنة الأمور وحصرها، واستمرار ممارسة عقلية الاستبداد.
- إدارة لجنة استشارية نسائية يُفترض أنها تمثل نساء سورية بيد شخص واحد.

وتضيف: «ما زال بالإمكان تلافي الأخطاء الإدارية، التي أدت الى فشل مشروع إنشاء هيئة استشارية نسائية للهيئة العليا للتفاوض في حال استمرار المفاوضات، وتفعيل عمل هذه الهيئة، وذلك عبر ما يلي:

1. نشر القرار الرسمي الصادر عن الهيئة العليا للتفاوض، والذي ينص على تأسيس هيئة

استشارية نسائية، وإضافة ملحق يبين آلية العمل الرسمية بين الهيئة واللجنة الاستشارية.

2. إقرار الورقة التأسيسية للجنة والتصديق عليها من قبل الهيئة العليا للتفاوض.

3. تفويض إدارة اللجنة لفريقٍ تقرّره اللجنة نفسها بعضواتها.

وأفادت عضوة أخرى في الهيئة: إن من جعل أمر الهيئة الاستشارية غير قابل للعمل فيها أو لاستمراريتها (إذا لم تستمر)، سواء من سُلمت لها الأمور لجعلها أمراً واقعاً كجسم استشاري، أم رئيس الهيئة العليا للتفاوض، فهو أمرٌ شخصي ولا يختلف عما يحصل في الهيئة العليا للتفاوض، واستطردت قائلة: «الهيئة الاستشارية النسائية لا تختلف في مشاكلها وفي عقدها التي تعيق عملها عن المشاكل والعقد التي تعيق عمل الهيئة العليا للمفاوضات نفسها. فلا توجد معايير أو نظام داخلي معروف لتسيير أمر الهيئة العليا (وربما يوجد ولست على اطلاع عليه)، وحسب خبرتي أنه حتى عندما توجد معايير وأنظمة داخلية لتسيير أية مؤسسة سياسية سورية فإنه لا يتم التقيد أو العمل بها إلا إذا كان مناسباً أو متفقاً عليه من الجميع». وتضيف: «الائتلاف لديه كوتا بنسبة 15% لتمثيل النساء فيه، ورغم ذلك لا يتجاوز التمثيل النسائي فيه 5% بالرغم من كل الجهود التي بذلت لتفعيل هذا البند من النظام الداخلي⁷⁶، ونحن أيضاً في الهيئة الاستشارية النسائية جُمعنا في ستوكهولم من أجل كتابة ورقة تأسيسية تعريفية للهيئة وجرى الاتفاق عليها من الجميع، إلا أنها مجرد ورقة إلى الآن. كل المآخذ على الهيئة الاستشارية النسائية هي المآخذ نفسها على الهيئة العليا للمفاوضات، ما يعني أن عدم فعاليتها يعود لا لأنها نسائية بقدر ما هي منبثقة من قلب المعارضة السورية التي ما زالت تعاني من ظروف قاسية بشكل عام، في عدم تعاون المجتمع الدولي معها، وبشكل خاص من عدم وجود تجربة مؤسساتية سياسية ناجحة للاقتداء بها. أيضاً يجب إضافة، أن من الأسباب الرئيسية المعيقة للهيئة الاستشارية هي كونها هيئة استشارية بالذات. يعني هي تابعة لهيئة أخرى وليس لديها أيّ قدرة على اتخاذ أي قرار، وإنما فقط التأثير بأحسن التقدير في القرارات التي تؤخذ. الهيئة أوجدت من أجل إسكات الأصوات المطالبة بوجود تمثيل أكبر للمرأة في الهيئة العليا وفي الوفد المفاوضات، وهذه هي الاستراتيجية نفسها التي استخدمها ديمستورا أيضاً من أجل إسكات الأصوات - من منظمات المجتمع المدني والدولي - المطالبة بوجود أكبر للمرأة. بمجرد تسميتها ووصفها بالاستشارية، فإن القوة أخذت منها لصناعة أي قرار بشكل فعلي، فهي أعطيت مكاناً لتحاول التأثير من خلاله إذا أمكن. يعني وضعت كما هو الأمر دائماً في المرتبة الثانية أو الثالثة من الأهمية والفعالية».

لقد سلّطت الضوء على هذه التجربة لأن فيها مؤشرات إنذار حول مجمل منهجية عمل المعارضة التي تصدّرت المشهد، وليس فقط المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة، فأساسيات العمل السياسي هي بناء القواعد ومشروعية التمثيل من الأسفل إلى الأعلى، لكن المشكلة الآن أن بعض قوى المعارضة غير مرتبطة بالقواعد، وهي تبحث عن مشروعية تمثيلها بتضمينها في قوائم وضعها الآخرون، وتقرّب هذا وتستبعد تلك، ثم يُوجّه النقد ويتركز على التهميش والإقصاء، وفي حالة الهيئة الاستشارية النسائية يكمن السؤال: من هي الجهة التي تقرر من هنّ النساء ذوات الكفاءة اللواتي يجب تضمينهن في اللجنة بموجب قواعد معيارية واضحة! الأخطاء نفسها تتكرر في كل المحطات السياسية والإجرائية، وبضمنها المشاركة في مؤتمرات المعارضة.

ثم إن نتيجة ما حدث في اللجنة الاستشارية النسائية تختصر الطريقة التي يجري التعامل بها مع المشاركة السياسية للمرأة، والفجوة الكبيرة بين الخطاب والممارسة، فالخطاب العلني لسبب تشكيلها: «تلحظ ضعف تمثيل المرأة السورية في العملية التفاوضية القائمة، تؤكد حاجتها الماسة لمشاركة المرأة السورية بفعالية ضمن إطار الهيئة العليا للمفاوضات وفريق التفاوض التابع لها، والتي من شأنها رفع مستوى الهيئة من حيث التمثيل والخبرات»، أما الممارسة الحقيقية في أروقتها فكانت استهتاراً بالكفاءات وإقصاءً لها.

ويبقى السؤال قائماً: كيف ولماذا انخفض عدد النساء في اللجنة من 40 إلى 12 امرأة، دون أي توضيح للرأي العام ولمن شاركن فيها؟!

حاولت عضوات الهيئة إنقاذها ومأسسة العمل فيها حتى لا تكون صورية أو رداً شكلياً على الأصوات المطالبة بحق النساء في تقرير مستقبل بلدهن، لكن محاولتهن هذه لم تلق الاهتمام والدعم من الهيئة العليا للمفاوضات والوفد المفاوض ولم يردّ عليها.

إن تشكيل هيئة استشارية نسائية يجب أن تضم الخبرات والكفاءات في قطاعات مختلفة لا يعني أن تسود العشوائية في الانتقاء، ولا يعني أيضاً ضمّ أم الشهيد وزوجة المعتقل بصفتهما خبرة! إلا إذا كانت فعلاً خبيرة في قطاع ما، مع احترامنا الكامل لكل التضحيات الجسيمة التي قدمها الشعب السوري في سبيل حريته، وهذا الخلط في أذهان الذكور والإناث من أصحاب العقلية الذكورية ناجم عن قصور في عدم رؤية المرأة كائناً حراً مستقلاً، وإنما تابعة لذكرٍ ما أو يُختزلُ كيائها بذكرٍ من عائلتها، وهذا يدفعنا للتساؤل، مع رفضنا له: هل أضيف للوفد المفاوض أو لهيئة الخبراء الاستشاريين لوفد المعارضة زوج الشهيذة والمعتقلة، أو شارك أحدهم بصفته معتقلاً سابقاً؟!

الطريقة التي أدير بها عمل الهيئة من جهة، والعلاقة بين الهيئة الاستشارية والهيئة العليا للمفاوضات والوفد المفاوض من جهة أخرى، سُنَّتج عزوفاً عن المشاركة السياسية عند الكثير من النساء ذوات الكفاءة في مسارات المعارضة التي تصدرت المشهد الآن، وسيضاف هذا الإخفاق إلى جملة إخفاقات أخرى سابقة سيأتي مسار البحث على تنفيذها.

كواليس النخب السياسية :

هدف هذا الباب هو تسليط الضوء على كواليس النخب السياسية التي ترسم السياسات وتستبعد المرأة من الدوائر المغلقة لصنع القرار، وإزاحة الستار عن عمق العقلية التمييزية تجاهها وتجاه مشاركتها السياسية.

في كواليس الكتلة السياسية الأكبر أي الائتلاف الوطني، أكدت نائبة سابقة لرئيس الائتلاف، أنهم بعد تشكيل الكتلة يبحثون عن وجه نسائي، بمعزل عن كفاءتها وعقلها، وتعتقد أنه سبب كافٍ لابتعاد المرأة عن هذه الهيئات والكتل، وقارنت سلوك بعض نخب المعارضة قبل الثورة وبعدها، فحسب تجربتها أيام امتدى الأتاسي⁷⁷: «كانوا يعتقدون أن وجود المرأة في منصب قيادي سوف يشكل حماية لهذا الجسم في مواجهة النظام، لأن وجهة نظرهم، هي أن الأخير سيفكر كثيراً قبل اعتقال امرأة، أما لو كان رجلاً فاحتمالات اعتقاله عالية»، وأضافت: «كانت مشاركة النساء أيام الامتدى أساسية وفاعلة، العمل فيه أثمان لا تحصيل ثمن».

وتعود بذاكرتها إلى الوراء: «بعد اغتيال رفيق الحريري رئيس الوزراء اللبناني الأسبق عام 2005، اعتبر الجميع أن النظام انتهى، وأن تشكيل أي جسم سيكون حصاداً»، وتذكر أنه عندما أتى بعض الأشخاص ليتحدثوا معي حول هذا الجسم، وهم خارجون قالوا بالضبط: نريد قليلاً من النساء وقليلاً من الشباب، فقلت لهم: أشعرُ وكأنكم تريدون 5 كيلو بطاطا و3 كيلو بندورة! يا جماعة الموضوع ليس هكذا. ففعلاً في وقت الحصاد يكون التفكير بهذه الطريقة. إنهم يطبخون الطبخة وبعد ذلك يفكرون بقليل من البقدونس، هذا البقدونس يكون: قليلاً من النساء».

وتضيف: «عندما دعيت لتشكيل الائتلاف كانت الطبخة طُبخت ومضى عليها شهور، كنتُ أنا وزميلتي نتحدث عن تمثيل الحراك الثوري، وعن إعطاء الشباب نسبة الثلث، جلسنا مع رياض سيف لنضع معايير هذه المشاركة وأسسها، لم نكن معه لحظة بلحظة، كنا نطل على جزء

من هذا المشهد وليس كله، وعندما أتت الدعوة إلى قطر، وجدنا الأمور منتهية، كان هناك شيءٌ في التأسيس غير صحيح وهو جوهرى، ساد الاعتقاد وقتذاك أن النظام سوف ينتهي وسيأتي الدعم للثورة، اندفعنا من أجل الدعم واعتقد أننا أخطأنا. قلنا لأنفسنا: فلنبداً ومن ثم نصحح ونغيّر ما نريد تغييره. للأسف وجدنا أنفسنا أمام ثلثٍ معطلٍ موجود في النظام الداخلي ولا نستطيع أن نحرك أي شيء قيد أنملة، وجدنا أنفسنا عاجزين».

تضيف عضوة سابقة في المجلس الوطني السوري حول ما حدث خلال مؤتمر أصدقاء سورية الذي عقد في تونس بتاريخ 24 شباط 2012: «كل الوفد السوري الذي دخل إلى القاعة كانوا رجالاً، عددهم حوالي 25-30 رجلاً، والنساء كنّ خارج القاعة، حاولوا لاحقاً إدخال بعض النساء بسبب سؤال مساعد وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون عنهن، وطلب أحدهم مني شخصياً الدخول، لكنني اعتذرت لأنه جاء بطلب غربي وليس من السوريين أنفسهم، تصوري حجم العزل للنساء، لقد انصدمت كلينتون عندما لم تجد نساءً في وفد المعارضة، فبالنسبة لها ينتهي المشهد السياسي إذا لم تجد فيه نساء ممثلات أو على الأقل بنسبة 30%». وأضافت: «لقد كان عدد النساء كبيراً في بداية عمل المجلس الوطني، وكنّ فاعلات ونشيطات، وتراجعن وانسحبن نتيجة التعامل معهن».

خسر المجلس الوطني ما يقارب ثلث أعضائه الـ 270 في آذار 2013⁷⁸، وحالياً لا توجد فيه إلا ثلاث نساء ويغبن كلياً عن مكتبته التنفيذي، رغم أنه جرّم كل أشكال الاضطهاد والإقصاء والقهر والتمييز بين الجنسين في ورقته التي تحمل عنوان «المشروع السياسي»⁷⁹.

لم تقتحم التأثيرات ساحة العمل السياسي المنظم بقوة ضمن الكتل السياسية، وعددهن قليل جداً، وهذا النشاط هو سابق وممهّد للسير نحو تشكيل أي كتلة سياسي، إحدى المستجيبات من تيار بناء الدولة أشارت إلى «عدم رغبة الناشطات في العمل السياسي، عندما أعقد ورشة عمل فيها عمل مدني نسوي تأتي الناشطات، عندما يكون هناك نشاط سياسي تخاف الناشطات. لا تنسي أننا في التيار كنا في الداخل، وفي الداخل يصبح الوضع أكثر حساسية. في الخارج نحن نمر الآن في مرحلة انتقالية، نعيد ترميم ما خسرنه. فلا تستطيعين الآن الحكم على تجربتنا، لكن في الداخل كان يوماً لدينا فوق الأربعين شخصاً يأتون لحضور المعارض الفنية التي كنا نقيمها في مكتبنا، لكن إذا عقدنا ندوة سياسية لا أحد يأتي».

وأضافت: إن «العديد من الناشطات كان لهن دور طليعي في الثورة، سواء بالمظاهرات أو

بالتوعية أو المساهمة بالخدمات الصحية وتعرضن لكثير من الانتهاكات مثل الاعتقالات، لكن هذا الحراك كان عمره قصيراً جداً، لعدة أسباب: أولاً، منذ بدايته اعتكف الناشطون والناشطات عن العمل السياسي بحجة أنهم لا يرغبون في العمل السياسي، بينما كان محور صراعنا مع النظام هو العمل السياسي والتفوق عليه بالعمل السياسي. كانت هناك موجة من تحضير ذهنية أنه لا يجوز لنا الانخراط في العمل السياسي لأنه يدنس الثورة. ولذلك لم يكن هناك رغبة لكثير من الناشطات والحزبيات والنسويات المتعمقات بالعمل السياسي أن يكون لهن دور سياسي، واتجهت النساء أو اتجه المجتمع إلى العمل المدني اعتقاداً منه أن العمل المدني ليس له علاقة بالسياسة، وأن العمل المدني هو نظيف والسياسة قذرة. وأنا لا أوافق على هذا الكلام طبعاً، لأنني أعتقد أن العمل المدني هو عمل سياسي بامتياز، ولا أعتقد [بأنه] إذا كانت السياسة قذرة فإن العمل المدني أنظف منها، لكن هذه الأوهام من الأوهام الكبيرة التي ركبت عقول السوريين، لذلك لا نرى ناشطات وناشطين في الحركات السياسية».

وتحدثت إحدى الناشطات الشبابات عن وجود سببين أديا إلى ابتعاد ثائرات الحراك الشبابات عن العمل السياسي:

أولهما: لأنه لا يحقق لهن تلك الحالة الثورية، «ولا يزيد الأدرينالين عندهن»، فالسياسة إيقاعها بطيء، تحتاج إلى صبر وهدوء، كان اعتقادهن أن النظام سيسقط خلال الستة أشهر الأولى من الثورة، وساهم انقسام الكتل السياسية وصراعها بين موقفين، الأول مثله هيئة التنسيق الوطنية، أول كتلة سياسية تشكلت بعد الثورة، ورفعت لاءاتها الثلاث: ضد العنف، والتدخل الخارجي، والطائفية، والثاني مثله المجلس الوطني السوري الذي آمن بالخيار العسكري وطالب بالتدخل الخارجي، هذا الصراع كان جزءاً من ابتعاد الشباب والشابات عن الانخراط السياسي المنظم وفضلوا الحالة «الطهرانية» للثورة، وبدل أن تشكل الكتلتان مظلة سياسية للشارع الثائر، صار العكس تماماً وأضحى الشارع غير المنظم، بسبب القمع، هو البوصلة. من هنا غاب النقد والتنظيم وغاب دور النخب السياسية التي تصدرت المشهد.

ثانيهما: أغلب النساء اللواتي تقلدن مناصب حكومية رسمية خلال عقود لم تكن قدوة أو نموذجاً يحتذى به، وأضافت المستجيبة: «بل كنّ مثاراً للسخرية من قبل أغلب فئات الشعب، أتذكر وأنا صغيرة {أنا} كنا نسخر من إحداهن عندما تُلقِي كلمتها الطويلة في افتتاح مهرجان المحبة، فكيف نعتبرها قدوة!». بالمقابل سعى النظام إلى تشويه صورة السياسيات المعارضات اللواتي جرى اعتقالهن أيام الأسد الأب، واستمر هذا النهج بل تكثف خلال الثورة من خلال

الضخ الإعلامي المتواصل والممنهج لآلة النظام الإعلامية ضد المعارضة»، وتستطرد في الكلام: «دفع النظام باتجاه تشكيل وعي جمعي مفادُهُ أن نساء المعارضة اللواتي اعتقلهن في الثمانينيات «لا أخلاقيات»، وأنهن لم يخترن العمل السياسي والاهتمام بالشأن العام لأنهن حرّات، بل لأنهن خارجات عن العادات والتقاليد، وكان هناك مصطلح يُستخدم: «فالتات على حلّ شعرهن»! أنا أنتمي إلى عائلة معارضة تاريخياً وكان هناك نساء من عائلتي يساعدن المعتقلين السياسيين، النساء المعتقلات كن منبذات من مجتمعهن، لأن هذا المجتمع كان يربط بين اهتمامهن السياسي والحرية الجسدية، النظام لعب هذه اللعبة بشكل واسع، حتى عندما اندلعت الثورة، كنت فخورة بأنني شاركت في التظاهرات منذ بدايتها، العديد من صديقاتي قلن لي: ماذا تفعلين؟ هل تريدين أن تتصرفي مثل تلك النسوة «الفلتانات» اللواتي قام النظام بسجنهن في الثمانينيات، بشكل عام، المجال السياسي ليس المجال الذي يمكن للنساء تحديداً الخوض فيه».

اتفق مستجيب آخر مع الرأي السابق في صورة المرأة التي قدّمها النظام في العمل العام، وقال إن المعارضة أيضاً لم تقدّم وجهاً يعبر عن المرأة السورية ودورها المجتمعي: «المؤسف أن الصورة التي قدّمها النظام عن المرأة في صيغة «الكوتا» و«الحداثة» كانت منفرة ومسيئة للمرأة في العمل العام (وزيرات النظام، وعضوات مجلس الشعب، أو ممثلات المنظمات الشعبية)، وللأسف لم تقدم المعارضة وجوهاً حقيقية تعبر عن المرأة السورية ودورها المجتمعي، أعتقد أننا بالعودة سنوات للوراء، يمكن أن نتعرف على نساء في «مجلس النواب» وفي منظمات المجتمع المدني والعمل المجتمعي أكثر تمثيلاً وصدقية عن المرأة السورية».

أجمعت عدة مستجيبات أن سبب انكفاء بعض الشباب اللواتي شاركوا في التظاهرات منذ بداية الثورة وهُجّرَ قسرياً خارج الوطن سببه الإحباط والشعور بالخذلان، وأنه لم يعد هناك أي شيء مُجدِّ عمله، فما كنّ يطمحن إليه بعيداً عما آلت إليه الأمور، لكنهن أكدن أن معظمهن كن سيساهمن في الثورة لو عادت عادات عقارب الساعة إلى الوراء.

وصفت المرحلة بـ«المحرقة»، بمعنى أن كل من سيتصدر المشهد الآن سيحترق سياسياً، وفي هذا السياق تحدثت إحدى السياسيات في كتلة الائتلاف ووصفت المشهد: «الثورة كانت في حاجة إلى قيادة سياسية، صُنعت في مكان ما قياداتٌ وكيانات، بعض تلك القيادات مؤثر»، وأضافت: «طالنا الاتهامات بالتقصير وعدم الجدية وبالتسلق والتكسب، المشكلة أن القرار السياسي للحل في سورية ليس مرهوناً بإرادتنا بل بالإرادة الدولية أيضاً، وشبّهت الكيان/ات

بعلبة كبريت، وأن الأشخاص بداخلها هم/ هن أعواد ثقاب تنتهي وتحترق بانتهاء الثورة، ولن يكون لأحد دور بعدها».

وأكدت أيضاً «أن الاتهامات التي توجه لنا هي من نخب تقليدية أمضت عقوداً في مقارعة الاستبداد ولم تنجح في التغيير، وهي تتهمنا نحن في الكيانات الجديدة بالتقصير». ولا متهم لعدم إسدائهم النصح للجيل الشاب الثائر أثناء المظاهرات السلمية التي شاركوا فيها.

جميع المستجيبات ممن انخرطن تنظيمياً في بعض الكتل السياسية بعد الثورة، عبّر عن مدى الإحباط الذي يشعرون به تجاه عزوف الميسسات والنسويات عن العمل السياسي، تقول إحدى المستجيبات: «أنا عندي حالة عتب ولوم على شخصيات سياسية ونسوية موجودة تاريخياً في سورية، ولكنها رفضت أن تدخل في هذه المرحلة حتى لا تحرق نفسها، وهي توفر مشاركتها للمرحلة الانتقالية، وبالتالي هي أثرت على شكل الحراك السياسي النسوي، وبغزوها جعلت الأصوات الموجودة تكون أضعف، فكلما زادت المشاركة النسوية السياسية كان التحدي أقل، وكانت أصواتنا - نحن النساء - أقوى داخل العملية السياسية الموجودة حالياً».

وتوضح هذه الشهادة من إحدى السياسيات في الائتلاف الوطني دور التدخل الخارجي في إقصاء الكفاءات بشكل عام والنساء بشكل خاص أثناء انتخابات رئاسة الائتلاف: «القصة في الائتلاف هي حسبة سياسية، عندما يحدث ترشيح، يفتشون عن الشخص الأوفر حظاً، والموضوع لا يتعلق بالكفاءة، السياسة اليوم هو عبارة عن حالة من التجاذبات السياسية، والشخصيات السياسية، بغض النظر رجلاً أم امرأة، فغير المدعومة دولياً، وغير الخاضعة لعملية التجاذبات [تكون] فُرصها قليلة في الوصول إلى أي مكان، لأنه لا يمكن أن يُشكّل في الائتلاف عملية مناصرة تدعمهم، وبصريح العبارة، كان هناك حالة تجاذب بين الكتلة القطرية والكتلة السعودية، وبالتالي الذين هم في الوسط وغير التابعين لأحد، لديهم فرصة ضعيفة جداً للوصول إلى أي مكان. هكذا كانت تحدث القصة»، وبشكل عام أضافت: «انظري إلى حال المرأة في الدول الإقليمية الداعمة، هل تتوقعين منها أن تكون داعمة لمشاركة النساء!». وأشارت إلى دور التدخل الخارجي أيضاً سياسيةً من هيئة التنسيق حين أجابت عن سؤالها المتعلق بالكويت التي أوصلت النساء كمنسقات للأمين العام/ الرئيس من جهة لكن حُجبت عنهن الرئاسة: «كخطوة أولى جيدة، لكن موضوع حُجّب الرئاسة له علاقة بالمحاصرة الحزبية التي يهيمن عليها الذكور من جهة، والتبعية الدولية والإقليمية من جهة أخرى».

من يتقدم حالياً ويتصدر المشهد في بعض الكتل السياسية هم أصحاب العلاقات والنفوذ الذين تدعمهم دول مؤثرة في الملف السوري، غالبيتهم من الرجال، وبالطبع هذا ينطبق على بعض النساء اللواتي اخترن نشاطهن ضمن سياق المجتمع المدني.

لقد نبّهت القوى الثورية إلى دور التدخلات الإقليمية والدولية وأهمية استقلال القرار الوطني، وذلك عبر بيان⁸⁰ صدر بتاريخ 2013/5/28 وقع عليه كل من لجان التنسيق المحلية والهيئة العامة للثورة السورية واتحاد التنسيقيات السورية والمجلس الأعلى لقيادة الثورة، أكدوا فيه أهمية تمثيل الحراك الثوري في توسعة الائتلاف الوطني لقوى الثورة بنسبة 50% بدلاً من «محاولة ترقيع بائسة» - كما ورد في البيان، ورفضوا أن تقتصر «على ضمّ شخصيات وكيانات لا تتمتع بحضور فاعل مؤثر في الثورة». وأضافوا: «إن الائتلاف بواقعه التنظيمي الحالي عاجز عن القيام بواجباته المنوطة به بسبب التجاذبات السلبية بين كتله المؤسسة، والتي أفضت إلى تدخلات سافرة من أطراف إقليمية ودولية عديدة، بات معها استقلال القرار الوطني في مهبط الريح». ووصفوا التردّي التنظيمي للائتلاف بأنه جرى تثبيته بقوة الأمر الواقع وتجاوزوا فيه ما تم الاتفاق عليه في مشاورات التأسيس.

وفي الإطار نفسه، لم تكن الدول الغربية يوماً إلا داعمةً لأنظمة الاستبداد التي ترعى مصالحها، فبعد تدويل الملف السوري والقرارات الأممية المتعددة حول الانتقال السياسي في سورية والغامضة بما يتعلق بمصير رأس النظام وأعوانه، وضرورة فصل الملف الإنساني عن السياسي (القرار الأممي 2245) الذي طالبت به المعارضة، لم يحدث أي انفراج في أي محور، فكان ذلك سبباً لانكفاء العديد من الناشطات والمسيسات وانسحابهنّ، بسبب العجز عن تحقيق أي تقدم يذكر.

وفيما يخص المشاركة السياسية للمرأة ضمن تلك القوى، قامت بعض الدول الغربية بضغط دبلوماسي دائمة على المعارضة، وطالبهم بزيادة التمثيل النسائي وبمشاركة فاعلة أكبر لها وخاصةً أثناء المفاوضات، لكن «هذه الضغوطات التي شكلت حالة حرج للمعارضة، لا يمكن أن تُمارس عليهم كل الوقت، ففي النهاية، هو قرار داخلي، ويجب أن يكون أولويتها لأنها مصلحة وطنية في النهاية» - كما أجابت إحدى المستجيبات.

هذه الضغوط الدبلوماسية كانت موجّهة فقط للقوى السياسية التي تصدرت المشهد، أما المجالس المحلية التي غاب فيها وجود المرأة، والتي كان جزء من تمويلها مُقدّماً من الحكومة المؤقتة والائتلاف الوطني والمنظمات الدولية، فلم يُمارَس عليها أيُّ ضغوط.

خلاصة القول بالنسبة للتدخل الخارجي: إن بعض قوى المعارضة كانت بحاجة إلى اعتراف دولي بها، وهو ضروري، لكنها جعلت شرعيتها مستمدة من هذا الخارج فقط، وهو الرثة التي تنفس منها لاستمرارها، وضربت بعرض الحائط أن الشرعية لا تكون حقيقية وقوية إلا من المجتمع ومن استقلال القرار الوطني. ويرى المراقب حجم التلاعب الذي مورس في هذا الملف، والذي لم يكن يحصل لولا قبول المعارضة له أصلاً، وعجزها عن إقامة كيانات جامعة لكل المعارضات التي لديها موقف واضح وجذري من النظام الاستبدادي الأمني، والتي لا تقبل إلا بانتقال ديمقراطي.

بدايةً جرى تأسيس المجلس الوطني السوري في 2 تشرين الأول 2011، اعترفت به مجموعة أصدقاء سورية بوصفه «ممثلاً شرعياً لجميع السوريين والمظلة للمنظمات المعارضة الموجودة فيه»، ثم تأسس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة في تشرين الثاني 2012، اعترفت به عشرون ومئة دولة في مؤتمر «أصدقاء سورية» الذي عقد في مدينة مراكش المغربية بتاريخ 2012/12/12 ممثلاً وحيداً للشعب السوري، ومثل وفد المعارضة في مفاوضات جنيف 2 التي عقدت جولتها الأولى بتاريخ 22 كانون الثاني 2014 وجولتها الثانية التي عقدت في 10 شباط 2014، ثم كُلفت المملكة العربية السعودية بعد مؤتمر فيينا 3 بتجميع المعارضة وتوحيدها، وتحقق ذلك في الرياض بتاريخ 2015/12/9، «وأنجزوا المهمة بمفردهم، باستثناء الدعوات»⁸¹ فبعد أن سُمي الائتلاف وهيئة التنسيق ممثلهم لحضور المؤتمر، «استكملوا الدعوات بالاستجابة لطلبات هذه الجهة العربية الدولية أو تلك»، وبذلك جرى تغييب العديد من الكفاءات، سياسيين وسياسيات وناشطين وناشطات، وجرى انتخاب الهيئة العليا للمفاوضات بالمحاصصة، التي شكلت وفد التفاوض في جنيف 3.

أعداد السياسيات في التنظيمات السياسية ليست متقاربة قبل الثورة وبعدها، بل تناقصت، وفيما يلي جدول يوضح حجم تمثيل المرأة في تسع قوى سياسية تشكلت خلال الثورة⁸²، تُعتبر أحد المؤشرات الواضحة على ضعف التمثيل وعلى عدم قدرتهن على إحداث فرق بإدراج حقوقهن ضمن السياسة العامة للتنظيم، رغم ما أكدته العديد من الناشطات السياسيات المنضويات حالياً في أطر تنظيمية والمستقلات، بأنهن يبذلن جهوداً مضاعفة عن الرجال كي يثبتن جدارتهن ولا يهْمَشُن، لكن أعدادهن في تناقص مستمر.

الاسم	تاريخ التأسيس	عدد الأعضاء	عدد النساء	مركز صناعة القرار	
				الهيئة السياسية	عدد النساء
نائب / الأمين العام					
امرأة	تشرين الثاني 2012	117	6	24	3
امرأة	25 حزيران 2011	-	-	المكتب التنفيذي 25	3
رجل	28 أيلول 2013	1227	145	اللجنة التنفيذية 11	3
رجل	17 نيسان 2014	87	6	اللجنة التنفيذية 7	2
رئاسة مشتركة رجل وامرأة	16 حزيران 2003	كوتا 40%		الهيئة التنفيذية 11	9
رجل	2 تشرين الأول 2011	الأمانة العامة 42	3	المكتب التنفيذي 13	-
-	4 آذار 2014	97	-	المكتب السياسي 9	2
بالدورة الثانية نائبين رجل وامرأة	26 تشرين الأول 2011	الدورة الأولى 2011		-	-
		17	250		
		الدورة الثانية 2012			
		28	200		
امرأة	10 أيلول 2011	عند التأسيس		-	-
		4	24		
		28	-		

منذ نهاية عام 2014، وهو تاريخ إحصاء الأعداد، حتى يومنا هذا، أي على مدى عام وسبعة أشهر تقريباً، بعض القوى السياسية المذكورة أصابها الخمود وانعدام الفاعلية، ومنها من أُحيى قسراً من أجل مشاركة وفدٍ منها في محادثات / مفاوضات جنيف 3، وحتى الفاعلة منها، انخفضت نسبة مشاركة النساء فيها حالياً، فالائتلاف الوطني على سبيل المثال، قبل التوسعة النسائية الأخيرة، انخفض عدد العضوات فيه إلى خمس نساء فقط.

مع العلم أن عضواته تقدمن في تموز 2014 بطلب يتعلق بتوسعة التمثيل النسائي بنسبة لا تقل عن 30%، وطالبن بأن تُضاف هذه النسبة إلى النظام الداخلي كبندي رئيسي (ملحق رقم 1)، الهدف منها المشاركة الكاملة والعادلة للمرأة في كل اللجان والهيئات والمكاتب التابعة للائتلاف، بالأخص في مراكز صنع القرار، واقترحن آلية للتنفيذ والاختيار، وطالبن أيضاً بتعيين مستشارة للائتلاف لضمان مشاركة المرأة في صنع القرار وفي جميع المجالات والوفود واللجان والنشاطات، وذكرن في ورقتهن، أن النتائج المتوقعة ستحقق مايلي:

إنهاء سياسة الإقصاء لشريحة تمثل نصف المجتمع، وتعزيز ممارسة الديمقراطية، وستعمل على ردم الهوة بين الائتلاف والشعب السوري عن طريق العلاقة الوطيدة والقوية مع اللاجئين والنازحين والمغتربين، وستؤمن مصداقية أكبر أمام الشعوب الأخرى والدول الداعمة للثورة. وحول آلية الاختيار التي اقترحتها، أوضحت النائبة السابقة لرئيس الائتلاف، أن التجارب السابقة للتوسعة عززت مبدأ المحاصصة، ونحن نريد أن تكون المرأة فاعلة لا صوتاً انتخابياً.

أُعيد طلب إدراج التوسعة مرة أخرى في شهر كانون الثاني 2015 ولم يُناقش، وفي تاريخ 26/4/2016 أقرت الهيئة السياسية التوسعة النسائية بنسبة 15%، أي رفع العدد من خمس نساء إلى عشرين امرأة.⁸³

تطلّب إقرار زيادة التمثيل النسائي في الائتلاف سنة وتسعة أشهر، وبنسبة أقل من الـ 30% التي طالبت بها عضواته، والمعتمدة أممياً في مؤتمر بيجين. علّل بعض الائتلافيين سبب رفض التوسعة النسائية بنسبة 30% التي طلبتها العضوات، بأنها ستخلّ بتوازنات الكتل داخله وهو مرفوضٌ تماماً من كتل رئيسية فيه⁸⁴، وهو ما أكدته أيضاً مستجيبة كانت عضوة فيه، وأضافت: «عندما يشعرون بضغط قوية تُمارس عليهم من أجل التوسعة، يتحقّق ذلك، أما ما يتعلق بزيادة التمثيل النسائي، فكانوا يفكرون بضم ناشطات من طيف سياسي يدعمهم ومن توجّههم السياسي نفسه، وليس من أجل تطوير العمل وتغيير الأداء، وبالتالي هم لا يدعمون وجود ناشطات أو شخصيات قوية، [إلا] بقدر ما تدعم تلك الشخصيات هذه الكتلة أو ذاك التيار».

لا تُستكمل المعرفة الحقيقية لمشاركة النساء السياسية إلا بمعرفة الدور الوظيفي لهن، وهل ساهمن بإنشاء هياكل ديمقراطية تعزز التشاركية والشفافية وتضمن الحقوق، أم ساهمن في هياكل إقصائية تخدم الاستبداد وتعزز الهيمنة الذكورية.

برأي أحد المستجيبين، الذي تقاطع معه عدد كبير من الآراء: «لا يختلف الدور الوظيفي للمرأة داخل القوى السياسية الحالية عن دور الرجل، فمنهن من كان دورها فاعلاً ومنهن من كان ضعيفاً. ويستوي في هذا المجال دور المرأة والرجل»، واتفقت آراء النسويات المستجيبات على أن دورهن بشكل عام كان مثل دور أي رجل في هذا الحزب أو ذاك، وشككن في أن يكون لهن أي دور فاعل داخل القوى التي ينتمين إليها. عدد من المستجيبين أيضاً اتفق مع النسويات في التشكيك بدورهن بأن يكون مؤثراً وفاعلاً، لكن وصفوه أيضاً بالدور التابع.

أحد نشطاء المجتمع المدني قال: «علينا الإقرار أنه خلال سنوات الصراع الخمس لم يتضح دور فاعل للقوى السياسية بمعنى أن تكون صانعة للحدث لا منفعة فيه، وإذا أسقط ذلك على آلية اتخاذ القرار والدور النسوي فسيكون من تحصيل الحاصل، في حين لا يقارن ذلك بمدى المسؤوليات على المستوى الشعبي الذي تحملته النساء ولم يترجم إلى مشاركة في الفعل» إحدى الشبابات في كتلة الائتلاف كانت وجهة نظرها: «أزمة النساء هي الأنماط، فقد تحولت فعالية النساء في الذهن العامة إلى أنماط معينة وعلى رأسها العمل الإغاثي، لكن على المستويات الأخرى تفاوت وبشكل كبير نسبة فاعلية النساء في القيادات السياسية، بدءاً من تشكيل المجلس الوطني وإلى الآن كل حسب مضممار نشاطها وحسب طاقاتها، وكذلك حسب الأجواء السياسية المتخبطة التي تعصف بالوضع السوري».

إحدى المستجيبات أشارت: «الحقيقة لم أر داخل القوى الحالية دوراً للسياسيات، لا في مراكز صنع القرار، ولا في المرتبة الثانية بعده، ولا أستطيع تسمية أي عمل قمن به إنه إنجاز وفاعل ولم يكن إلا صورة ممسوخة عن الذكور في تلك التشكيلات، إن كان بأرائهن المستنسخة عنهم أو بعدم تبيين لقضايا المرأة. ومع ندرة وجود سياسيات في مراكز صنع القرار، والملاحظة أنه ليس أغلبهن سياسيات ويفقهن العمل السياسي، ولا يعني وجودهن، إن وجدن، أنهن نسويات ويؤمن بالعمل لتمكين المرأة سياسياً أو للتأثير في التغيير الإيجابي لقبولهن على هذا الصعيد أو للضغط باتجاه إشراك أكبر عدد منهن في تلك التشكيلات، ولا حتى يحملن النظرة المتميزة لدور المرأة وإمكانية تفعيله، وربما يحملن النظرة الذكورية نفسها، وربما أشد سوءاً، كما أنهن لا ينظرن إلى مشاركتهن على أنها فرصة نسوية لتحقيق نتائج

إيجابية للمرأة السورية. كان دور النساء اللواتي عملن على المطالبة بإشراك النساء في الخط السياسي وصناعة مستقبل الوطن أكثر فاعلية من نساء القوى السياسية المعروفة، كالنجاح مثلاً في حضور النساء أثناء المرحلة التفاوضية وتحديد كوتا لمشاركتها في الوفود». أحد أعضاء الائتلاف كان رأيه مغايراً تماماً: «عندما تكون المرأة أقلية في التنظيمات الحالية، غالباً ما يكون دورها قوياً ومؤثراً ويوجد لديها حافز لإثبات ذلك الدور عبر مشاركتها في اتخاذ القرارات ووجودها ضمن دوائر اتخاذ القرار».

من خلال الحوارات التي أجريتها وجدت أن موضوع «الكفاءة» «الخبرة» غالباً ما يتلازم مع الحديث عن تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، بمعنى التشكيك في كفاءة النساء في المجال السياسي والنقص في خبرتهن، ولا يُتطرق على الإطلاق لكفاءة الذكور وخبرتهم السياسية، وفي الطرف المقابل أجمع عدد من المستجيبات اللواتي انخرطن في هياكل سياسية على أنهن يبذلن جهوداً مضاعفة لإثبات أنفسهن في العمل السياسي ومقدرتهن على حمل الملفات، إلا أن غياب الفكر النسوي عن معظمهن، باستثناءات محدودة وجدت في الكيانات الائتلافية المختلفة، كان واضحاً، لجهة لضعف إدراج حقوق النساء في الخطاب العام وفي الأدبيات والوثائق السياسية، وكان تركيز البعض منهن على المطالبة بزيادة أعدادهن وإدراج الكوتا، ولاحقاً في مؤتمر الرياض ضغطن باتجاه إنشاء هيئة استشارية نسائية لوفد المعارضة المفاوض.

بعض المستجيبات من الكتل الائتلافية المختلفة تحدّثن عن دعم حصلن عليه في مراحل معينة تتطلب الدعم، لكن المستجيبات من حزب العمل أجمعن على أن الحزب يقدم لهن الدعم، إحدى المستجيبات المنتمجة إلى حزب العمل وهيئة التنسيق الوطنية قالت: «تعتبر الأحزاب الماركسية أكثر جذباً للنساء اللواتي يناضلن من أجل حقوق الإنسان والعدالة والديمقراطية، ووجود النساء في مركز صنع القرار جيد وله علاقة بالموضوع التنظيمي الهرمي المؤثر في القرار، فالمكتب السياسي يأخذ قراراته بناء على اللجان المنطقية المتوزعة في سوريا. في هيئة التنسيق لم نعان من الترشيح في مواقع صنع القرار إنما عانينا من الوجود القليل للنساء وعدم الالتزام والفاعلية المؤثرة، وعانينا كثيراً في موضوع التمثيل في الوفود، وناضلنا من أجلها كقوة سياسية ديمقراطية، ولعلاقة للموضوع بالتشكيك من جهتنا، بل بالمحاصصات الحزبية التقليدية التي تضع في أولوياتها القادة التاريخيين. ولكن لناخذ بعين الاعتبار أننا حريصات على تصدير الموقف السياسي الذي يكون على حساب التمثيل، وسأذكر مثلاً: رفضنا للمشاركة في موسكو 2 وفي مؤتمر القاهرة أدى إلى ضعف الحضور

النسائي من قبلنا، ولم نأخذ في الحسبان ضرورة الوجود فقط لأننا نساء - أيضاً استطعنا فرض تمثيل النساء بشكل مستقل في المجلس المركزي أي الهيئة العامة، حتى لو كنا موجودات في أحزاب لنضمن انتخابنا، وبالفعل شاركت أنا في تعديل النظام الداخلي 2014 وكانت النتيجة مُرضية نوعاً ما، ثلاث نساء في المكتب التنفيذي وامرأة في لجنة الرقابة من مهمتها الرقابة على الخط التنظيمي والسياسي وتراقب اجتماعات المكتب التنفيذي». لكن أحد المخضرمين السياسيين وأحد أعمدة صنع القرار في كل المطابخ السياسية القديمة والجديدة قال بشكل واضح: «أعتقد أن الأحزاب والكتل السياسية ترشح المرأة إلى مراكز صنع القرار لأسباب لا تشعر معها بالحاجة إلى ذلك، وإنما لثلاثتقتد من الغير من جهة، ولتؤكد أنها تقدمية وعصرية من جهة أخرى، وكذلك مشاركة النساء ضمن الوفود الرسمية. وقد شهدت تشكيكاً في قدرة النساء عند اختيارهن وشهدت ملاسنات داخل مؤسسات الأحزاب والتيارات السياسية من أجل ذلك، وعندما كان الأمر يتعدى الاختيار الشكلي الذي يشكل الحد الأدنى تبدأ الخلافات على اختيار أكثر من ذلك».

الملاحظ أيضاً في السياق العام للحوارات التي أجريتها الخلط بين النساء والنسويات، والنسوية هي التي تعي التمييز اللاحق بالمرأة في الأنظمة الأبوية، وتسعى إلى تمكين النساء وإزالة التمييز والقضاء على العنف اللاحق بهن وإحقاق المساواة في كل المجالات.

تجربة حزب الاتحاد الديمقراطي PYD:

تعتبر تجربة الاتحاد الديمقراطي المولود من خاصرة حزب العمال الكردستاني (بي كي كي) استثنائية وحالة خاصة في سورية، فهناك إرادة سياسية - تجاه المشاركة السياسية للمرأة - مختلفة تماماً عنها في سائر الأحزاب والقوى السياسية السورية، وبضمنها الأحزاب الكردية الأخرى، حيث الشريكة في السلطة وفي مراكز صنع القرار والمقاتلة، حقوقها واردة في أدبيات الحزب الذي يعتبر حرية المرأة جزءاً من تحرر الأكراد، وهي مستمدّة من فكر عبد الله أوجلان⁸⁵، لكن هذه السياسة تتعارض مع تقارير أممية تتهم الذراع العسكري للحزب «وحدات حماية الشعب» بعمليات قمع وإساءات أثناء الاحتجاز وانتهاكات لسلامة الإجراءات القانونية وتجنيد الأطفال والطفلات⁸⁶ وترحيل مجموعات سكانية قسرياً، ومنع الأهالي النازحين من العودة إلى ديارهم، وقيامهم بعمليات اعتقال تعسفية⁸⁷، وتقول منظمة (هيومن رايس ووتش)

في تقريرها «سوريا- انتهاكات في المناطق الخاضعة لإدارة حزب الاتحاد الديمقراطي» 18 حزيران 2014: «الحزب بصفته السلطة الفعلية ملزم بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان بمنح الحقوق الأساسية للناس في المناطق التي يسيطر عليها أكراداً وعرباً وسرياناً وغيرهم». أما الشبكة السورية لحقوق الإنسان فقد ورد في بيانها الصادر بتاريخ 19 آب 2016⁸⁸ أنها سجّلت «ما لا يقل عن 49 حالة اعتقال تعسفي على خلفية مجرد إبداء رأي معارض أو ممارسة نشاط سياسي أو مدني يُخالف آراء الإدارة الذاتية والحزب المُشكّل لها. طالت الاعتقالات سياسيين وعاملين في حزب يكتفي الكردي بشكل رئيس، كما تم اعتقال رئيس المجلس الوطني الكردي والحزب الديمقراطي الكردستاني، كما استهدفت نشطاء إعلاميين وكتّاباً ومدنيين شاركوا في مظاهرات أو توجيه انتقادات للسياسة التي يمارسها حزب الاتحاد الديمقراطي». وأشار البيان أيضاً إلى أن قوات الإدارة الذاتية «تتبع سياسة مشابهة للنظام السوري في عمليات الاعتقال، فلا توجد أية مذكرات اعتقال، بل يتم الاعتقال عن طريق الخطف من الطرقات والأسواق والأماكن العامة، أو مدهامة مقرات الأحزاب السياسية والفعاليات المدنية، دون مذكرات قضائية». ورصدت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تعرض عدد من المعتقلين للضرب المبرح أثناء اعتقالهم وتم تهديدهم في بعض الحالات. وطالب البيان الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها داعماً رئيساً بالسلاح لمقاتلي الحزب، التأكد من عدم استخدام تلك الأسلحة في تكريس التسلط والاستبداد وقمع الحريات.

أثنى عدد من المستجيبين/ات على الموقف الإيجابي للحزب تجاه المرأة، لكن الغالبية أشارت إلى عدم توافقهم مع الانتهاكات التي يمارسها الحزب، ورفضوا سعيه لإقامة كانتون يكرّس تقسيم سورية. شكّك كثيرٌ من المستجيبين، نساءً ورجالاً، من المبالغة في الدور السياسي للمرأة الكردية، فالمجتمع الكردي له الموروث الذكوري التسلطي نفسه، ورأوا أن القرارات الفوقية، المحمية بقوة السلاح، إذا لم تصبح حالة ثقافية، فإنها ستؤول إلى النكوص والزوال.

أحد المستجيبين لم يوافق على أن الإرادة السياسية فقط وراء مشاركة المرأة في الحزب، وقال: «حزب الاتحاد الديمقراطي هو الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني الذي اعتمد تجنيد النساء في ميليشياته منذ ثمانينيات القرن الماضي، ونسبتهم في هذه الميليشيات 50% وبالتالي إشراكهن في قيادته بنسبة 40% ليس إرادة سياسية بل حاجة واقعية تفرضها التركيبة الديموغرافية لميليشياته، وبالرغم من هذه الكوتا فالقرار السياسي في الحزب مازال بيد شخص واحد ذكر هو صالح مسلم».

اعتبرت إحدى المستجيبات أن «التجربة الحزبية الكردية أنضح من تجربتنا الحزبية، والامتداد الكردي في عدة دول أتاح لهم المساحة لأن يعملوا في الخارج، والمرأة الكردية حاضرة بقوة في المجتمع وهي جزء من نضالهم السياسي. الشخصيات الكردية لا توجد جميعها في سورية والذي لا يستطيع العمل داخلها كان يعمل في الخارج، الأحزاب الكردية الموجودة لها ارتباطاتها بأحزاب كردية خارج سورية، والتجربة نمت وتطورت في الداخل والخارج وكانوا يتبادلون الخبرات. ويجب ألا ننسى أهمية الطبيعة العلمانية لهذه الأحزاب وهذه نقطة مهمة جداً، المجتمع الكردي بمعظمه يميل إلى الطبيعة العلمانية، والمناخ العلماني يدعم المشاركة النسوية».

مستجيب آخر يعتقد أنه ليس من الصواب اعتبار حزب الاتحاد الديمقراطي نموذجاً لدراسة مشاركة النساء في حزب سياسي، وقال: «إنه ميليشيا تحت اسم حزب، ميليشيا داعش لديهم أيضاً كتيبة اسمها كتيبة الخنساء، وهناك لبوات الأسود، ماذا تقولين عنهم؟ المظليّات اللواتي أزلن إشارات النساء في الشام! هذه المنظمة لديها وظيفة أحدها القمع، والنساء لديهم مشاركة في القمع، هذا لا يعني أنهم جماعة حزب، عندما نتحدث عن ميليشيا شيء، والحزب السياسي شيء آخر، طبيعة العلاقات الداخلية فيه هي علاقات التراتبية العسكرية، هو حزب مسلح لا أحد يستطيع نكران ذلك، عندما نتحدث عن النساء يعني السلام والديموقراطية والمساواة. أين تجددين هذه في الميليشيا؟ إذا كان لديّ مصادر سلاح فعندئذٍ أحكم من تريدين، كيف تحكم داعش الرقة منذ أكثر من عامين؟ حتى التشكيلات المسلحة كلها لديها مكاتب سياسية وتشغل بالسياسة، ولكن هل هي في جوهرها حزب؟ حزب عسكري، ميليشيا يعني. اليوم في سورية لدينا أحزاب ولدينا ميليشيات بغض النظر عن أنها ميليشيا جيدة أو سيئة، قريبة أو بعيدة، ولكنها ميليشيا مسلحة وليست حزباً، مثلاً في الائتلاف وهيئة التنسيق لا أحد مسلح».

فسّر باحث آخر سبب المكاسب التي حققتها النساء الكرديات ضمن المجتمع بـ «بقاء النزعة القومية الكردية حية، وهو ما حمى هذه التنظيمات من النزعات الدينية المُحافظة، وكذلك حاجة التنظيمات الكردية إلى دعاية وخطاب سياسي مُضاد لخطاب الأنظمة المحافظة التي تحكم الأكراد في كل من العراق وتركيا وإيران، وتسرب ذلك إلى سورية. لكن تلك الصورة تتعارض مع جوهر الكثير من الممارسات لهذا الحزب، كتجنيد القاصرات».

وتساءلت إحدى المستجيبات: «ما هي هذه المفارقة التي تُعطي للمرأة حقوقها وتُجند القاصرات، هل هذه هي الديمقراطية؟! بالطبع لا، هذا الوضع غير طبيعي إذا أردنا قياسه على

المجتمع، إن حاجة الحزب إلى كل من يستطيع حمل السلاح من أجل قضيته استدعت في وقت من الأوقات أن يغير نظامه الداخلي وآلياته لاجتذاب أكبر عدد من النساء، فماذا يفعل بحاملات السلاح؟ وأين يذهب بهن؟! لا يستطيع أن يرمي بهن فنسبتهن أصبحت عالية جداً، كان لا بد من إيجاد مقاعد سياسية لهن بعد ذلك أو قيادية، ولا أريد أن أقول سياسية، حتى يستطيع إغراء الجيل الذي يليه للمشاركة في حمل السلاح، فهو الهدف الرئيسي. ولكي يكون ذلك مغرباً أكثر اكتشفوا أن عليهم تغيير الورق في المراكز القيادية. ولكن عملياً بقي أوجلان هو الرمز، الشعب السوري بشكل عام سمع باسم شخصين: أوجلان، وصالح مسلم، هل سمع أحد بأسماء نساء على المستوى الكردي؟! لذلك لا أرى أن هذا الكلام حقيقي».

وأضافت: «أنا ذهبت إلى عامودا في عام 2013، وفي كل الطريق حواجز تقف أمامها بنات صغيرات، صغيرات جداً لم تبلغن بعد يمسكن السلاح ويقفن، هل هذا هو حق المرأة! كلا. هل حق المرأة أن تكون بنت أو ثلاث بنات بين الرجال كل واحد منهم عمره ثلاثون أو أربعون سنة وعمرها لا يتجاوز 14 أو 15 سنة؟! عندما دخلنا احتفالية النيروز نزل اللثام قليلاً عن وجه بنت ملثمة كانت صغيرة جداً، وعندما بدأت بتفتيشنا صرخ عليها أحدهم، لا تعلمين الرجفة التي رجفتها وهذا يوضح أن لا حق لها بالكلام. وإذا كان الأكراد طوروا حالة المجتمع المدني عندهم أكثر من باقي المجتمع السوري، وهذا ممكن، ولكن في واقع الحال فإن الأحزاب الكردية في الائتلاف الوطني وبضمنها المجلس الوطني الكردي لا توجد أي امرأة بين أحد عشر ممثلاً، كلهم لا يؤمنون بالمشاركة السياسية للمرأة، وحتى الأحزاب اليسارية، كي لا نبقي نتحدث عن الإسلام السياسي، أحزاب يسارية وليس على أجندتها حقوق المرأة، وهذه العقلية هي واحدة من العوائق».

رفضت إحدى عضوات الائتلاف اعتبار ما تحقق في حزب الاتحاد الديمقراطي مكاسب للنساء الكرديات: «لا أراها مكاسب، بل هي كلها محاولات لمغازلة المجتمع الدولي، ولندقق أكثر في العبارة، هذه المكاسب لكوادر الحزب وليست للنساء الكرديات عامة، فالقاصرات الكرديات اللواتي يُسَقن للتجنيد الإجباري لا تبنى قصصهن بحقوق مقنعة ومواكبة للشعارات المرفوعة».

باحث سياسي كان له رأي آخر: «لا أعتبر أن الأرقام مؤشر أساسي في فهم العقلية وتطورها. وحزب الاتحاد الديمقراطي عرف أن مسألة تعزيز دور المرأة شكلاً وموضوعاً يمكن أن تميّزه لدى الأطراف الفاعلة عدا تلك الداعمة للتوجهات الدينية، فهو يستخدمها على أحسن وجه»،

أحد المستجيبين شبه التجربة بالتجربتين الصينية والكورية وقال: «لم أؤمن يوماً بالتجربة الصينية ولا الكورية، ولا أظن أن المثال أبعد من هاتين التجربتين، من الناحية الروحية طمس الهوية الشخصية بروح الجماعة ليست من وجهة نظري مخرجاً مناسباً». وآخر تحدث عنها بوصفها تجربة قومية، وقال: أثبتت التجربة إنها غير ديمقراطية: «الأحزاب القومية والشوفينية بالتجربة ليست ديمقراطية وهي لا تعترف بالآخر وتنمي نزعة متمركزة على الذات (القومي)، وبالتالي الموقف من المرأة بالنسبة لها رتوش (مثال حزب البعث والكويتا التي يستخدمها)، أعتقد أن الممارسات والانتهاكات التي يقوم بها الحزب في حق المرأة (إجبارها على التطوع في القوى المقاتلة وبضمن ذلك القاصرات) لا يؤهله أن يكون حزباً منصفاً للمرأة، وكما قلت سابقاً: «الكويتا» أداة استبداد وليست مشاركة فعلية، وهي تقطع الطريق على المشاركة الحقيقية». مستجيبان آخران أجابا بأنهما ليسا مطلعين على التجربة، وأضاف أحدهما: «لا يخدعني رؤية امرأة في صدر مجلس أو على منبر أو تحمل بندقية في الميدان، قضية تطور الشخصية المجتمعية للمرأة قضية أكثر تعقيداً. الحضور المجتمعي المنتج على كل المستويات هدف لا يتحقق ببعض المظاهر الشكلية».

أما ردّ القيادة في حركة المجتمع الديمقراطي، عندما سألناها: هل ما حققته المرأة في الحزب مردّه إلى وجود إرادة سياسية؟ قالت: «أنا أرى أنها تجربة أولى تحققت على أرض الواقع، كل ما ورد ذكره في الأدبيات حالياً يتحقق في هذه المناطق على أرض الواقع، المرأة كسبت إرادتها وشخصيتها وأصبحت واعية لحقوقها، كسبت ثقة المجتمع منذ البداية وغيّرت في الذهنية الذكورية، كان الرجل قبل إقرار الرئاسة المشتركة يقول: إذا لم تكن المرأة موجودة فأنا أوقع وأنا أستطيع أن أقرر، أما حالياً حين تغيب المرأة، فإن الرجل أصبح يقول: شريكتي في هذا النضال غير موجودة ولا أستطيع أن أوقع على أي وثيقة، وكل النقاشات التي يقوم بها أصبح ملزماً بأخذ رأيها، وحتى النشاطات التي تقترحها النساء يناقش الرجل فيها».

في ظل الانتهاكات الواسعة والقمع الذي يحدث في المناطق التي تقع تحت سلطة حزب الاتحاد الديمقراطي الشمولي، ودور النساء الذي يقبع خلف إرادة الحزب ومشاركتهم في اتخاذ تلك القرارات، نقف عند تصريح للرئيسة المشتركة للحزب آسيا عبد الله، في لقاء تلفزيوني عرض على شاشة (روناهي) الفضائية، جاء بمناسبة الذكرى الأولى لمرور عام فعلي على تجربة حزب الاتحاد في الإدارة الذاتية: «لقد اتخذنا قرارنا في الإدارة الذاتية، ومن لا تعجبه هذه الإدارة، عليه أن يخرج من البلاد، لأننا لن نتعامل معه بمرونة»⁸⁹.

المرأة في جماعة الإخوان المسلمين:

تعتبر الجماعة من أكثر القوى السياسية تنظيماً، شارك الإخوان المسلمون في تأسيس المجلس الوطني السوري بعد الثورة، وكان ولا يزال لهم الثقل والدور البارز فيه، نسبتهم هي الربع من أصل 310 من العدد الكلي للأعضاء/ات، بينهم عدّة عضوات من التنظيم. ثم شاركت الجماعة في تأسيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، وازداد تأثير «الأخوات السوريات» في تنظيم الإخوان المسلمين، بعد أن تراجع دورهن نتيجة الاعتقال والتعذيب الممنهج في سجون النظام، وفي عام 2014 انتُخبت ستّ نساء في مجلس شورى الإخوان، وجرى تعيين اثنتين منهن في الهرمية القيادية للتنظيم.⁹⁰ وجود النساء واسع في التنظيم، وشكلن العديد من الجمعيات الأهلية الخيرية، لكن لم يبرز أي اسم منهن في المشهد السياسي، ولا تمثيل لهن في الائتلاف.

ومردّد ذلك حسب رأي عدد من المستجيبين والمستجيبات أنه «لم تُحسّم إلى الآن القاعدة الفقهية المتعلقة بجواز إمارة المرأة عند الإخوان». وتطابق رأي عدد من النسويات مع رأي عدد من المستجيبين: «رغم الوجود الفعلي للنساء بصورة واسعة في حزب الإخوان المسلمين، ما أدى لوصولهنّ إلى مراكز صنع القرار في حزبهنّ، إلا أن العقلية التي تحكم النساء والرجال في هذا الحزب، وهي تحتكم إلى الفقه الإسلامي مصدراً للتشريع، ساهمت وتساهم في عدم إبرازهن في المشهد السياسي».

مع العلم أن التنظيم أصدر في 15/3/2012 وثيقة «العهد والميثاق»، وهو تطور إيجابي في وثائقتهم ورؤيتهم⁹¹ حدّدت فيها الخطوط العريضة لرؤيتهم السياسية في سورية الجديدة، ومن أبرز النقاط: دولة مدنية حديثة، ديمقراطية تعددية تداولية، دولة مواطنة ومساواة، يتساوى فيها المواطنون جميعاً، ويحقّ لأيّ مواطن فيها الوصول إلى أعلى المناصب، كما يتساوى فيها الرجال والنساء في الكرامة الإنسانية، والأهلية، وتتمتع فيها المرأة بحقوقها الكاملة، دولة تلتزم بحقوق الإنسان كما أقرتها الشرائع السماوية والمواثيق الدولية في الكرامة والمساواة، وحرية التفكير والتعبير، وحرية الاعتقاد والعبادة، وحرية الإعلام، والمشاركة السياسية، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، دولة ترفّض التمييز.

أشار أحد السياسيين المخضرمين إلى أنه «رغم كل التطور الإيجابي الذي حصل على مبادئ جماعة الإخوان المسلمين، ورغم اختيارهم عدة نساء في قياداتهم، إلا أنني أرى أنهم مازالوا حذرين كثيراً من تكليفها بدور فعّال ومفصلي».

لم يعمل التنظيم على تمكين عضواته ولم يفرز التنظيم القيادات النشيطات اللاتي يمكنهن المشاركة في الحياة السياسية.

وقال إمام جامع سابق: « طرح الإخوان أكثر من قضية في المجتمع المدني وفي دور المرأة ومشاركتها، ولكن يبقى لديهم خوف دائم من أن يكفّرهم المسلمون، وهم مكفّرون من قبل السلفيين والمتشددين، حتى لا يفقدوا دورهم القيادي، فهم يحلمون بقيادة للمسلمين في كل مكان. الآن عليهم أن يخرجوا من هذا الثوب. تنظيم الإخوان المسلمين يجب أن يخرج من الثقافة التقليدية التي هي ثقافة السلفية». وأضاف: «لو كانت لديهم قيادية مثل زينب الغزالي لاقتحمت الحياة السياسية، وإذا كانت النساء المشاركات فقط كديكور فلا يستطعن الاقتحام، لكن العقلية لدى القيادات الإخوانية لا ترى المرأة إلا ملحقة بالرجل».

ذكر المراقب العام السابق للإخوان المسلمين أن النظرة العامة في الأحزاب والكتل السياسية إلى المشاركة السياسية للمرأة، يشوبها الكثير من الشك في قدراتها لمجمل الأسباب الواردة في سؤالكم رقم (11)، وأضاف: «إن أهم صعوبة تواجهها النساء داخل القوى هي العقلية الذكورية المهيمنة، هنّ مغيّبات وغائبات، ولا يمكن إغفال مسؤوليتهن عن هذا الغياب، لأن الحقوق تُؤخذ ولا تمنح».

عدد من المستجيبين/ات لا تفاصيل لديهم/ن عن مشاركة النساء في التنظيم إلا في الإطار الدعوي، وقال أحدهم: «لا تستقيم حقوق المرأة مع فكر الإخوان المسلمين ونهجهم، وهم إن اعترفوا بالحقوق المتساوية للمرأة مع الرجل فإنهم يخالفون «الشريعة» وأحكام الدين وهم «الأوصياء على إنفاذها في المجتمع»، وما يقومون به حالياً هو نوع من التحديث ومسايرة «الموضة» وشهادة «حسن سلوك» من الغرب لإيجاد موقع لهم في سورية المستقبل، لقناعتهم بأن الغرب هو من سيوزع الحصص».

وبحسب رأي أحد الباحثين المستجيبين فإن مردّ عدم بروز أي اسم نسائي من الإخوان في المشهد السياسي هو: «أن فعل هؤلاء النسوة سيكون في العالم الداخلي للتنظيم، ولا يُريد التنظيم أن يظهر مناصراته في المتن العام إلا مُستقبلاً، لتشكيل تنظيم نسائي رديف للتنظيم السياسي الأساس».

باحث سياسي آخر كان رأيه: «الأحزاب الإسلامية المعتدلة، كما النهضة في تونس، لجأت بكثرة إلى العنصر النسائي لأسباب ربما لا تتقاسمها معها المجموعات العلمانية. ولكنها في

المحصلة نجحت في هذا المسعى وقدمت أغلب المشاركات النساء في الانتخابات التشريعية الأخيرة وحصلت على أكبر عدد من المقاعد للنساء. ومنهن ناشطات مميزات ومنهن من لا يشغلن حتى مقعدهن. أعتقد بأنه من خلال المعرفة الأكثر تطوراً نسبياً باللعبة السياسية من باقي المجموعات المعارضة، فالإخوان يلجؤون إلى الأسلوب نفسه».

خبير اقتصادي كان رأيه: «الإخوان المسلمون بخاصة وقوى الإسلام السياسي بعامة يدركون أهمية انخراط المرأة في العمل السياسي الدعوي، ورغم موقفهم المحافظ من المرأة فإنهم يعلمون أن المرأة هي مفتاح الأطفال، وكسب المرأة لنشاطهم الدعوي يمنحهم مدداً في داخل المجتمع، خاصة أن الإخوان يركزون كثيراً على النشاط الاجتماعي لكسب الناس: جمعيات خيرية، مشافٍ خيرية... إلخ. ويساعدهم في ذلك موضوع الزكاة ومفاهيم أن التبرع يُكسب الفرد حسنة عند ربه، فيعطي هذا إمكانات أكبر للإخوان المسلمين وغيرهم من قوى سياسية (حتى حزب الله يبرع في استخدام النساء). أما رجال الأعمال الديمقراطيون والمواطنون الديمقراطيون فتبرعاتهم محدودة للأحزاب الديمقراطية، فهؤلاء لا يدفعهم كسب الحسنات للتبرع، وهذا يخلق فارقاً كبيراً في القدرة. انظروا إلى تجربة مصر وكيف تغلغل الإخوان في قلب المجتمع المصري بهذه الطريقة».

مستجيب آخر جزم: «إن المرأة نفسها في هذه التنظيمات لا تقبل بالمساواة لأنها تخالف الشريعة». أما عضوة مكتب العمل النسائي للجماعة فتقول: «قطعت الجماعة مراحل جيدة في مشاركة المرأة، ولكن مع الأسف اقتصررت هذه المشاركات على العمل داخل الجماعة ولم تفرز الحركة حتى الآن القيادات النشيطات اللاتي يمكنهن المشاركة بشكل أفضل في الحياة السياسية».

أجرت د. فاطمي سبيتي قاسم بحثاً تحت عنوان «سياسة الأحزاب، والدين، والمرأة في القيادة: لبنان من منظور مقارن»⁹²، ميّزت فيه بين درجة التدين الفردي «مقياس لقوة المعتقد الديني للفرد» أي التمييز بين التدين الفردي/الشخصي، والتوجه الديني للمؤسسات أو التدين الحزبي/المؤسساتي الذي يشير إلى الحيز الذي تشغله المكونات الدينية في الأهداف والبرامج السياسية الحزبية، الذي تعتبره الباحثة هو المتغير الجوهرية الذي بمقدوره أن يفسر وصول المرأة إلى مراكز القيادة داخل الأحزاب، التي تحمل أسماء متعددة ضمن الهياكل الداخلية في الأحزاب المتنوعة، مثل اللجان أو المكاتب السياسية أو المجالس العليا و/أو اللجان الاستشارية أو مجالس الشورى، واختارت لبحثها أحزاب لبنان كحالة فريدة ولافتة، خلص البحث إلى نقاط هامة:

1. «إن عضوية المرأة في الأحزاب الدينية كثيفة، ولكن حصّة المرأة في هيئات القيادة فيها ضئيلة. وتفسير ذلك يكمن في أن التعبئة الدينية واستخدام أدوات وآليات أخرى لاستهداف المرأة، بما في ذلك الحوافز المالية والعينية، كإمكانية «المال مقابل الحجاب»، قد تستميل المرأة وتحملها على البقاء صامته.

2. إن الأحزاب الدينية لا ترقّي المرأة إلى سدّة القيادة لأنها ضد تولّي المرأة مناصب القيادة. وتذرع هذه الأحزاب بالشريعة، لاسيما بمبدأ القوامة، وبالخطاب التقليدي بأنّ السياسة عمل الرجال وأن مكان المرأة منزلها، ما يوصد طريق المرأة ويمنعها من الوصول إلى مراكز القيادة. ولهذا نتائج حاسمة على وجه الخصوص حين يكون رجال الدين هم أنفسهم رؤساء الأحزاب الدينية والمؤتمنون على تفسير العقيدة والمذهب لصالحهم، فيضعون الأجندات السياسية، ويحدّدون درجة شدة التدين الحزبي، ما يؤثر سلباً في تمثيل المرأة في لجان القيادة.

3. قد تكون الأحزاب الدينية على استعداد لإعادة تفسير الشريعة أو التغاضي عنها حين ترى لها مصلحة في ذلك. إنهم يستخدمون المرأة لتحسين صورة الحزب لغايات انتخابية، لأن المرأة هي رمز للحدّثة.

4. إن التنوع في ثقافة الأحزاب السياسية يُمليه التدين الحزبي الذي يخدم كباروميتر لتمثيل المرأة في القيادة.

5. إن أهمية عضوية المرأة بالنسبة إلى تمثيلها في القيادة أكبر نسبياً في أحزاب ما بعد الحرب، العلمانية والمدنية - الطائفية، منها في الأحزاب الدينية. [...] ففي الأحزاب الدينية، يوجد عدم تطابق بين عضوية المرأة الكثيفة وحصّتها الضئيلة في لجان القيادة. إنه من البديهي أن الأحزاب الدينية لن تبادر إلى النهوض بالمرأة لتولّي مناصب القيادة، ما لم تطرأ تحولات أو تتطوّر هذه الأحزاب وتنخفض درجة تدينها».

إن وجود المرأة في التنظيمات الدينية ليس مؤشراً على المساواة بين النساء والرجال، مادامت مرجعيتهم الفقه الذكوري، حيث القوامة والولاية للرجل أو لرجال العائلة، لذلك لا يمكن النظر إلى مشاركتها على أنها خطوة باتجاه دولة الديمقراطية والمواطنة، كما ورد في وثيقة «العهد والميثاق».

منظمات المجتمع المدني بلبوس سياسي:

كما احتكر النظام حقل السياسة، لم يتوان في قمع أي نشاط مدني، وألحق كل منظماته بالسلطة: نقابات، جمعيات غير حكومية، أنشطة طلابية، مراكز ثقافية، منظمات أهلية... إلخ، فهو يعلم أن كلاً من العمل السياسي والعمل المدني يدعم أحدهما الآخر، لكن ومنذ عقود اختلطاً معاً، في محاولة لإيجاد شكل كلفته السياسية (من ناحية القمع) أقل من كلفة الانخراط السياسي المنظم، أو للتعويض عن عجز المعارضة السياسية التي أضعفها القمع، وقصورها، ففي عام 2000-2001 سخرَ بعض المثقفين والمثقفات المجال الثقافي ليكون مدخلاً للحراك المدني، وجرى استخدام السياسة كرافعة للعمل المدني، وأسسوا لجان إحياء المجتمع المدني، لكن سرعان ما وادّه النظام واعتقل ولاحق معظم أعضائه. وعملت بعض منظمات حقوق الإنسان بمنطق سياسي، أو ألحق بعضها بكيان سياسي ما، ما أضرب بالاثنين معاً. حرمت العديد من منظمات المجتمع المدني، وبضمنها المنظمات النسوية، من الحصول على ترخيص، لكن عُضَّ النظر عن بعض نشاطاتهن كنظرة نمطية إلى عملهن.

بعد الثورة الشعبية السلمية انتشرت منظمات المجتمع المدني بكثرة، دوافعها متعددة: الحاجة الماسة لخدمة المجتمع والثورة، عدم وجود بديل سياسي مقنع، البحث عن مساحات للعمل في الشأن العام والتأثير فيه، البحث عن مصادر للدخل، وجود منظمات غير حكومية وحكومية دولية جاهزة للتمويل، لكن ذلك ساهم بشكل مباشر أم غير مباشر بإبعاد النشطاء، نساءً ورجالاً، عن العمل السياسي المنظم، الذي كانت الثورة بأمس الحاجة إليه للتعبير عنها كمشروع تحرري ديمقراطي.

لم تُرضِ الناشطات الأحزاب والقوى السياسية الموجودة على الساحة ولم تُعبر عن تطلعاتهن إلى الحرية والمساواة، وأيضاً لم يشكّلن أحزاباً جديدة تعبر تلك التطلعات، باستثناء الحزب الجمهوري الذي ترأسه امرأة، وكان واضحاً أن الناشطات لم يعدن يقبلن بالتهميش، فكان انخراطهن بقوة في تأسيس منظمات المجتمع المدني، كان بعضها نشاطاً سياسياً بلبوس المجتمع المدني إصراراً منهن ورغبة في العمل بالشأن العام وتحقيق تطلعاتهن في التغيير الجذري الديمقراطي.

إحدى المستجيبات، وهي ناشطة مدنية مستقلة من الائتلاف الوطني ومن قبله المجلس الوطني قالت: «المرأة قادرة أن تعطي وتبرز وتعمل في منظمات المجتمع المدني من غير

أن تواجه الخصومات السياسية الموجودة حالياً على الساحة، ودون أن تواجه أخطار تشويه السمعة والمحاربة القذرة التي تتعرض لها النساء اللواتي ينخرطن في القوى السياسية حالياً، المرأة قبل الثورة كانت تعمل في منظمات المجتمع المدني، وبالتالي كسرت الحواجز بينها وبين هذا النوع من النشاط القريب من الأرض ومن احتياجات الناس».

مستجيبتان أكدتا أن العمل المدني مهم وأساسي، ولكن العمل المدني إذا لم يكن هناك سلطة سياسية تحميه وتثبت إنجازاته سيتدمر وسيصبح هشاً ويكون إضاعة للوقت والمال. وأكدتا أهمية العمل بالاتجاهين، أن تكون هناك سياسيات يعملن في الساحة السياسية ويرغبن في أن يكون لهن دور في إدارة الدولة السورية الجديدة، إضافة إلى العمل المدني لنحافظ على إنجازاته.

طالب العديد من منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية والنسوية بإشراكهن على طاولة المفاوضات، النساء بنسبة لا تقل عن 30%، ونسبة النساء من منظمات المجتمع المدني 50%.

صرح السيد دي ميستورا خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده في جنيف بتاريخ 25 كانون الثاني 2016 بأنه سيدعو النساء السوريات والمجتمع المدني من أجل إشراكهم في عملية السلام، وقال: «النساء مهمات بالنسبة إلينا لأن لديهن الكثير من الأفكار حول مستقبل سورية. سنلتقي بهن على نحو منفصل»، ومن أجل تقديم الاستشارات له ولفريقه، شكّل «مجلس استشاري للنساء السوريات» مؤلف من اثنتي عشرة سيدة، منهنّ سيدتان مولاتان للنظام، وست سيدات جرى اختيارهن من قبل «مبادرة نساء سوريات من أجل السلام والديمقراطية» التي ترعاها هيئة المرأة في الأمم المتحدة، وشكّل أيضاً غرفة للمجتمع المدني وُجدت فيه خلال المرحلة الأولى للمباحثات سيدة واحدة، وفي المرحلة الثالثة أصبحت نسبتهن 42% من عدد الحضور الكلي. المجلس والغرفة ضمّا معارضة وموالاته وما بينهما».

نشر المشاركون والمشاركات في غرفة المجتمع المدني تقريراً عن عملهم على صفحات التواصل الاجتماعي خلال الجولة الثالثة⁹³، بينما لم تنشر عضوات المجلس الاستشاري أي شيء عن أعمالهن إلا بيانين مقتضبين، غاب عنهما أي ذكر للاستبداد والعدالة الانتقالية، صدر البيان الأول بتاريخ 27 شباط 2016، وتلي الثاني في مؤتمر صحفي⁹⁴ عُقد في 22/3/2016.

تُقدّم المؤتمر الصحفي من قبل العديد من المعنيين/ات بالشأن العام ومن منظمتين نسويتين: اللوبي النسوي السوري⁹⁵ وشبكة المرأة السورية⁹⁶ التي علقت عضويتها في المبادرة

بعده. أثار هذا المؤتمر قضية رفع العقوبات الاقتصادية وجاء فيه: «رفع العقوبات الاقتصادية عن الشعب السوري التي تعيق وصول الدواء والغذاء والمساعدات الطبية»، وانقسمت الآراء حولها بين رافض لها، حتى لا يستثمرها النظام بتعزيز آتته الحربية الموجهة ضد الشعب، ومؤيد لرفعها، لكن هذا البند كما ورد في المؤتمر الصحفي للمجلس تناقض مع وثيقة مبادرة نساء سوريات من أجل السلام والديمقراطية التي تربط رفع العقوبات بـ فور البدء بالعملية الانتقالية، وهو ما أشارت إليه شبكة المرأة السورية في بيان تعليق عضويتها في المبادرة: «تمت المطالبة برفع العقوبات وهو يخالف وثائق المبادرة، إذ جاء فيها «ترى المشاركات أن تُرفع العقوبات الاقتصادية عن الشعب السوري فور التوقيع على الاتفاق بين الأطراف والبدء بالعملية الانتقالية، ولا يشمل هذا البند العقوبات المفروضة على الأشخاص والمؤسسات الخاصة»، وإنما في شبكة المرأة السورية ومع إدراكنا لمعاناة شعبنا السوري الاقتصادية، ولكننا نخاف أن تُستخدم الأموال المُفرج عنها من قِبَل النظام في تجديد حربه وسيستخدمها لأنه بأشد الحاجة إليها الآن، وإنما نرى أن معاناة الشعب الاقتصادية ناجمة ليس فقط عن العقوبات، ولكن بشكل أساسي عن الحرب الدائرة وانعدام فرص العمل وعن اقتصاد الحرب السائد وعن، وهو الأهم، الحصار الذي يفرضه المتحاربون - وبالأخص النظام - على المدنيين، واستخدام سياسة الجوع أو الركوع. نحن لا نعتقد أن رفع العقوبات سينعكس إيجابياً على أهلنا في المناطق المحاصرة». وأشار إلى الموضوع أيضاً بيان اللوبي النسوي وأكد أن سياسة التجويع والحصار التي يقوم بها النظام كسلاح حرب، والتي تجاهلها المؤتمر، لا علاقة لها بالعقوبات «نرفض رفع العقوبات عن النظام السوري إلا بعد تشكيل هيئة حكم انتقالية تستند إلى جنيف 1، ونؤكد أن سياسة الحصار والتجويع التي يستخدمها النظام كسلاح حرب لا علاقة لها بالعقوبات، إنما هي سياسة ممنهجة من أجل تركيع وقهر المجتمعات. «إضافة إلى أن جزءاً من العقوبات هي على مؤسسات وشخصيات لها علاقة بالجرائم والانتهاكات لم تتم الإشارة إليها في المؤتمر.

وورد على لسان إحدى عضوات المجلس (ديانا جبور، المديرية السابقة للتلفزيون السوري والمديرية العامة حالياً لمؤسسة الإنتاج الإذاعي والتلفزيوني) خلال المؤتمر: «نحن نعتقد أن النساء يستطعن أن يُشكلن حالة توافقية يُمكن خلالها تجاهل الاعتبارات السياسية أو وضعها خلف ظهرنا للوصول إلى سورية كما نشتهي أن تكون موحدة، آمنة، حرة». وانتقد بيان اللوبي النسوي ذلك «لا يمكن تسطيح دور النسويات / النساء وتنميط أدوارهن بمفاهيم معلّبة «كصانعات سلامٍ مثلاً» بعيداً عن دورهن السياسي والحقوقى النضالي ضد

كل أشكال الاستبداد». وتناول بيان شبكة المرأة السورية نقطة أخرى في المؤتمر: «أسقطت كلمة (سورية دولة مدنية ديمقراطية) ليستعاض عنها بـ (سورية الآمنة)، وهي مقايضة بنظرنا للديمقراطية بالأمان، وهو ما يريد النظام تماماً وما يرفضه الشعب السوري الثائر وأعاد تأكيده لرفضه بالمظاهرات التي عادت مع سريان وقف إطلاق النار الهش». إضافة إلى أنه «عند المطالبة بالإفراج عن المعتقلين، ونحن طبعاً نطالب جميع الأطراف بالإفراج عن المعتقلين والمخطوفين لديها، ولكن كان يجدر التنبيه أن العدد الأكبر منهم هو لدى النظام السوري، وأن التعذيب الممنهج من قبله لهم أدى بالعديد منهم للموت، وما زالت الصور المسربة من قيصر تجوب العالم لتشهد على هذه الجريمة».

سحبت شبكة المرأة السورية تعليق عضويتها من المبادرة بعد إرسال رسالة توضيحية لها من قبل عضوات المبادرة في المجلس الاستشاري في 11 أيار 2015⁹⁷ وضح فيها رأيهن بالنقاط التي أثارها الشبكة في بيان تعليق عضويتها، ومنها الخروج عن وثائق المبادرة.

وقد ذكرت إحدى عضوات المبادرة أن ما أثار استياءها هو ما ذكر في الرسالة الموجهة من عضوات المبادرة في المجلس الاستشاري إلى هيئتها العامة حول طريقة التفاوض التي تجري بينهن وبين العضوات الأخريات في المجلس: «ضمن المجلس يوجد آراء سياسية متنوعة جداً، وبالتالي فإن التوافق على كل شيء هو عملياً بمثابة تفاوض بين عضوات المجلس. ضمن هذا التفاوض نحن نحمل أوراق وأهداف المبادرة ولا نعيد عنها، وندافع لئتم تبني أكبر قدر من محتواها، لكن لا نستطيع {أن نضمن} أن ما سيتم التوافق عليه هو بالضبط رأي المبادرة».

حددت عضوة المجلس الاستشاري المهندسة منيرة حويجة، بطريقة واضحة، ديناميكية العلاقة بين عضوات المجلس والتنازلات المتبادلة بينهن وتحديد النقاط التي لا يتفقن عليها، في لقاء إذاعي أجرته معها إذاعة الأمم المتحدة في 31 آب 2016 وقالت: «هناك اختلاف على مستوى عال جداً، هناك قضايا من المستحيل الاتفاق عليها، لكن يمكننا تحييدها، نحن عملنا كرافعة من أجل مساهمة المرأة السورية في العملية السياسية بمجملها، يقدم لنا هامش عرض جداً لنعمل على حقوق المرأة والقضايا الإنسانية وحتى على قضايا سياسية وتنموية وإجراءات بناء الثقة، هناك ساحة مشتركة مقبولة نوسعها قدر الإمكان، أحياناً بالتنازلات المتبادلة، هناك نساء يرين أن النظام وطني ويحارب الإرهاب، وهناك نساء يعتبرن أن من يحارب النظام هو ثوري ولديهم معتقلون وللأخريات مختطفون، وعندما نتحدث عن هذه النقطة نقول: الإفراج عن جميع المعتقلين والمخطوفين، ونكون بذلك تحدثنا عن الوجود ووضعناه في جملة، والكل

يجد نفسه فيه [...] وأيضاً عن قضايا الديمقراطية والعلمانية، نحن نعلم أن المرأة لا يمكن أن تأخذ حقوقها دون ديمقراطية، وهذا يجعل حتى السلفي يقول لم لا؟ مادامت المرأة تريد أن تلعب دوراً لصالح بناء سورية». وهنا تستنتج من تُجري اللقاء «هذا يعني أن النساء توصلن إلى إقناع السلفيين بضرورة الديمقراطية حتى تأخذ المرأة حقوقها»، فتجيب حويجة: «عندما نقول إننا مع دولة مواطنة، الكل يوافق، وعندما نتحدث عن التفاصيل نختلف، عندما نقول تتساوى المرأة والرجل في الحقوق والواجبات يحدث خلاف على هذه التفاصيل، لكن مادامنا متفقات على دولة المواطنة فنعتبر أنها خطوة جامعة وإيجابية»⁹⁸.

تجدر الإشارة إلى أنه قبل إعلان السيد دي ميستورا خبر تشكيل المجلس الاستشاري، أجرى اجتماعاً خاصاً مع بعض عضوات مبادرة نساء سوريات من أجل السلام والديمقراطية في جنيف بتاريخ 27/1/2016 أخبرهن بقراره في تشكيله، وأن على عضواته عدم الانحياز لوفدي التفاوض، وتحدث أيضاً عن التناوب وتبديل العضوات فيه حسب الملفات المطروحة. وأدرجت من حضرن هذا الاجتماع من عضوات المبادرة بند التناوب في معايير مشاركة النساء الست منهن في المجلس، إضافة إلى عدّة نقاط أخرى، وأرسلت هذه المعايير إلى عضوات الهيئة العامة وهي:

* «أن تلتزم عضوات المبادرة بمبادئنا التي وردت في وثيقة المبادرة الأساسية: إنهاء الاستبداد بكل أشكاله، بناء الدولة الديمقراطية، دولة المواطنة المتساوية، الموحدة أرضاً وشعباً والتي تلتزم بشرعة حقوق الإنسان وحقوق المرأة الإنسانية وتجرم العنف والتمييز ضدها.

* في المواضيع الحساسة مثل القضايا التي تعيق التغيير الديمقراطي، يجب العودة إلى الهيئة العامة.

* في حال وصلت المباحثات/المفاوضات إلى نقطة/نقاط تتعارض مع الورقة الأساسية للمبادرة، يجب إعلام الهيئة العامة فوراً من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة.

* التناوب في تمثيل المبادرة في الجسم الاستشاري حسب الخبرات والملفات المطروحة (أكده وركز عليه السيد دي ميستورا شخصياً).

* يعتبر مبدأ الشفافية والتشاركية ركناً أساسياً في مشاركة المبادرة في الجسم الاستشاري.

* تقديم تقارير دورية لعضوات الهيئة العامة.

* التزام عضوات المبادرة في الجسم الاستشاري بمبدأ التوافق للخروج بورقة موحدة.

* يحقّ للهيئة العامة للمبادرة تقييم أداء العضوات المشاركات في الجسم الاستشاري بناءً على التقارير والمعلومات المتوفرة».

لم تلتزم عضوات المبادرة الستّ بمعايير المشاركة. تقول إحدى المستجيبات والعضوة في مبادرة نساء سوريات من أجل السلام والديمقراطية: «لم تكن المبادرة دون لون أو طعم أو رائحة، لقد تم تأسيسها وفق وثيقة تأسيسية وضعتها العضوات، وأهمّ ما فيها المطالبة بدولة ديمقراطية والقضاء على كل أشكال الاستبداد، كما ورد فيها عدة بنود أخرى مهمة، لم يتم تعديل أو تغيير الوثيقة، لذلك تُعتبر هي الضابط لعمل المبادرة. لجنة المتابعة غير مفوّضة بالتغيير أو اتخاذ القرارات، واضح من اسمها أنها للتنسيق والمتابعة وليست مجلس إدارة أو لجنة إدارية». وأضافت «طُرحت فكرة المجلس الاستشاري على لجنة المتابعة أو بعض منهن، وفي اجتماع في جنيف لبعض عضوات المبادرة طُرحت الفكرة والأسماء المتفق عليها، وحددت لجنة المتابعة الأسماء المشاركة في المجلس الاستشاري دون العودة إلى الهيئة العامة للمبادرة. التزام مندوبات المبادرة بوثيقة التأسيس ملزم، ولكنهن تجاهلنّه وحوّلن المجلس الاستشاري إلى تشكيل غير واضح المعالم تحت شعار السلام وصناعته، وتجاهلن كل ما ينص عليه القرار 1325 وكل القرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة. على الطرف الآخر من المندوبات ممن لسن في تركيبة المبادرة ولا مؤسّسات لها كان هناك سيدات لا يتبنين وثيقتها، ولم يقمن بالخطو باتجاه الوثيقة التي من المفترض أنها تجمع كل من تؤمن بالديمقراطية والسلام. نتيجة هذا التشكيل غير القائم على بنود أساسية للبناء عليها، كان أداء المجلس هزلياً ومسيئاً لقضية السوريين، وخَطت السيدات مندوبات المبادرة تجاه الأخريات وتنازلن وتجاهلن قضايا متفق عليها بينما كانت الأخريات على موقفهن من الثورة».

وأكدت أن «تجاوز الوثيقة التأسيسية ومعايير المشاركة مكّن مندوبات المبادرة من البقاء في المجلس الاستشاري رغم شرط التبادل، وهذا ما يرضي السيد دي ميستورا ويساعده في تمييع قضايا المرأة المعارضة للاستبداد، كونهن لا يعترضن على أي توجيه يتم تلقيه حول عملهن من الأمم المتحدة، وأبدن إيجابية مع النساء الأخريات في المجلس اللواتي هن جزء من تركيبة النظام وسلطته وعقليته. من الأساس ليس هناك مبادئ رئيسية جدية تم الاتفاق عليها ليتم البناء وفقها لتطوير مهمة المجلس وتحقيق النتائج المرجوة، كما أنه وفق اختيار ديمستورا المناسب له يتم تغييب نقاط رئيسة في القرار 1325 والقرارات التابعة له من الممكن مطالبة الامم المتحدة بتنفيذها حتى اثناء الحرب مما سيسبب لها حرجاً. وفق هذا الحد الأدنى

من الملاحظات لا يمكن أن ينجز المجلس عملاً حقيقياً، وأدى عمل (المجلس) إلى تقزيم وتسطيح دور المرأة في صناعة السلام المستدام، بالمناداة بشعارات السلام المبهمة والشكلية وبطريقة اختياره لصانعات للسلام وفق شروط ورغبة (المجلس) ليكن مواتيات للعمل ضمن الخط العام المرسوم له، في حين يُغفل المرأة التي تعيش في مناطق خارجة عن سيطرة النظام معرّضة للعنف ولا يتم تأمين حاجاتها الدنيا الخاصة والصحية، ويتم إغفال دورها في صناعة السلام فيما إذا وصلنا إلى تلك الخطوة، القفز على الأولويات أصبح مهزلة، من قبل ديمستورا ومن قبل المجلس الاستشاري النسائي اللواتي تحول دورهن - كما يريد ديمستورا - من استشارات حقيقيات يطرحن قضايا حسّاسة، إلى شكل جميل يضيف لديمستورا إنجازاً يُسجّله له التاريخ باعتماده هيئة استشارية نسائية، وهي مجرد عنوان أو إطار مستحبّ لديه ويغطّي عجزه بمثل تلك الانتصارات».

أما رأي رولا أسد، المديرية التنفيذية لشبكة الصحفيات السوريات في المجلس الاستشاري، فهو: «يتألف المجلس الاستشاري من 12 امرأة سوريةً لديهن خبراتٌ في حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، لكن، بحكم أنهنّ تمّ اختيارهنّ من قبل الأمم المتحدة، فهن موظفاتٌ لتقديم الاستشارة بحكم فهمهنّ للواقع السوري. ولكن الفخّ الذي وقعن فيه، ويُردن إيقاع الحراك النسويّ السوريّ فيه أيضاً، أنهن يردن تمثيل الحراك النسويّ دون اختيارهنّ من الحراك النسويّ في القاعدة كممثلاتٍ عن النساء السوريات. لذا فالحراك النسويّ السوري ينشط في المستوى الثاني، بينما في المستوى الأول نستطيع أن نقول إنه ربما كان وجود النساء بعيداً عن طاولة المفاوضات يُحدث ضجّةً، ولكنه غير كافٍ لنضمين النساء بشكل حقيقيّ في المفاوضات. العمل مع القاعدة هو الأهمّ لأنه يؤسّس لحراكٍ نسائيّ أوسع، ويسهم في وصول النساء إلى مستوياتٍ عاليةٍ في صنع القرار. لكن يتم تجاهل القاعدة لحساب بعض النجاحات الصغيرة والمؤقتة على المستوى الأول. وبالتالي يبقى المستوى الثاني، فضاء المجتمع المدنيّ المتمثل بالمنظمات المدنية، ينشط في الواقع السوريّ، أما الأول فهو خارج إرادة الحراك النسويّ السوريّ ولايمثّلهن»⁹⁹.

بتاريخ 2 نيسان 2016 نظمت مجموعة من النساء السوريات في البقاع - لبنان¹⁰⁰ وقفة احتجاجية على تشكيل المجلس الاستشاري، وحملن لافتات كتبن عليها: «المجلس النسائي لديمستورا أنتن لاتمثلننا ولم تتكلمن عن مطالبنا». بينما صدر بيان عن «مركز المواطنة المتساوية» بتاريخ 29 آذار أعلن فيه التضامن التام مع المجلس إثر مؤتمره الصحفي: «نعلن

تضامننا التام مع المجلس الاستشاري النسوي؛ ونرى في هذا المجلس بحد ذاته خطوة متقدمة لمشاركة النساء في صنع مستقبل سورية؛ كما نرى في البيان محاولة متوازنة لمقاربة الوضع السوري من زاوية حقوق الإنسان بصفة عامة ومعاناة المرأة السورية بصفة خاصة..

إننا مع تأييدنا لما قام به المجلس حتى الآن؛ نرجو أن يتم العمل على تعزيز دوره وتفعيله أكثر فأكثر؛ باعتباره التمثيل الأقرب لواقع المجتمع السوري؛ وباعتباره - إضافة لتمثيلات المجتمع المدني الأخرى - يمثل الصوت العقلاني والإنساني الذي تحتاجه سورية والشعب السوري خصوصاً في هذه المرحلة¹⁰¹.

تعرضت عضوات «المجلس الاستشاري للنساء السوريات» لحملة تشهير وعنف رمزي، كشأن العديد من النساء اللواتي يعملن في الشأن العام، ورفضت ذلك العديد من النسويات السوريات، وورد في بيان اللوبي النسوي الذي نقد ما ورد في المؤتمر الصحفي للمجلس: «... ومع احترامنا العميق لنضال بعض الشخصيات في المجلس الاستشاري على المستوى السياسي والنسوي، إلا أننا نرى أن المجلس الاستشاري لا يمثل شريحة كبرى من النساء السوريات، وبالتالي لا يعبر إلا عن رؤية شخصياته فقط ومن يمثلن».

ورغم أن عمل المجلس الاستشاري ملتزم بالقرارات الأممية إلا أن إحدى عضواته ديانا جبور تحدثت بصفتها عضوة فيه داخل الأمم المتحدة في نيويورك خلال جلسة¹⁰² كانت تحت عنوان «Media advisory: Syria Women engaged in the peace talks meet in NEW YORK» بتاريخ 26 آب 2016 ومخصصة لتحدث فيها بعض عضوات المجلس، وشككت فيها جبور بالحصار الذي يمارسه النظام، وقالت: «معقول تصديق أن من يُدخل دبابه لا يستطيع إدخال دواء!؟»، وهذا متناقض مع واقع سلاح التجويع والحصار الممنهج الذي يمارسه النظام السوري على المناطق التي ثارت ضده، ورصدته ووثقته جميع منظمات حقوق الإنسان الدولية والمحلية والأمم المتحدة، وهذا يحيلنا إلى سؤال: إلى أي درجة تلتزم بعض عضوات المجلس الاستشاري بالقرارات الأممية المؤطر عملهن بها؟ وكم يستفدن من تسويق أفكارهن المطابقة لرواية النظام في المنابر الدولية؟!!

بعد مؤتمرهن الصحفي جرى تعميم كامل على عملهن في المجلس الاستشاري، وسيؤدي عدم إجرائهنّ مشاورات مع منظمات المجتمع المدني بشكل عام والمنظمات النسوية/النسائية، وبضمنها مبادرة سوريات من أجل السلام والديمقراطية، وعدم اطلاعهنّ على ما يقمن به، إلى فجوة في عملهنّ.

يجري تبديل أعضاء غرفة المجتمع من قبل البعثة الأممية في الجولات الأخرى حسب المعطيات والملفات المطروحة، أما عضوات المجلس الاستشاري فثابتات حتى الآن.

عملت غرفة المجتمع المدني في الجولة الثالثة على عدة قضايا: العمل الإنساني وضم الإغاثة والصحة والتعليم، حقوق الإنسان والدستور والعدالة الانتقالية، الاستقرار والتنمية، وعمل المجلس الاستشاري للمرأة السورية على: خطوات بناء الثقة، وعلى ثمانية محاور: المحور الاقتصادي، السياسي، الأمني، الإنساني، الاجتماعي. وأرسل السيد دي ميستورا لهن ولغرفة المجتمع المدني الأسئلة التسعة والعشرين المتعلقة بهيئة الحكم الانتقالي للإجابة عنها، كما أرسلها لوفدي التفاوض.

تقديم الاستشارات للمبعوث الأممي والخوض في ملفات التفاوض السياسية وهيئة الحكم والدستور تجعلنا ندرجها ضمن المشاركة السياسية.

حدد «المجلس الاستشاري للنساء السوريات» عمله في ست نقاط: 1- مناقشة كل القضايا المتعلقة بفحوى المفاوضات، 2- معالجة نقاط الخلاف الرئيسية في أي مرحلة وتقديم آراء وحلول وخيارات إبداعية للنظر فيها، 3- تقديم تحليل من منظور النوع الاجتماعي لكل بند من بنود المحادثات على جدول الأعمال، 4- مراجعة الوثائق والنصوص للنظر فيها حرصاً على أن تتضمن الحد الأقصى من مراعاة النوع الاجتماعي والتشميل، 5- طرح أي مسألة هامة غير مدرجة في جدول أعمال المحادثات، 6- التواصل مع ممثلي المجتمع المدني المستقل الذين تمت دعوتهم إلى المشاركة في محادثات السلام.

من نافل القول أن مشاركة المرأة في العملية السياسية، من خلال المجلس الاستشاري للمرأة السورية أو في غرفة المجتمع المدني، ليست بديلاً عن وجودهن على طاولة المفاوضات.

ملاحظاتي في الأطر المرسومة خارج وفد التفاوض للمشاركة السياسية للمرأة في العملية السياسية:

1- مع تغييب مصير الديكتاتور وأعوانه، وغموضه، في القرارات الأممية، جنيف 1 ومن ثم قرار 2245، والعملية السياسية الهشة التي لم تحرز أي تقدم في الانتقال السياسي، وطلب السيد دي ميستورا من العضوات الست الممثلات لمبادرة نساء سوريات من أجل السلام والديمقراطية في المجلس الاستشاري عدم الانحياز إلى أي من وفدي التفاوض والالتزام بالقرارات الأممية:

* يكون مسار الدور والمشاركة المشروطة من قبل السيد دي ميستورا مرسومة بعيداً عن جوهر الصراع كمدخل إلزامي لبناء الدولة الديمقراطية والسلام الدائم والعدل القائم على إطلاق مسار العدالة و محاسبة مجرمي الحرب.

* لا يمكن اعتبار قضية المرأة مجردة بالمطلق وفوق كل اختلاف سياسي، بل هي في جوهرها قضية سياسية وحقوقية، قائمة على الحرية والديمقراطية والمساواة والعدل في توزيع السلطة والموارد، وبالتالي فإن مساندة إدارة الأزمة/ إدارة الصراع، أو حل «واقعي» يعوّم النظام ويطيل عمره، لن تساهم إلا في تشويه النضال النسوي وشرذمته والحقن عليه من قبل المقهورين/ ات والمضطهدين/ ات.

* تمثيل السوريات يجب أن يكون مرهوناً بالكفاءة، وليس تمثيلاً قائماً على تركية من هنا وهناك وتخضع لدائرة ولاءات ومحسوبيات، وكذلك ليس تمثيلاً قائماً على محاصصة طائفية وقومية.

* التفاوض بين المعارضة والنظام يجري بمسارات أخرى غير المسار الرئيسي لوفدي التفاوض، وهذا سيستدعي تدوير الزوايا وتوافقات قد لاتخدم التغيير المنشود في سورية الجديدة كدولة ديمقراطية ودولة المواطنة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إن ديناميكية العلاقة والتنازلات التي تبديها عضوات المجلس بعضهن تجاه البعض الآخر هو تفرغ لتلك القيم من معناها الحقيقي، وهو ما أظهره لقاء حويجة الإذاعي عندما تحدثت عن المواطنة.

* زجّ المعارضة والمواولة أو ممثلات/ ين النظام في هذه الأطر بمعزل عن الكفاءة غير أنها تُشكل مساحة غير آمنة لمن ستعود/ يعود إلى سورية أو لمن له/ ها أهل فيها، وستكون المشاركة في الرأي بالحدود الدنيا كي لا تشكل تهديداً أمنياً للشخص، لكنها ستساهم في تصوير المشهد السياسي وكأنه خلاف ما، وليس مشروعاً ديمقراطياً مقابل مشروع استبدادي أمّني.

تجرى محاولات حثيثة لتنميط دورالنسويات/ النساء بوصفهن جوهرأ واحداً، ضحايا وعليهن دفع الذكور إلى طاولة المفاوضات من أجل مصالحة يدعونها سلاماً، في استنساخ لدور نساء خاضت بلادهن نزاعاً مسلحاً بين فريقين يريدان الاستيلاء على السلطة والموارد. نساءً أخيار يُردن السلام مقابل رجال أشرار يشعلون الحروب، فيه تمييز ضد الرجل وتسطيح لدورهن كسياسيات حرات واثرات يناهضن الاستبداد، وتشويه للبديل الديمقراطي المنشود

سورية المستقبل، واستهانة بالتضحيات الجسيمة التي دفعها الشعب السوري، لذلك لا بد من توضيح نقطتين:

1- تنميط أدوار النساء كصانعات للسلام، أي سلام وأي تسوية، من دون تفكيك الاستبداد، وإجراء انتقال ديمقراطي حقيقي، ومحاسبة مجرمي الحرب وإطلاق مسار العدالة الانتقالية، سيُنتج سلاماً هشاً وغير مستدام ولن يُنهي الصراع.

2- تعزيز دور النساء في العملية التفاوضية السياسية وفي المرحلة الانتقالية، لا يكون بوضع السياسة أو الاعتبارات السياسية خلفهن، فهذا يعني مساواة الضحية مع جلادها، بل يتعزز دورها في الطرح السياسي لما عُيِّب من نقاط وقضايا في القرارات الأممية، فمن يفصل نضال النسويات عن النضال ضد الاستبداد بكل أشكاله، هو كمن يفصل الرأس عن الجسد، فلا حقوق للمرأة من دون ديمقراطية ودولة المواطنة، ولديمقراطية من دون حقوقهن ومشاركتهن الحقيقية في تقرير مصير وطنهن ورسم مستقبله.

لقد كشفت استجابة السيد دي ميستورا لمطالب النساء/النسويات المتعلقة بإشراكهن في العملية السياسية بؤس دور المعارضة وفشلها في إشراكهن وتمكينهن سياسياً، أما النظام، فسلوكه بتعيينهن شكلائي، ولإيصال رسائل بأنه نظام حداثي داعم لحقوق المرأة، بينما الأدوار التي رُسمت في المناصب الرسمية للمرأة وللرجل على حد سواء، والتزموا بطاعتها، تصبّ وفق مستلزمات دعم حكمه وتوطيده بالحديد والنار.

في جنيف 2 بتاريخ 22 كانون الثاني 2014 شاركت سيدتان من أصل 15 عضواً في وفد المعارضة، وسيدتان في وفد النظام.

ومع تصاعد مطالبات النساء/النسويات بإشراكهن في العملية السياسية، ضم وفد المعارضة في جنيف 3 ثلاث نساء وفي وفد النظام أربع نساء من أصل خمسة عشر عضواً لكلا الوفدين. وعيّن الأسد ثلاث وزيرات من أصل 32 وزيرة في حكومته 3/7/2016 بينما خلت من أيّ وزيرة الحكومة المؤقتة التي شكّلتها المعارضة في 11/7/2016.

وقمة السريالية في سلوك النظام أتت عندما عيّن السيدة هدية عباس على رأس السلطة التشريعية رئيسةً لمجلس الشعب في 6/6/2016 بينما قوانين الأحوال الشخصية التي تحكم حياة رئيسة المجلس وحيوات النساء في سوريا كتبت بعقولة خارجة عن العصر ومستمدة من

فقه ذكوري يريد تأييد اضطهادهن وتبعيتهن، وسأتحدث عن بعض تلك القوانين بالتفصيل لاحقاً في باب العنف القانوني.

يجب أن تدفع هذه الوقائع أهمية المسلك التحرري والنهضوي المنوط بدور المعارضة في تقديم نموذج ديمقراطي يعزز من المشاركة السياسية للمرأة ويتبنى قضاياها بدلاً من تغييبها وعزلها والاكتفاء بمشاركة رمزية لها.

القسم الثاني:

أربع قضايا أساسية في كواليس القوى السياسية

1. الديمقراطية:

تقول إحدى النسويات المستجيبات إن أهم العوامل والممارسات التي أبعدت الكفاءات بشكل عام والنساء بشكل خاص هو «غياب الديمقراطية والخطاب الحقوقي داخل القوى السياسية، وهيمنة الشللية والمحاصصة الطائفية والمناطقية. والمطلوب من هذه القوى أن يكون لديها برامج سياسية داعمة لحقوق النساء الإنسانية، برامج جريئة في نقدها للتخلف والتمييز والعنف ضد النساء، مواقف غير مهادنة للتيارات الدينية، وتحتاج أيضاً إلى تخصيص نسبة للنساء في مواقع صنع القرار».

إن جوهر الديمقراطية هو الحرية، حرية الفرد وحرية المجتمع وحرية الوطن، نستطيع من خلالها تحويل المبادئ السامية لحقوق الإنسان، وحقوق المرأة كجزء لا يتجزأ منها، إلى نُظم وقواعد لتحقيق الحرية لكل الشعب من دون أي تمييز، حرية للجميع وملكيته للجميع.

تنطلق الديمقراطية من مجموعة قيم منها: مبدأ الحقوق المتساوية، الحرية والمشاركة، الكرامة الإنسانية، وتعني ضمان الفرص والمشاركة المتساوية للمواطنين، نساءً ورجالاً، وإزالة كل أشكال التمييز التي تعيق مشاركة المرأة، ولا ينفصل النضال الديمقراطي عن قضايا المرأة وحقوقها المهذورة بفعل الاستبداد بكل أشكاله السياسي والديني والمجتمعي.

إن المشاركة السياسية للمرأة ووصولها إلى مراكز صنع القرار، مؤشراً على مدى تقدم الحياة الديمقراطية في المجتمعات، وإن إقصاءها عن التأثير الفعال في عملية صنع القرار يتنافى مع القواعد الديمقراطية التي تجعل الحكم للشعب كله وليس لجزء منه، وينعكس تمكينها

السياسي على تطور المجتمع ككل، وعلى انخراطها في سوق العمل ومشاركتها الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى يُمكنها من صنع السياسات والتأثير فيها لإزالة المعوقات الدستورية والقانونية التي تعيق حياتها ودورها.

إن إطلاق شعار الديمقراطية، من دون أي نضال في أجل تحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين في المشاركة والإجراءات والممارسة والآليات والنتائج، تجعل للقوى السياسية أو الأحزاب بنية سلطوية ذكورية هدفها فقط الوصول إلى السلطة والهيمنة على مقاليد الحكم. ونستطيع أن نصف الحزب بأنه ديمقراطي فعلاً، إذا ولد من عمق المجتمع وتبنى خططاً للتغيير ونظاماً إنسانياً يتيح للنساء المشاركة السياسية المتساوية وصنع القرار في كل الهياكل والمستويات، ويضع حقوق المرأة وكرامتها وألوية وسببلاً للنهوض بالمجتمع. أحد الأدوار الهامة التي يجب أن يلعبها الحزب السياسي هو تكوين الرأي العام وتعبئته وتمثيله وتوجيهه، وذلك من خلال الاتصال مع المواطنين والمواطنات والتعبير عن إرادة الشعب، عندئذ يحصل على الشرعية.

ونأمل في سورية الجديدة، بعد الخلاص من نظام الاستبداد، أن يقوم التنافس بين القوى السياسية الفاعلة في المجتمع للوصول إلى السلطة من خلال نهج سلمي لا ينكر الآخر ولا يهمله. تقول إحدى المستجيبات: «الديموقراطية مصطلح عام فضفاض إذا لم تعطه جوهرًا. ما شكل الديمقراطية؟ وما لونها؟ وما هو أسلوبها؟ إن لم يكن لها محور رئيسي هو تحرير المرأة فهي ليست ديمقراطية، الثورة السياسية التي لا تسعى إلى تحرير المرأة ليست ديمقراطية. عندئذ ستشارك المرأة سياسياً في تلك الأحزاب وبقوة».

لم يكن للنخب السياسية المؤمنة بالتغيير الديمقراطي أي دور في إحداث القطيعة مع الاستبداديين السياسي والديني والثقافة المجتمعية السائدة، لا يقاس نجاح الثورات بالإطاحة بحاكم مستبد فقط، بل ببناء مشروع للتغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي وخلق بديل ديمقراطي. للأسف حصرت النخب السياسية التي تصدرت المشهد رؤيتها بمفهوم عام مفاده، أن تفكيك الاستبداد السياسي فقط كعطل عام لطاقت المجتمع سيؤدي بالضرورة إلى حصول المرأة على كل حقوقها أوتوماتيكياً، وهذا كان خطأً جسيماً وقعت به، بل على العكس، أدى تناغم بعض القوى السياسية التي تصدرت المشهد، مع الاستبداد الديني الذي فرضته القوى السلفية المتحكمة على الأرض في المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام، إلى أثر مدمر يقوّض دور المرأة في هذه المرحلة المفصلية من تاريخ سورية.

تتمركز السلطة وصناعة القرار في القوى السياسية التي تصدرت المشهد، بيد شخص أو مجموعة صغيرة، غالباً ما تكون النساء مستبعدات، ومع الانشطارات المتتالية للقوى السياسية تكررت منهجية الإقصاء، فبعد انعقاد أي مؤتمر أو اجتماع تأسيسي ينبثق عنه هيئة أو لجنة ما للمتابعة والتنسيق تتخذ القرارات والمواقف وتُهمَّش دور الهيئة العامة، ما يجعلها خارج دائرة الفعل والقرار. عزز هذا السلوك انعدام الثقة بين الأفراد الموجود أصلاً بسبب عقود الاستبداد والدولة الأمنية.

أغلب القوى السياسية التي تشكلت خارج الوطن أقصت النساء السياسيات والثائرات اللواتي كان لهن دور في الثورة، أشار إلى هذه النقطة أحد المستجيبين من السياسيين القدامى: «قبل التحول للصراع المسلح بدأت المرأة السورية تفرض نفسها بقوة، لكن للأسف فإن هذا السياق قد انقطع، أما المعارضة الخارجية فيجب النظر إليها كهيئة مؤقتة لا يمكن أن تطور مشاركة المرأة خاصة مع وجود ثقل للجماعات الإسلامية». وبشكل عام أجمع جميع المستجيبين للأسئلة، نساءً ورجالاً، على أن القوى السياسية لم تبذل أي مجهود لاجتذاب الناشطات للانخراط في العمل السياسي، وما بُذل لم يتجاوز حدود الرغبة في إعطاء انطباع بالانفتاح والحدثة وخاصةً أمام المجتمع الدولي، ولم يكن توجهاً منهجياً هدفه تفعيل دور المرأة بما يتناسب ودورها الفعلي في الثورة والمجتمع.

تحدث أحد المستجيبين عن أن «الجماعات السياسية وبفعل المنظور الذكوري، يمكن أن تُمسك بناشطات نساء، لكنني أقول إنها ليست هي المشكلة فقط بصراحة، أنا أعتقد أن هناك مشكلة أعمق: لا يكفي أن تأتي النساء ونعيّنهن في الجماعات السياسية والهيئات السياسية، نحن أمام إرث جعل المستوى الثقافي والمعرفي عند النساء والقدرة على الانخراط في مسائل المجتمع أكثر محدودية من مستوى انخراط الرجل، هذا حقيقي لا نريد أن نخفيه أبداً. على سبيل المثال: عندما يجري الحزب دورة لكوادره تجدين 50 شخصاً بينهم امرأة أو اثنتان أو ثلاث، أصلاً عبر تاريخ الأحزاب في سورية تجدين بين أعضائها نسبة لا تتجاوز 10% من النساء إلا في حالات محدودة جداً مثل بعض المنظمات اليسارية التي ظهرت في السبعينيات والثمانينيات كان فيها تمييز ونسبتهم أعلى قليلاً، إن النسبة المتدنية لمشاركة النساء رسخت الفكرة الذكورية عند الأحزاب، وللأسف سأحدث عن تجربة، عندما وسعت تكوينات المعارضة باتجاه النساء في كل الحالات التي شاهدت فيها حضوراً للنساء كانت مشاركتهن قليلة ونسبة الجيدات منهن كانت قليلة، وأستطيع أن أتحدث عن مقاومة لوجود النساء في أهم

تكوينين: الائتلاف، وهيئة التنسيق. مضى علينا سنتان ونحن نقاتل في الائتلاف من أجل أن نقوم بتوسعة نسائية، لأنه من العار أن يقول أحد عن نفسه إنه يمثل الشعب السوري ويدعو إلى دولة ديمقراطية، ومن أصل 104 أعضاء هناك 5 نساء فقط، هناك ممانعة تأخذ أشكالاً مبطناً لتوسيع حضور النساء ولا أحد يستطيع أن ينكر ذلك، نحن بحاجة فعلاً إلى أن نطرق أبواباً، نخترع طرقاً ووسائل جديدة تعزز دور المرأة ومكانتها في المجتمع وفي مؤسسات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية عبر إنهاض مستوى النساء. وما أقوله ليس بمعنى الإدانة بل بمعنى التوصيف، هذا الوضع المتدني لا يجوز أن يستمر، يجب أن يرتفع ويحتاج إلى عمل داخل الجماعة النسائية من جهة دون عدا مع الطرف الآخر، وإلى عمل من طرف المجتمع عموماً، الذي هو مجتمع ذكوري، حتى يعطي هذه الفئة ما تستحقه، وبحكم مطالباتها يعطيها الدور حتى يكون هناك مشاركة حقيقية من النساء والرجال. ما لم نفعّل شيئاً في هذا الطريق أعتقد بأنه ستكون لدينا مشكلة كبيرة. كان يمكن للثورة أن تساهم في حل هذه المشكلة، ورأينا ذلك في الواقع العملي عندما شاركت المرأة في بداية الثورة كيف تحولت مدينة مثل دوما من مدينة شديدة الذكورية إلى مدينة إنسانية فيها رجال ونساء، بينما الشكل الوحشي لها أنها مدينة ذكورية مغلقة، في دوما لا يحق للمرأة أن تتكلم أو أن يراها أحد ولا حقوق لها أصلاً دون حقوقها البيولوجية الأساسية».

صحيح أن نسبة المشاركة السياسية للمرأة كانت ضعيفة، لكن بعد الثورة وعند تأسيس هيئة التنسيق والمجلس الوطني كان هناك مشاركة ملحوظة، ولكن الممارسات البعيدة عن الديمقراطية، والشللية واحتكار القرار والإقصاء والتهميش والأداء البائس - أدت إلى انسحابات واسعة من النساء والرجال. أما ما تحدث عنه المستجيب الأخير من ضعف الإمكانيات للنساء المشاركات فهذا دور الأحزاب في إعداد كوادرها، نساءً ورجالاً، وتمكينهم السياسي. وبالنسبة لمدينة دوما التي تحولت من مدينة ذكورية إلى مدينة إنسانية بداية الثورة، وبعد أن أحكم قبضته عليها «جيش الإسلام» ومارس سلطته الاستبدادية على سكانها، عادت النساء إلى التظاهر عام 2015 أمام مقراتهم مطالبات بالإفراج عن المعتقلين، واتّهمن زهران علوش بالمستبدّ والشريك في الحصار والتجويع، وردّدن: «برّا برّا... الظالم يطلع برّا - بدنا المعتقلين - الغوطة ما بدها ظلام... لا زهران ولا بشار دوما ما بدها ظلام¹⁰³ - وين رجالك يادوما؟ بالتعذيب يا دوما - إنتو الشبعانيين ونحنا الجوعانيين»¹⁰⁴. إنّ خلوّ المظاهرات من الرجال مردّه «ليس لعدم وجود معارض لزهران سوى من النساء، بل للصعوبات التي

تلاحق الرجال في حال تظاهروا، إذ يجري تعميم أسمائهم على حواجز جيش الإسلام، ثم يتم اعتقالهم¹⁰⁵. وماتزال الانتهاكات والممارسات القمعية مستمرة بعد اغتيال زهران علوش.

إحدى الممارسات التي أدت إلى انسحاب النساء ذوات الكفاءة هي المحاولات التي بُذلت لإبعادهن عن مصدر القرار، حين أدرك بعض الرجال على اختلاف توجهاتهم الفكرية أن هذه المرأة أو تلك تمثل نداءً قوياً للمهيمين على القرار بفعل خبراتها وملكاتهما القيادية.

قالت عضوة في الائتلاف: «لم تكن هناك مساحة للنساء ليرزن كقيادات، وعندما تكون المرأة في منصب صنع القرار قوية وقادرة أن تُحدث فرقاً، كانوا يحاولون تحطيمها، أو منعها من الوصول إلى أماكن كهذه، ويأتون بشخصيات ضعيفة يكونون قادرين على السيطرة عليها. وإذا شعروا أنها خرجت عن السيطرة كانوا يحاربونها ويحاولون إبعادها عن المكان. القصة لها علاقة بإرث ثقافي واجتماعي تأثروا به، ويحتاج إلى عمل كبير كي يتغير، وهناك جهد يجب أن تبذله النساء أنفسهن كي يثبتن وجودهن ويخضن نضالاً حقيقياً كي يكن موجودات في العمل السياسي»، وعند سؤالنا المتعلق بماهي العوامل والممارسات التي تُبعد الكفاءات داخل القوى السياسية بشكل عام والنساء بشكل خاص؟ أجابت: «تُشكل ضدها حملة مناصرة في أي عملية انتخابية تخوضها حتى لا تصل إلى أي مكان تستطيع أن تصنع فيه قراراً، وبصراحة أكثر هناك محاربة من القوى الإسلامية، فبعضهم يرى أن المرأة لا يجوز أن تقود أو أن تكون في مكان قيادي بل عليها أن تبقى تابعة، وهناك قوى علمانية بعقلية ذكورية، لا تؤمن بقدرة المرأة على القيادة، بالطبع هناك شخصيات تحاول أن تدعم المرأة، ولكن يبرز عامل آخر وهو عامل المنافسة، وفي المناخ الديمقراطي عندما تجري الانتخابات غالباً الرجل ينتخب الرجل، والمرأة أصلاً لا يوجد تمثيل يدعم وجودها، وأعدادهن كأربع أو خمس نساء لا تُحدث فرقاً».

تطرقت إلى النقطة الأخيرة نفسها عضوة مستقلة من المجلس الوطني السوري: «إن مشكلة النساء أنهن يدخلن إلى القوى السياسية أو يخضن الانتخابات متفرقات ولا ينشطن ككتلة، لقد حاولت تحقيق ذلك في مؤتمر الرياض الأخير وقبل الانتخابات، لكن ذهبت العديد منهن إلى كتلتهن، وبعض المستقلات رفضن، وبقيت أنا وناشطة أخرى، الأمر لم ينجح». ويرأي أنها نقطة مهمة، النشاط ككتلة يمنحهن فرصة أقوى في العمل السياسي، وهو ما تقوم به الكرديات في حزب الاتحاد الديمقراطي PYD، أو عندما يُشكلن حزباً سياسياً تقوده النساء بالتساوي مع الرجال، أي أن يكنّ في متن التأسيس والمشاركة، ويدخلن في الهيئات أو

الاتلافات بقوة، وهذا لم يحصل بعد الثورة، أما أعدادهن القليلة داخل الكتل وعدم حملهن الأجندة النسوية، فلا تُمكنهن من إحداث فرق، لا بإدراج حقوقهن ولا بزيادة أعدادهن ولا حتى بالفوز للحصول على مواقع متقدمة، إذا لم يتحالفن معاً، ومع قوى وشخصيات داعمة لهن. أما في مؤتمر الرياض فما جرى طبيعي، فالعضوة التي أتت بتمثيل لكتلتها لا يمكنها إلا الالتزام بها، إضافة إلى أن العديد منهن لم يعملن معاً قبل المؤتمر. وعن تجربتها في المجلس الوطني وأسباب استقالتها تقول المستجيبة السابقة: «إن العقلية التي تدير العمل السياسي تهيمن عليها فكرة السلطة، فالرجل الشرقي يعتقد أنها ملكه فقط بشكل حصري، هكذا تربي في بيته، بناءً على ذلك هم يريدون شخصيات يديرونها، وفي المقابل لا يرغبون بإظهار ذلك أمام الرأي العام، وهذا يتطلب نساء يستطيعون إدارتهن بالطريقة التي تخدم المصلحة العليا التي رسموها بأنفسهم، هناك نساء لا يمكن إدارتهن بسهولة، ليس لأن النساء لا تجيد العمل المنظم، على العكس هن منظمات جداً، لكن العمل المنظم له قوانين وقواعد، وهو ليس إدارة الناس ولكن إدارة العمل نفسه، لذلك لم يجذبوا أحداً للعمل معهم، بل على العكس غادرت العديد من الناشطات المجلس، وأنا واحدة منهن. لقد أرسلت استقالتي بتاريخ 17/3/2012 من المطار، بعد أن غادرت الاجتماع، من المصائب التي شهدتها فيه، وهو اجتماع عقد بعد تأسيس المجلس من أجل تشكيل لجانه وجسمه السياسي، وذلك بسبب، أولاً، غياب الشفافية، ففي ذلك الاجتماع، وجدنا في كل لجنة هناك مدير جاهز، أنا كنت في اللجنة الإعلامية وكان حاضراً حوالي أربعين إعلامياً وإعلامية، وقف أحدهم وقال: أنا المدير الإعلامي وأرغب في التعرف عليكم، فقلت له: عرفنا عنك وعن عملك الإعلامي! وأضفت: يُفترض أن ننتخب بأنفسنا المدير. المشهد نفسه تكرر في لجنة العلاقات الخارجية وفي الهيئة المالية، تعاملوا مع الناس وكأنهم كومبارس، لقد رفضت ذلك. ثانياً، وجدت أن للمجلس تمويلاً ضخماً، وسألت عن مصادر التمويل وطالبت أن يسجل المجلس كمنظمة غير حكومية، وأن تدخل أموال المتبرعين إلى صندوقه، ولجنة مالية مستقلة تقوم بمراقبة هذا الصندوق، وبعد أن أنهيت حديثي بدأت الاضطرابات ضدي، وذلك لأنني جابهت «[فلان]¹⁰⁶ فهو مقدس بالنسبة لهم، كيف أسأله عن كفاءته الإعلامية وأطالب بالمراقبة والمحاسبة، وجدت أنهم لا يرحبون بالأمر التي طرحتها، فاستقلت فوراً».

تحدثت د. بسمة قضماني عن تجربتها السياسية وانسحابها من المجلس الوطني السوري خلال مؤتمر عُقد لإطلاق هذا البحث، وتضمّن عرضاً لتجارب نساء سياسيات من مختلف

الدول بتاريخ 21-22/11/2016: «تشكل المجلس من تحالف قوى سياسية مختلفة بما فيهم الإخوان المسلمين، كان هناك استراتيجية لإظهار وجه معتدل علماني في الواجهة، في لحظة ما كان النقاش بين سبعة أعضاء اختيروا للمكتب التنفيذي، ويريدون اختيار العضوة الثامنة، إما أنا أو تدخل علوية، استفدت من التحفظ على الشخصية العلوية وتم اختياري في المكتب التنفيذي». وأضافت: «بعد بضعة أشهر من مشاركتي في المجلس الوطني صارت عملية عسكرية الثورة وبدأت تتوالى الانشقاقات عن الجيش، كان علينا التعامل معها كأمر واقع، وضعت أنا وربما فليحان مجموعة نقاط للتعاون والتنسيق مع الجيش السوري الحر (رياض الأُسعد)، دافعنا بشدة للذهاب إلى الريحانية والحوار معهم، وفرضنا ذلك على المجلس بعد نقاش ساخن، ربما كانت معهم، وما تم الاتفاق عليه والمحاولة لتنظيم العلاقة مع الجيش الحر نُسِف في اليوم الثاني. ركّز الإخوان المسلمون على ملفين: العسكري والإغاثي، كان من الممكن أن يكون الخيار العسكري تحت مظلة وطنية، وهذه القضية الجوهرية هي التي أدت إلى إخراجي من المكتب التنفيذي، والتي لم يقدها الإخوان فقط، إنما كان هناك تحالف من قوى أخرى، في إحدى المرات قال لي أحدهم: إلى أين أنت ذاهبة؟! أنت تتدخلين بأهم ملف وهو الملف العسكري. كانت الإنذارات والتحذيرات تأتيني بين الكواليس، ابتعدي عن هذا الملف أفضل لك، وحتى لحظة التصويت الذي جرى فيه إخراجي من المكتب التنفيذي، قال لي أحدهم، وبشكل جانبي: استقبلي! هذا أفضل لك لتحفظي كرامتك».

في المقابل، أشادت بعض النساء بتجاربهن الحزبية القديمة النشأة، وتحدثن عن التشجيع الذي يقدمه الحزب وأعضاؤه لهن، وعن المشاركة السياسية للمرأة في كل المستويات الحزبية. لكن للأسف لم نرأي دور لتلك الأحزاب والقوى، أو نُخبها، التي أصبحت جزءاً من التحالفات الحالية، في تعزيز المساواة، وكأن بعض النخب الديمقراطية استقالت من دورها ومهمتها.

يعتقد بعض السياسيين والسياسيات أن غياب المشاركة السياسية المنظمة للحقوق والنسويات هو المشكلة، وفيه يكمن الحل، بينما المشكلة هي فصل الحقوق عن السياسة والديمقراطية والمواطنة، أما بداية الحل فهي معرفة أشكال الاضطهاد والتميز الدستوري والقانوني للمرأة، والعمل من أجل إنهاء الاضطهاد والتمييز.

عند وجود النسويات في الكتل السياسية تبرز مشكلة إدراج حقوقهن في الأدبيات السياسية للكتلة، تقول إحداهن: «في الاجتماع الذي سبق مؤتمر هيئة التنسيق، كنا خمس نساء من أصل أربعين شخصاً، قاتلتُ من أجل إضافة مادة تتعلق بحقوق المرأة في الورقة الأولى للهيئة،

وقبول هذا بالاستهزاء والسخرية من بعض الأعضاء، وقالوا لي: أنت لاتتحدثين إلا عن حقوق المرأة، رغم أنها مادة واحدة فقط! الكل كان رأيه أن الوقت غير مناسب لهذا الموضوع».

وفي سؤالنا لنسوية أخرى كانت إحدى النسوة الثلاث، من أصل (14) شخصاً، اللواتي دُعِين إلى المشاورات التي جرت في عمان قبل تشكيل الائتلاف الوطني: لماذا لم تطالبن وترشحن نساء أخريات للمشاركة؟ أجابت: «لقد طالبنا بذلك، ولكن بعد الاجتماع لم نعرف ماذا حدث، ثم أتت الدعوة إلى قطر، كانت الأمور مرتبة تقريباً بالنسبة للمدعوين/ات، وبعد تشكيل الائتلاف بأشهر قليلة جمّدتُ عضويتي، وطالبت بزيادة التمثيل النسائي شرطاً للعودة عن تجميد العضوية، ودعم طلبي هذا العديد من الأعضاء، وحدثت توسعة نسائية وأصبح عددنا خمس بعد أن كنا عضويتين فقط، لكن ذلك لم يكن كافياً، طالبت بالثلث لكنهم لم يستجيبوا».

رغم أن غالبية القوى السياسية ذكرت في أدبياتها الديمقراطية والمواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات دون تمييز على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو المذهب، والالتزام بالمواثيق الدولية وشرعة حقوق الإنسان، وتفرد المجلس الوطني السوري بتجريم كل أشكال الاضطهاد والإقصاء والقهر والتمييز على أساس قومي أو طائفي أو بين الجنسين في «المشروع السياسي» له، وخصص حزب الاتحاد الديمقراطي PYD بنوداً متعددة من أجل حرية المرأة وردت في برنامجه السياسي، في وثيقة تحت عنوان «البيئة الاجتماعية للمجتمع السوري»¹⁰⁷، لكن سلوك تلك القوى تجاه العنف والقمع والانتهاكات التي مورست بشكل عام، و ضد النساء بشكل خاص، كان مختلفاً، فمثلاً تجاهلت هيئة التنسيق الوطنية حالات القمع والتجنيد الإجباري للقاصرات التي مارسها حليفها السابق حزب الاتحاد الديمقراطي PYD، قبل أن يجمّد عضويته فيها بتاريخ 2016/1/8، عبر ذراعه العسكري في المناطق التي يسيطر عليها، وضرب الأخير بعرض الحائط كل ما ورد في أدبياته عن حرية المرأة، وفصل بين انتهاكات ذراعه العسكري في المناطق التي يسيطر عليها، ومشاركة عضواته السياسية والاجتماعية، وصمت الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة عن الانتهاكات والعنف والتمييز التي ارتكبتها المجموعات السلفية المسلحة ضد النساء بشكل عام والناشطات بشكل خاص، في المناطق التي تسيطر عليها، بل إنه في العديد من المراحل اعتبرها جزءاً من الثورة.

النساء اللواتي شاركن في هياكل الحراك الثوري التي تشكلت مع بداية الثورة، مثل لجان

التنسيق المحلية، والهيئة العامة للثورة، واتحاد تنسيقيات الثورة، وضمن الكتل السياسية الحالية، يتحدث عن فرق بين التجربتين: الأولى، لم تكن النساء موجودات فقط من البدايات، بل كنّ أساساً أو من أساس البدايات، أي كنّ مؤسّسات، أما الثانية فكانت تجري دعوة عدد قليل منهن بعد انتهاء المشاورات والتحضيرات وكتابة الأوراق التأسيسية، وهي سمة عامة انتهجتها أغلب النخب في التشكيلات التي ظهرت بعد عام 2011.

يغلب الطابع العصوبي على تلك المشاورات، ويستخدمون النساء لاحقاً كواجهة ظهور للعمل السياسي، وليس كديناميكية فاعلة.

معظم القوى السياسية التي تصدرت المشهد، يحكمها المنطق الأبوي والموروث الاجتماعي، ويعتقدون أن السياسة والأمور المصرية هي من اختصاص الرجل، معظم السياسيين الحاليين على اختلاف توجهاتهم يؤطرون دور المرأة بصورة نمطية، ولا يثقون بقدرتها على المبادرة والمساهمة بوضع البرامج والمشاريع التي يحتاجها الجسم الجديد، عدد قليل من المستجوبين، نساءً ورجالاً، أشار إلى خشية البعض من عدم محافظة المرأة على السرية، إن احتاج العمل إلى السرية.

شكك بعض المستجيبين/ات بدور نائبة الرئيس الذي اعتمده بعض الكتل السياسية، وصنّفوه ضمن سياسة التزيين، قال أحد المشاركين السابقين في هيئة التنسيق: في إحدى المرات عُينت سيدة نائبةً للمنسق العام لأنها كانت موجودة وليس لأنها الأفضل، لاهي طورت أدواتها، ولا الهيئة استفادت من هذا الاختيار.

بعض النساء اللواتي ينتمين إلى حزب العمل، من المستجيبات، أكدن عدم شعورهن بالإقصاء، بل كن جزءاً من البدايات وشاركن في كتابة الأوراق التأسيسية، لكن يُعلّن، إن حدث غياب للمرأة فبسبب عدم فعاليتها.

لكن إحدى المعتقلات السياسيات والقيادية في حزب العمل، تحدثت عن تجربتها: «حزبي يساري علماني، لا يفرّق بين المرأة والرجل، ومع ذلك فإن النساء لم يستلمن مركزاً قيادياً طوال فترة العمل السري، وحتى عام 2000 أصبحت عضوة في المكتب السياسي، عندما يكون هناك موقف سياسي أشعر أن النقاش لا يكون موضوعياً، بل نقاش كواليس، وأنا من طبيعتي لا أعرف أن أعمل في الكواليس، أقول رأبي وأمشي، فإن أعجبهم فلا بأس، وإن لم يعجبهم فإنني أمشي أيضاً، وأعترف أن هذا فشل في شخصيتي، لقد كانوا يرتبون الأمر قبل أن

أدخل»، وما قَصَدَتْهُ هنا في كلامها عن «نقاش كواليس»، عندما استوضحنا ذلك، أي عندما يكون هناك حشدٌ باتجاه فكرة ما، أو الرغبة في إنجاح اسم/ أسماء في الانتخابات.

وعما يدور في الكواليس تحدثت سياسية أخرى: «الرجال دائماً يعملون في الكواليس ثم يطلبون من النساء الحضور لمناقشة هذا الموضوع. إن النقص الذي أراه في المرأة أنها لا تنتبه إلى بعض المواضيع، فهي دائماً تعمل بنية صافية ولا تعمل حسابات لكل تلك الكواليس التي تحدث، فلذلك لا تعلم إلا والرجال قد ناقشوا الموضوع وأحضره منتهياً، وأن عليها فقط أن تعلم بالقضية، يجب على المرأة أن تخرب الدنيا فوق رؤوسهم، ويجب عليها أن تعود وتناقش الموضوع من بدايته، أو تعلن أنها لا تؤيد وتانسحب، إن المرأة الواعية تخرب الدنيا حتى لو كانت وحدها في الحزب، ولكن المرأة التابعة تقول: أنتم ناقشتم ف«خلص!» أنضم إلى رأيكم! وهذا خطأ كبير، فمن البداية يجب أن توصل نفسها إلى مستوى ألا يُناقش أي موضوع دون وجودها، عليها أن تثبت نفسها».

سواءً أطلقنا عليها اسم كواليس أو مطابخ فهي تحمل الوظيفة نفسها، وغالباً إن لم نقل دائماً تُستثنى من حضورها النساء، في نقاش جرى مع أحد الباحثين السوريين وهو مهتمٌ بالمشاركة السياسية للمرأة، أشار إلى التالي: «كل السياسة في كل العالم تجري في الكواليس، إن النظرة المثالية بأن السياسة شيء يجب أن يتم في العلن هي جزء من المشكلة. فالنساء تعاملن مع السياسة بمثالية، وهذا تم تفسيره في أطر العمل الحزبي على أنه سذاجة أي عدم كفاءة. هذا الفارق بين المنظور الواقعي والمنظور المثالي يجب أن يأخذ حيزاً أكثر من النقاش لأنه إحدى آليات الإقصاء التي يمارسها الرجال، بأن يُلزم النساء بالمثالية السياسية، ثم يتصرفون عكس ذلك».

إن نقاش الكواليس/ المطابخ جزء لا يتجزأ من العمل السياسي، والمستجيبتان السابقتان نموذجان يعكسان النقيضين، الأولى ترفض نقاش الكواليس، والثانية تريد «أن تخرب الدنيا فوق رؤوسهم» إن تم إقصاؤها، وتدعو النساء إلى رفض أي قرار لم يتم نقاشه في حضورها.

ويعكس سياسة الإقصاء ردُّ أحد أعضاء هيئة التنسيق سابقاً والعضو الحالي في الائتلاف جواباً عن السؤال: لماذا يجري إقصاء النساء عن المطابخ السياسية التي يتشكل فيها القرار، فقد تردد في البداية قبل الإجابة، وانزلق في تعليق تمييزي: «هن يكتفين بمطبخ البيت»، وبعد أن لمس إصراري على معرفة السبب تحدث بشكل واضح عن هذه السياسة المتبعة في إقصاء

النساء: «لأن هذه المطابيح تحتاج إلى صقور، فالصقور تذهب إليها، النساء لا تذهبن، وهذا متوافق مع طبيعة التنظيمات السياسية ومع طبيعة المشاكل التي بداخلها، وهذا ليس غريباً، طبعاً المفروض أن يكون هذا جزءاً من المعالجة، ولكن ليس على أساس أنه يجب أن تكون هناك امرأة في المطبخ، تحتاجين إلى عضو في هذا المطبخ حتى لو كان امرأة، الأمر متعلق بمواصفات العضو وليس بجنسه. هذه المطابيح عادة هي مطابيح لأخذ قرارات، للأسف النساء عموماً هن أبعد عن اتخاذ قرارات داخل هذه المطابيح، وتحدثنا عن المواصفات العامة لمشاركة المرأة، على أنها مشاركة هشة وضعيفة، لا يورث هذا الزخم الكبير، ليكن في المطبخ الذي يتخذ قرارات حاسمة تتعلق أحياناً بالمستقبل». هذا الحكم التمييزي والعنف الرمزي تجاه جنس بأكمله أطلقه سياسي مصنف على أنه ديمقراطي وعلماني، نستطيع من خلاله قراءة حجم الاستلاب لأفكار وثقافة مجتمعية تضطهد المرأة وغير قادرة في العمق على رمي تلك الأفكار الموروثة وبناء حالة تحررية.

معتقلة سياسية أخرى من حزب العمل، إبان عمله السري، تحدثت عن تجربتها الحزبية وعن وضع المرأة في السياسة، واعتبرت أن «السياسة تُخرب، وتضع مبادئ الإنسان التي يحملها على المحك، العصبيات التي تتشكل بعيداً عن الكفاءة، والمشروع الوطني الكبير الذي كنا نحمله، دفعني إلى الحذر والانتباه من أن يستغلني أحد، فأنا لأريد أن أكون جندياً صغيراً لقيادة لا أثق بها بشكل مطلق، منذ أن بدأت الثورة أردت الانخراط السياسي العلني المنظم، رغم صعوبته في ظل الاستبداد، في كيان نصنعه أنا ومجموعة من الرفاق مبني على الكفاءات وعلى مشروع يحتاجه الوطن، بنيت ثقتي على رجل وليس امرأة، وهو لم يلعب هذا الدور، لعبه آخرون، لم أرتح إلى طريقة تعاملهم ولا أفكارهم. تجربتي السابقة علمتني أنه إذا أردت العمل في السياسة فعلياً أن أكون مع أناسٍ ديمقراطيين يسود بينهم الاحترام، لا المسايرة، ويعرفون كيف يطوِّرون طاقتهم». وأضافت: «كيف تبين حزباً علنياً قوياً في ظل الاستبداد والخوف من البطش والاعتقال، الذي لا أريد أن يتكرر معي؟ وماهي التنازلات التي ستقدمينها؟ وكيف سنبنى الثقة في ظل الخوف؟! القصة معقدة وصعبة».

أكدت إحدى المشاركات منذ بداية تشكيل هيئة التنسيق: إن عدد النساء اللواتي كن موجودات قليل جداً بسبب خوفهن من الاعتقال، كان تهميشهن غير ممكن بسبب حضورهن السياسي وقوة شخصياتهن، ومع ذلك انسحب لاحقاً من الهيئة بسبب استفراد البعض بالقرارات وتهميشهن.

تقول إحدى الناشطات الشابات: «بعض الصدمات تأتي مع كبار السن الذين يرون في كل الأجيال الأخرى تجارب بدائية مقارنة بخبراتهم المتراكمة». أو ينظرون إليها «كصغيرة» عندما اشتغلوا في السياسة، كما روت إحدى المستجيبات: «قيل لإحدهن في أحد الاجتماعات: «كل هذا الأمر يصدر منك؟ عندما كنا نجتمع مع والدك كنتِ «هالقد قدك!» إشارة إلى صغر سنها آنذاك».

بين التغيب والاحتكار الذكوري للعمل السياسي وابتعاد النساء عن العمل المنظم فيه ضمن تلك القوى، أكد جميع المستجيبين للبحث، نساءً ورجالاً، أن ذلك سيؤثر على حقوقهن في سورية الجديدة. من هذه النقطة تحديداً كان النشاط الحثيث للنسويات ومطالبتهن بوجود فعال للنساء على طاولة المفاوضات وفي كامل العملية الانتقالية، فكلها مراحل مهينة للجمعية التأسيسية التي ستضع الدستور، وإذا لم تكن المرأة حاضرة في المراحل السابقة، فلن تكون حاضرة في الجمعية التأسيسية، وبالتالي سوف يكون دستوراً لا يضمن حقوق النساء أو المساواة الجندرية.

2. النظرة النمطية:

قال أحد السياسيين القدامى من المستجيبين: «مازلنا نعتقد في أعماقنا أن الأمور المصيرية والحاسمة يجب أن تكون من نصيب الرجل، ولن يتبدل ذلك الاعتقاد بسهولة، هو بحاجة إلى نضال المرأة ذاتها، وبحاجة أيضاً إلى ثقافة مختلفة».

كان للثائرات دور هام في صناعة القرار في الميدان، تمرّدن على العقلية الذكورية وتخطّينها منذ بداية الثورة، وما قاله أحد نشطاء اللجان لرزان زيتونة عن سمعة اللجان التي «تقودها النسوان»، والأدوار النمطية التي كانت تُكلّف بها المرأة من خياطة وفنون منزلية، تجاوزته النساء في بعض التنسيقيات وبعض المناطق، وبنّت منصات عبّرت عنها وعن الثورة، لكن بعد عسكرة الثورة بدأ الإقصاء التدريجي لها ولدورها يتكسر في المجالس المحلية حتى وصل إلى التغيب الكامل، وحدد الذكور دور الظل للنساء أي بعيداً عن صناعة القرار، على سبيل المثال ما جرى في المجلس المحلي لمدينة «الزبداني»، كان يجب أن تتصدى له النخب السياسية التي تطرح نفسها بديلاً ديمقراطياً، وخاصة تلك التي تحكمت بناصية القرار السياسي للثورة وتصدرت المشهد، بدل أن تراقب بسلبية تامة الممارسات التمييزية والقمعية

التي فرضتها القوى المسلحة المتطرفة التي سيطرت على أماكن مختلفة في سورية، ففي منطقة دوما، على سبيل المثال، كان للنساء دور بارز خلال الثورة، وأسّس فيها أكبر تنسيقة نسائية «نساء دوما الحرة»، وأطلقن هتافاً لحث الرجال على الخروج في المظاهرات: «يارجال دوما هبوا.. ويوم الجمعة لا تتخبّوا!»، يُكتب على جدرانها اليوم عبارات مثل «تبرّجك وتعطّرك آخر النصر»، «تبرّج المرأة يسيء للمجاهد»¹⁰⁸. بالطبع أتى ذلك في سياق ما دفع باتجاهه النظام عندما صفّى السلميين من الثائرين/ات قتلاً وتهجيراً واعتقالاتاً، وأفرج عن معتقلين سلفيين جهاديين من سجن صيدنايا في حزيران 2011 كان لهم دور حاسم في أسلمة الثورة، ومطاردة الناشطين/ات وخطفهم ودفع غالبيتهم إلى الخروج من المنطقة التي يسيطرون عليها، إضافة إلى التحالفات التي أبرمتها بعض القوى السياسية مع قوى مسلحة جهادية سلفية تخوض حرباً دينية، ولا تعبر على الإطلاق عن تطلعات الشعب السوري إلى إقامة دولة ديمقراطية. فحُماة الأدوار الجندرية الأبوية من النخب السياسية لا يرون مشكلة في اعتبار تلك المجموعات السلفية الجهادية جزءاً من الثورة مادامت تصوب بندقيتها تجاه النظام، وهي التي جاهرت بعنائها للديمقراطية وفرضت أنماطاً متخلفة من أجل إخضاع المجتمع بشكل عام والنساء بشكل خاص، وتصرفت كحامية للنظام الأخلاقي في المنطقة التي تسيطر عليها، وقسمت الفضاء الاجتماعي إلى داخل وخارج، خاص وعام، نستطيع أن نطلق على تلك الممارسات: (وأدرمزي للمرأة).

كما عزّز وساهم خطاب الحرب وتحالفات تلك القوى السياسية في تقوية الموقف الذكوري وتهميش دور المرأة، ويحاول الخطاب الأممي تأطير دور المرأة كصانعة سلام، أي سلام وأي تسوية، وعزل دورها وقضيتها عن التحرر الوطني.

نظر البعض إلى عالم السياسة على أنه عالم تقهّم ومغالبة، عالم مليء بالصراعات والمواجهة لا يناسب طبيعة المرأة، يذكر أحد المستجيبين من خلال تجربته الشخصية في بداية تأسيس «المنبر الديمقراطي» أنه حصل خلاف بين أعضاء قيادته الذكور، كانت النتيجة ابتعاد القيادات عن العمل سريعاً، ويعتقد هو، أن سبب انسحاب السياسيات من العمل السياسي عند أول مشكلة هو «الشخصية الانسحابية» التي عبرت عنها، كما أفاد، المحللة النفسية كارين هورناي (Karen Horney) بـ«الشخصية المستقيلة» (Resigned Personality)، وهي شخصية غير توافقية مع طبيعة العمل السياسي، ويضيف أيضاً، إن العمل السياسي يحتاج إلى طبيعة شخصية خاصة، يسمونها في علم النفس شخصية من نوع A، وهي شخصية شديدة

الطموح ولديها حب البروز ومستعدة للمقاتلة من أجل غايتها، وحسب رأيه إن أغلب النساء لا يمتلكن هذا النوع من الشخصية، ويشير إلى أن أهم الصعوبات التي تواجهها السياسيات داخل القوى السياسية هي طبيعة المرأة نفسها، الأمر الذي برأيه تجاوزته المرأة الغربية وتغلبت فيه على هذه العقبات.

ويرى البعض أن سبب كثافة عمل المرأة ضمن منظمات المجتمع المدني، وخاصة بعد الثورة، أنه يلائم طبيعتها، إذ لا مشاحنات بين الأعضاء والعضوات، خدمنيّ والعلاقات فيه أفقية ومرنة وليست رأسية أو عامودية، غير تنافسي، أقل ضجيجاً من حيث المهاترات والإساءات والتشهير.

إن اللجوء إلى سمات معينة لوصف طبيعة شخصية النساء بشكل عام يدل على تمييز واضح ضدهن، وتنميط أدوارهن وردود أفعالهن النفسية والاجتماعية، هو التزام بالمعايير المرسومة اجتماعياً حسب الترتيب الجندري الأبوي الذي يفرض تراتبته وهرميته، تخضع فيه النساء لأدوار جندرية مرسومة بدقة شديدة، طالتها عبر عقود طويلة من التهميش، مدعومة بقوانين تمييزية.

إن تصنيفاً كهذا من بعض النخب السياسية، يقيّم عالم السياسة على أنه غير مناسب لطبيعة المرأة وأن المرأة الغربية تجاوزته (تمييز على مستويين)، عكس دورها في منظمات المجتمع المدني، يعيدنا إلى جوهر قضية المرأة، حيازة السلطة والهيمنة والسيطرة على النساء، حيازة مكانة مرتفعة... إلخ. تصنيف رسمته بدقة المجتمعات البطريركية، دور الذكور الذي يصلح لممارسة السياسة حيث: الشجاعة، حب المنافسة، الطموح، الميل إلى تحليل الأمور، القدرة على المواجهة، مواجهة الصعاب والتغلب عليها، القوة، التسلط، السيطرة، الثقة بالنفس، تحمّل المسؤولية، التفوق، الاستعداد للمخاطرة، القدرة على تحمل الضغوط، القيادة... إلخ، مقابل الطاعة، القناعة، الهدوء، التضحية، الحنان، التحسس لحاجات الآخرين، العاطفية، التسامح، القناعة... إلخ.

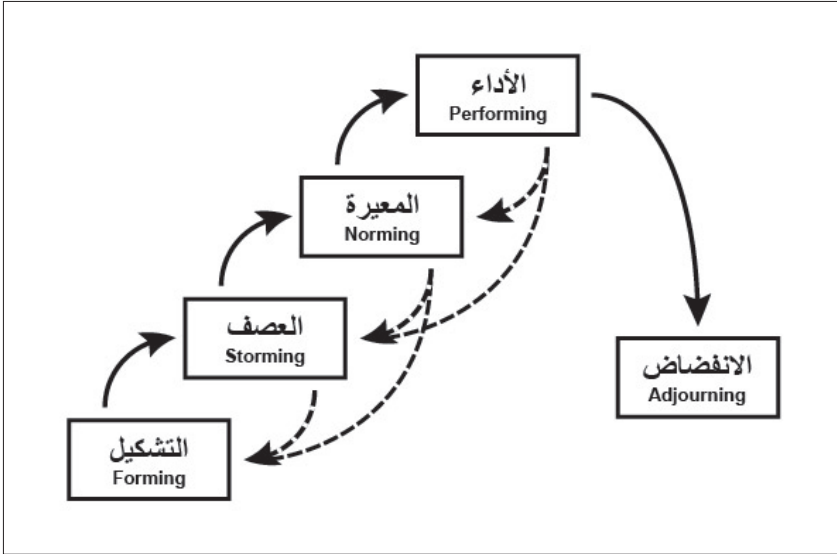
النظرة النمطية: تصنيف رسمته المجتمعات البطيركية

طبيعة الذكر	طبيعة الأنثى
الشجاعة	التضحية
حب المنافسة، المواجهة	الحنان، التحسس لحاجات الآخرين
الطموح، التفوق	القبول بالخطأ / النصيب، القناعة
القوة	الطاعة، التهذيب، اللياقة
القدرة على اتخاذ القرارات	التردد، سعة الصدر، التمهل في معالجة الأمور
القدرة على الاحتمال	اللطف
التنظيم في التفكير الميل إلى تحليل الأمور	العاطفية
التسلط، القدرة على إمساك زمام الأمور	الخضوع
الميل للاستقلالية	التكيف مع متطلبات المجتمع

ويغيبُ عمّن يعتبر أن انفضاضهن (مرحلة التفكك والانسحابات) - دون أن يرى كامل المشهد، فالانسحابات طالت النساء والرجال على حد سواء - هو نتيجةً طبيعية لخلل ما في تركيبتهن الشخصية، ويتجاهل أن عملية التنمية والتطور في حياة أي فريق أو مجموعة من حيث النضوج تمر بخمس مراحل وهي¹⁰⁹:

1. التشكيل: وهي مرحلة كسر الجليد والتعارف. يقوم أعضاء الفريق باختبار موقعهم في المجموعة وحدودهم، وطرح الأسئلة على أعضاء الفرق الأخرى للمقارنة. في هذه المرحلة يبدأ الفريق بتأسيس قواعد أساسية محددة ولكن فضفاضة.
2. العصف: تتميز هذه المرحلة بالصراع إذ يبدأ أعضاء الفريق بالنقاش والجدال والمناظرة، وتجربة نصح بعضهم البعض ومحاولة الانتقال إلى أدوار قيادية، في هذه المرحلة يبدأ التسلسل الهرمي للفريق بالتبلور.

3. المعيرة: تبدأ المجموعة بالعمل معاً بشكل أكثر فعالية. هناك شعور بالعمل الجماعي والانتماء إلى المجموعة. هذه المرحلة هي بداية التماسك.
4. الأداء: في هذه المرحلة تكون هيكلية المجموعة والتسلسل الهرمي والمعايير محددة في مكانها. يركز الفريق على تحقيق الأهداف وفعالية المجموعة. هذه مرحلة مهمة إذ تدل على نضوج الفريق.
5. الانفضاض أو الانسحاب: تستعد المجموعة لحل نفسها أو التفكك، إما لأن الأهداف قد أنجزت أو لأن الأعضاء بدؤوا بالاختلاف والصراع من جديد.



لا يوجد هناك خط زمني محدد لعملية تطور الفرق أو مهلة محددة لكل مرحلة، فهي ليست منفصلة بعضها عن البعض الآخر بحدود واضحة وصريحة. في الواقع إن بعض المجموعات قد تنخرط بأكثر من مرحلة في الوقت ذاته، فعلى سبيل المثال، قد يمر فريق بمرحلة العصف (المناقشة والجدال) خلال فترة الأداء، قد ينتقل الفريق من العصف إلى الانفضاض، وإعادة التشكيل. لهذا يمكننا القول إن تطور الفرق هو عملية عضوية مرنة تختلف من فريق إلى آخر. وبالتالي لا علاقة علمية على أساس الجنس بتطور حياة الفريق أو المجموعة.

أحد المستجيبين من الكتلة الديمقراطية داخل الائتلاف شبه الأحزاب والكتل السياسية بأنها مثل الباص: «يدخل فيه الناس من الباب الأمامي، نساءً ورجالاً، ويخرجون من الباب

الخلفي، من يبقى فيه هم المجموعة التي لها إيمان عقائدي أو الحراس، أي سائق الباص ومعاونه، هي حلقة دوّارة لأن أمراض الجماعة السياسية كامنة فيها، ولم تستطع أن تتجاوزها دائماً، وبالتالي هي عنصر طارد للمميزين، الذين لا يدخلون في القوالب الجاهزة، والمميزون نوعان: جيّد، وسيّء».

بعد عقود الاستبداد الطويلة، لم يختلف تعاطي بعض الكتل السياسية المعارضة، عن تعاطي النظام الاستبدادي الشمولي، في استخدام وجود المرأة في مواقع «صنع القرار» شكلاً تجميلياً، بل امتد ذلك ليشمل إسناد حقائب نمطية لها، فبعد أن أتمت الحكومة المؤقتة تشكيل كل الوزارات، اخترعت وزارة الثقافة وشؤون الأسرة ليجدوا مكاناً للمرأة، وهي قصة معروفة، حسبما تشير إحدى المستجيبات، نهج التفكير هذا استمر خلال التشكيلين الوزاريين، ورسخت الثانية منهما تحاصص المكونات السياسية والطائفية والقومية لوزارات بعينها.

تتقاطع مشاركة المرأة في تشكيل الحكومتين مع ما أشارت إليه إحدى المستجيبات في حادثتين منفصلتين حصلتا معها، الأولى في مؤتمر لحوار الأديان عقد في سويسرا، قال أحد الحاضرين الذي ينتمي إلى تنظيم الإخوان المسلمين، وأمام عدد من ممثلي الدول: «لا يوجد كرسي سياسي أو كرسي عسكري للنساء، النساء عندنا للتعليم والتربية»، والحادثة الأخرى جرت في مؤتمر عقد قبل ثلاث سنوات في جنيف، وبحضور مندوب وزارة الخارجية السويسرية، فقد قال له أحد رجال الدين: «اعلموا، أنه إذا كانت النساء على طاولة المفاوضات فإن سورية ذاهبة إلى الجحيم».

أشار باحث إلى أن الفرق بين المعارضة السياسية، وأنظمة الاستبداد، فيما يتعلق بالتعاطي مع المشاركة السياسية الرمزية للمرأة هو «بشيء واحد وجوهريّ: قوى المعارضة تملك مؤسسات «خاصة» أي أنها لا تملك سلطة عامة على المجتمع، ويمكن لمن شاء أن ينتمي لهذه المؤسسات وللمن شاء أن يتركها، بينما مؤسسات الأنظمة هي مؤسسات عامة وذات سلطة، لذا هي تستبعد النساء عن مكان وسلطة من المفترض أن تمثلها بحقها في المواطنة أولاً. الشيء الآخر يتعلق بأن الظروف التاريخية التي عاشتها قوى المعارضة، لم تكن بأي حال ظرفاً مثالية أو مدنية تستطيع عبرها استيعاب الطاقات النسائية».

عضو آخر في الائتلاف رأى أن السبب المهم هو «أن الكثير من القوى التقليدية والشخصيات الليبرالية العلمانية لم تتمكن من القطع مع المنظومة المفاهيمية والأدوات الفكرية التي رسختها سلطة الاستبداد على مدى عقود».

ناشطة أخرى اعتبرت أن «المشاركة السياسية للمرأة ليست قراراً، إنما هي نتيجة تنمية وثقافة وتعليم تركز هذا المفهوم وتضعه على طاولة العمل، وفي ظل أنظمة الاستبداد التنمية صفر، وحمل العقل الذكوري الذي تربي في ظلها الأعراف والتقاليد نفسها التي تنكر على المرأة العمل خارج الأعمال النمطية. لذا في مجتمع مريض لا يمكن استثناء المرأة من التأثيرات الفكرية التي يحملها، وكل الممارسات فيما يخص العمل المدني أو السياسي هي صورة مكررة عما يحمله هذا المجتمع. نحتاج إلى عمل جدّي وحقيقي للوصول إلى المشاركة الحقيقية الفاعلة».

باحث آخر لم يختلف رده عن رأي الآخرين: «غالب أفراد المعارضة عاشوا في مجتمع ذكري مستبد خارج المنزل وداخله، فلا يمكن أن نتوقع منهم، مهما ادّعوا قريباً من الديمقراطية وحقوق الإنسان، التخلي عما عايشوه وخضعوا له عقوداً وربما العمر بأكمله».

ناشطة شابة قالت: «نحن بحاجة إلى إنضاج أكثر وأكثر للتجربة الديمقراطية التي نطمح إليها، فليس بالسهل؛ خاصة مع الشرائح العمرية التي تطغى على المعارضة، الانتقال السريع من ذهنية إلى ذهنية أخرى، وهذا لا ينطبق على قضية مشاركة النساء فحسب، بل على العديد من القضايا، منها مثلاً مشاركة جيل الشباب مشاركة فعّالة، وهو الجيل الذي أشعل الثورات وخاض غمارها».

وأضاف أحد المستجيبين من الخبراء الاقتصاديين أن مردّ ذلك إلى «ترسخ ثقافة محافظة تجاه المرأة، وبسبب أن النظام أفرز معارضة تُشبهه حتى الآن، والاتجاهات التي تختلف عن هذا لا تلقى الدعم، والأهم طغيان الإسلام السياسي على معظم نشاط المعارضة وعلى النشاطات الإغاثية وعلى المدارس والتعليم في المخيمات وخاصة في تركيا... إلخ».

إحدى النسويات قالت: «لأن الحياة الديمقراطية والخطاب النهضوي هما الغائب المشترك عند الاثنين». لم يختلف كثيراً ردُّ إحدى الميسّسات: «أنا برأيي المعارضة السورية تملك أمراض النظام نفسها: موضوع الإقصاء، المساومات غير الأخلاقية، موضوع المحاصصة بداخل التنظيمات، وهذا الشيء معروف يعني ليس سرّاً يخفى. المحاصصة ليس فقط الطائفية، محاصصة على كل المستويات، الحزبية، الفئوية، المناطقية، العشائرية، إذا كنت تريد... المحاصصة موجودة حتى في هيئة التنسيق وليس فقط في الائتلاف، ونعرف كيف تجري هذه المحاصصات دائماً قبل الانتخابات، في الكواليس أو تحت الطاولة. هذه المساومات على

المحاصصة هي نفسها عقلية النظام، تجدونها ضمن المعارضة، ومن ذلك إقصاء النساء عن مراكز، عن المشاركة، أو عن مراكز صنع القرار».

أحد المستجيبين رفض المقارنة وقال: «كلا إنها مختلفة وليست من القيمة نفسها، رغم السلبات المحيطة بوضع النساء في المعارضة السياسية وحتى في منظمات المجتمع المدني، أنا أعتقد أن هناك شيئاً جوهرياً وأساسياً، هن نساء مُحْتَفَظ بكرامتهن داخل المؤسسة السياسية وهذا مهم، وحيث حضرن لا يستطيع أحد بالفعل أن ينتهك حقوقهن، بخلاف مؤسسات النظام، الذي انتهك سمعة عدد منهن وشهرهن ثم طردهن».

تزاحم المكونات والكتل للاستحواذ على الحصة الأكبر داخل الكتل السياسية جعل تمثيل المرأة السياسي في آخر سلم الأوليات. كل ذلك جعل العمل فيها عبارة عن محرقة، رددت ذلك عدد من المستجيبات، ولم يقتصر الأمر على انسحاب واستقالة عدد كبير من السياسيات داخل تلك الكتل، بل جعل المساعي الحثيثة التي خاضها البعض لإقناع سيدات بالترشح لوزارات في الحكومة المؤقتة صعبة جداً.

وفي سياق الحديث نفسه عن العقلية التي شكلت الحكومة المؤقتة، وعزوف النساء عن المشاركة، ذكر أحد المستجيبين من أعضاء الائتلاف: «قلنا لهم في اجتماع الهيئة العامة: حكومة ستتشكل باسم الائتلاف لا يوجد فيها نساء!، هددناهم أننا لن نوافق عليها، طبعاً بعد ذلك شكلناها وضممنا سيدة إليها». وأضاف: «لقد تحدثت مع زميلات عملت معهن من أكثر من خمسة عشر عاماً، ولكن جميعهن رفضن»، لكن، خلال اللقاء مع المستجيب نفسه المصنف على أنه ديمقراطي وعلماي، انزلق إلى طرح تمييزي تجاه المرأة: «قلت لزوجتي: أحضري قلماً وورقة، وطلبت منها أن تكتب اسم عشرين سيدة تعتقد أنهن جديرات بأن يصبحن وزيرات أو رئيسات وزراء»، في إشارة واضحة إلى أنه لا يوجد هذا العدد!

إذاً، التهديد أتى أكله، بإضافة سيدة واحدة يكون الوضع مقبولاً وعادلاً تجاه تمثيل المرأة ومحققاً للمساواة!

عدسة بعض النخب لا ترى أن هناك عشرين امرأة كفيّة تستحق أن تكون وزيرة أو رئيسة وزراء، بينما يوجد ذكور كثر يصلحون لهذه المهمة، هذه البنى الذكورية العميقة، سنتطرق لها في الجزء المتعلق بالعنف - العنف الرمزي.

تعليل ضَعْف وجود النساء ضمن القوى السياسية بسبب انعدام الكفاءة، هو خطاب تمييزي

واضح، فباستثناء الفترة الديمقراطية القصيرة في تاريخ سورية بعد الاستقلال منذ عام 1946-1958، لم يُتَح لأي تنظيم العمل السياسي المنظم في شروط صحية، فالاعتقال والملاحقة الأمنية لم تتوقف منذ عقود وماتزال، أنهكها وأضعفها وقلَّ عدد أعضائها، نساءً ورجالاً، لم يكن بإمكانها نسج عمق اجتماعي، ولم تُجرِ نُخبُها مراجعاتٍ ونقداً للتجربة، العدد الأكبر منهم مازال في المشهد السياسي، بالعقلية نفسها ويعملُ بالأدوات والآليات ذاتها، فإذا كنا نتحدث عن الكفاءة في العمل السياسي فالنساء والرجال متساوون فيها أو بدرجات منها.

ضمن التكتلات الائتلافية، أي التي تجمع بين أحزاب ذات مرجعيات أيديولوجية وثقافية مختلفة ومتناقضة، تدفع الكتلة ذات الحضور الوازن والأكثر تأثيراً ممثليها من النساء والرجال إلى المقدمة، كجزء من صراعها على مزيد من النفوذ والتأثير. أشار إلى هذه الفكرة عدد محدود من المستجيبين/ات، أحدهم عبّر عنها بطريقة حضر فيها الموروث الذكوري: «يدفعون المرأة إلى الموقع ليس لأنها امرأة، بل لأن صوتها محسوب على رجل آخر»، بدل أن يقول لأن صوتها محسوب على كتلة ما.

لم يقتصر التزاحم على الحصاص والمقاعد بل دخل في إطار الشكل، تقول إحدى القياديات في الائتلاف: «عندما كنت نائبة رئيس الائتلاف في بدايات الفترة، كنت أقول لهم دائماً، وخصوصاً في ظل مؤتمرات أصدقاء سورية والمؤتمرات الكبيرة والمهمة، كنت أشعر ونحن نسير كوفد أن الرجال يتسابقون، وكنا نزاحم بعضنا في المسير، ولأن خطوة المرأة صغيرة تصبح موجودة في الأخير»، وتضيف: تكرر ذلك أيضاً أثناء انعقاد مؤتمر جامعة الدول العربية عام 2013، وتؤكد قيادية أخرى في الائتلاف، أن ذلك حصل معها عدة مرات، يضربون بعرض الحائط البروتوكولات الدبلوماسية في سبيل التزاحم.

حتى في مفاوضات جنيف 2، تقول إحدى المشاركات في وفد التفاوض: رُجِحَتْ من البدايات بملف الإغاثة، وعندما اعترضت على تسليمي الملف نفسه في جنيف 2، كان الجواب: إذا لا تريد مسك هذا الملف فلن يكون لك وجود هنا، رجال كثير يريدون هذا المكان في الوفد، وتضيف: «نحن موجودات في هذا المكان وخطفنا دوراً واشتغلنا سياسة واشتغلنا بملفاتنا، ولكننا اشتغلنا سياسة، ولكنهم وضعونا في أذهانهم ضمن هذا الإطار»، وأكدت أيضاً أنه لم يسبق أن ترأست امرأة أي وفد في الائتلاف، وفي إحدى المرات كان ذلك ممكناً، ويفترض أن تُلقِي كلمة، فحدث نزاع وأخذ ورد حتى لا تتراأس الوفد امرأة وتلقي هي الكلمة، وختمت جملتها قائلة: «هذا من ضمن عقليتهم الرهيبة التي هي فعلاً بحاجة إلى معالجة».

تجربتان مختلفتان عرضتهما عضوة أخرى في الائتلاف وفي كتلة الديمقراطيين تحديداً، فقد كُلفت مرتين برئاسة وفد، لكن التكليفين أُلغيا: الأول لأسباب مادية وكانت زيارة لتونس عندما أراد وزير خارجيتها إعادة فتح السفارة، والثاني لم تستطع هي السفر لأسباب تتعلق بإقامتها.

أما نائبة الأمين العام في هيئة التنسيق، المستقلة، والعضوة في حزب العمل الشيوعي، فتروي تجربتها: «في غياب الأمين العام للهيئة وأثناء لقاءاتنا الدبلوماسية، حكماً أكون رئيسة الوفد باعتباري نائبة المنسق العام، ويقع على عاتقي التعريف بأعضاء الوفد، ولمرتين، أحدهم يقوم بالتعريف عني ويشعر بالكلام، وفي المرتين وبعد انتهاء اللقاء، أقوم بتبنيه، ويرد: لا تلقي بالاً.. هذه شكليات! قلت له: لا، بل عقلية، وفي المرة الثانية حذرت من تكرارها معي، لأنني سأقاطعها خلال اللقاء ولو كان مع...».

أشارت إحدى النسويات، من تيار بناء الدولة، إلى حادثة حصلت معها أثناء زيارة لها للائتلاف الوطني عام 2015 تحدثت فيه عن دور النساء وتمثيلهن: «فقالوا لي: لا ينقصنا، نحن هربنا من نساءنا... وهاهاها!». وتضيف: «أصلاً لغاية الآن، الرجال لا يفهمون العمل السياسي بشكل جيد حتى نفهمه كلنا معاً، أعتقد أن وجودنا - نحن النساء - على الساحة السياسية هو حق يجب أن يؤخذ لا يُعطى، وعلينا النضال، وجزء من نضالنا داخل قوى المعارضة هو العمل على هذا الموضوع».

أحد المستجيبين لأسئلة البحث وهو ينتمي إلى الإسلام السياسي قال: «بالنسبة للبيئة التي أنتمي إليها ما تزال هناك خصوصية العلاقة قائمة حتى عندما يضمنا مجلس مشترك، تميل النساء إلى «الوتوتة» حول ما يخصهن، وينطلق الرجال في أحاديثهم، المشترك العام قليل، وعندما تُستدعى النساء تُستدعى بالإقناع». وأضاف: «أنا أعيش في حزب سياسي فيه الكثير من النساء، المشكلة أنهن لا يشعرن بمشكلة، والمشكلة أنني عندما أحرضهن على الشعور بالمشكلة ومواجهتها يعتبرنني محرضاً».

في المقلب الآخر، عند بعض النساء المنخرطات في التشكيلات السياسية، نرى تنميماً من نوع آخر عبرت عنه إحدى النسويات المستجيبات: «هناك رفض لموضوع حقوق المرأة بين كثير من السياسيات لأنها تشعرُ بانتقاص، أنا عندي تجربة مع إحدى السيدات السياسيات التي رفضت رفضاً مطلقاً المشاركة في أي نشاط نسوي، لأنها تعتقد أن فيه انتقاصاً من مكانتها السياسية».

تميّز ضد النساء، على مستوى آخر، عبرت عنه معتقلة سياسية منتمية لحزب العمل سابقاً: «إبان العمل السري، وبعد اعتقال زميل لنا، تخفينا هرباً من الاعتقال في بيت زميلة لنا، كانت هي صلة الوصل بيننا وبين الحزب، طوال الوقت كنا نأكل البيض المقلي والمعكرونة فقط، في أحد الأيام فتحنا الثلاجة فوجدناها مليئة باللحم، فقلنا لها: «معقول لديك كل هذا اللحم ونحن نأكل المعكرونة؟! فقالت: هذه للشباب. كنا أربع سيدات متواريات نأكل المعكرونة والبيض المقلي، لكن اللحم أتت من أجل الشباب». وتضيف: «نعم، هناك شيء في العمق، الشباب مفضلون عنا نحن النساء، يجب أن نطعمهم ونغذيهم، ونحن نأكل ما تيسر، هذا انعكس على زيارة أهالي لنا في المعتقل، البيت الذي لديه ولدان رجل وامرأة في السجن، يُقدّم للشباب بالآلاف الليرات والمرأة تُستثنى من أي شيء، وربما لو استطاعوا أن يأخذوا منا أي شيء ليعطوه للشباب فلم يكن لديهم أي مشكلة».

عبرت إحدى المستجيبات بأسى عما وصل إليه التمييز في الائتلاف الوطني، وقالت: «أحد انتقاداتهم لي أنني لا أصوم، علماً أن هناك رجالاً أكثر لا يصومون، ولكن بالنسبة لهم لا مشكلة في عدم صوم الرجال، أحد الأسباب لعدم انتخاب زميلتنا نائبة للرئيس هو أنها «درزية»، وانتخبوا إحدى العضوات لأنها محجبة، ومع احترامي لها ولكن في وقتها لم يكونوا يعلمون عنها شيئاً، قال لي أحدهم مستهزئاً: لا تترشحي لهذا المكان لأن هناك محجبة ستترشح له ويمكن أن تخسري! كان معه حق، لو قالوا لي: هي أفهم منك في السياسة ولهذا نريد انتخابها، كنت تفهمتم الموضوع، أوكد لك أن هذا الموضوع هو من أهم الصعوبات التي نواجهها وأصبح للأسف مناحاً عاماً، أقول لك أنا السنية غير المحجبة أشعر أنني أقلية وليست الدرزية أقلية، لأن هناك كثيرين يطالبون بحقوقها ولا أحد يطالب بحقوقهم، وهذا ليس كلاماً طائفاً بل توصيف حالة». ما ذكرته المستجيبية السابقة ورد على لسان زميلتها التي لم تنجح في الانتخابات: «هناك أطراف داخل القوى السياسية كانت ضد مشاركتي والسبب هو الخصومة السياسية، وأنا مصنفة على أنني ديمقراطية وعلمانية، جماعة السلمية ودرزية، فهاتان الصفتان تستدعيان الحرب الشعواء، وأنا شخصية قوية لا يمكن لأحد أن يفرض عليّ رأياً أو موقفاً، خسرت في الانتخابات لأن الكتلة التي تدعمني عددها قليل جداً، بينما القوى الإسلامية الأخرى أكبر بكثير وهي ليست على استعداد لتدعم شخصاً علمانياً. للأسف الموضوع الطائفي موجود وحاضر في بعض القوى السياسية، لكن في المقابل الكتلة التي دعمت ترشيحي سابقاً داخل الائتلاف دعمتني فيما بعد لأستلم ملفاً مهماً وحساساً وهو حقوق الإنسان خلال مفاوضات جنيف 2».

من المعوقات الاجتماعية التي تؤدي إلى ضعف مشاركة النساء أيضاً هي المسؤوليات الملقاة على كواهلهن في المنزل ورعاية الأطفال، أشارت إحدى المستجيبات للبحث إلى أن الكثير من القرارات والجلسات الحوارية تجري عادة خارج غرف الاجتماعات، في المقاهي وفي لقاءات ذات صبغة اجتماعية، لا تستطيع المرأة مواكبتها بحكم مسؤولياتها، وتحديث عن تجربتها الخاصة إحدى السياسيات: «عندما تزوجت وأنجبت (عام 1979)، لم أكن أعلم أن زوجي ينتمي أيضاً إلى حزب العمل، مرحلة العمل السري، في 1978 عندما كنا نوجد أنا وهو في أي لقاء حوار، كان حضوري أكبر من حضوره، بعد أن أنجبت ابنتي أصبح بيتي له الأولوية في حياتي، بينما هو كان متفرغاً للعمل السياسي، أنا تراجعته وهو تقدم، أنا لا أستطيع أن أترك ضيوفاً في المنزل لألتحق باجتماع حزبي، فهذا الموضوع غير مقبول اجتماعياً، أما هو فيستطيع، من هنا أصبحت القيادة كلها رجال». وأضافت إحدى النسويات المقيمة في إحدى دول الجوار إلى معوقات اجتماعية أخرى تواجه الناشطات: «أهل الشابات الموجودات في الداخل السوري لا يسمحون لهن بالسفر مثلاً ولا يستطعن حضور الورشات، وهن فاعلات ويشغلن شغلاً رائعاً».

3. الكوتا:

يعد نظام الكوتا، أو تخصيص حصص للنساء بنسبة لا تقل عن 30%، إحدى الآليات المقترحة في المؤتمر الرابع العالمي للنساء، في بيجين عام 1995، كإجراء مرحلي مؤقت وصولاً إلى المناصفة، يعالج المعوقات التي تعيق مشاركتهن وتمثيلهن السياسي نتيجة للتهميش والإقصاء التاريخيين المزمين لهن، وتعدّ فرصة وصولهن إلى مراكز صنع القرار ضعيفة نتيجة العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يفرضها المجتمع الذكوري المتسلط على حيواتهن في الفضاءين العام والخاص، وحتى القضاء على المعوقات وتمكينهن، اعتبرت الكوتا إجراءً إيجابياً مؤقتاً تجاههن.

والتمكين بمعناه العام هو إزالة كل السلوكيات النمطية في المجتمع والمؤسسات التي تنمط المرأة ودورها وتضعها في مراتب أدنى.

والتمكين السياسي لا يعني فقط بناء المهارات وتنميتها في النظم القائمة، بل يعني أيضاً تبنّي

بناء سياسات وهياكل مؤسساتية وقانونية تمنع اللامساواة والتمييز، لينعكس في الفكر واللغة والممارسة في القانون وأمامه، ليؤمن لهنّ تكافؤ النتائج، ينطبق هذا على المؤسسات والأحزاب. هناك عدد من أنظمة الكوتا وأبرزها:

الكوتا الدستورية: وهي الكوتا المنصوص عليها في الدستور لمقاعد المرأة في مجلس الشعب (البرلمان).

الكوتا القانونية: وهي الكوتا المنصوص عليها في قانون الانتخابات لمقاعد المرأة في مجلس الشعب (البرلمان).

الكوتا المعتمدة من قبل الأحزاب السياسية عبر لوائح الترشيح.

أنواع الكوتا:

الكوتا المغلقة: وتحدد فيها مقاعد مخصصة للنساء ولا يحقّ لهنّ الترشح خارجها. الكوتا المفتوحة: وتختار فيها النساء أن يترشحن على نظام الكوتا أو خارجها، وبالتالي يمكن لهنّ تجاوز نسبة الكوتا المخصصة لهنّ. كوتا الحد الأدنى: وتحدد فيها نسبة الحد الأدنى لمقاعد النساء، ويستطعن فيها تجاوز النسبة المذكورة.

كوتا الحد الأعلى: يحدد فيها الحد الأقصى لمقاعد النساء، ولا ينجح فيها إلا صاحبات الأصوات الأعلى بين المرشحات.

الكوتا الاختيارية: وهي الكوتا التي تفرضها الأحزاب على لوائحها، ويجب فيها وضع أسماء النساء في القوائم الحزبية بمواقع قابلة للفوز، ولا يتم قبول القوائم الانتخابية من قبل اللجان الحزبية لاختيار المرشحين إلا إذا كانت مطبقة فيها الكوتا.

تطبيق الكوتا في هياكل بعض القوى السياسية الحالية على مقعد نائبة للرئيس/المنسق العام والمكتب التنفيذي، يحتاج إلى التزامات وإجراءات تتلزم معها:

*الوثائق والبيانات للقوى والأحزاب بمثابة الدستور لها، تعرض فكرها ورؤيتها وسبل تحقيقها، وأي حزب أو كتلة ما تطرح الحرية والعدالة والديمقراطية والمواطنة وتناى بنفسها عن حقوق المرأة والعدالة الجندرية أو تعتبرها قضايا غير سياسية أو في مرتبة أدنى من قضايا أخرى، هي ببساطة أحزاب لا تحمل فكراً تحررياً وترفع شعارات فارغة من المحتوى.

* ضمان وجود المرأة في كل هياكل الحزب واللجان.

* إعداد قائمة بأسماء المرشحات بحيث لا يتنافى تطبيق الكوتا مع مبدأ الانتخابات

الديمقراطية التنافسية في عملية إسناد السلطة لأي هيكل من الهياكل السياسية والإدارية.

* ضرورة اعتماد مبادرات متممة للكوتا ومتصلة بها طويلة الأمد لبناء القدرات وتطوير

المهارات، بهدف تمكين النساء من أجل تقلد مناصب قيادية حتى في غياب الكوتا.

* توعية الأعضاء بشأن أهمية المشاركة السياسية للمرأة في القيادة وضمن كل الهياكل.

* تعتبر المؤتمرات الحزبية أهم فعالية تقيمها الأحزاب، لذلك من المهم وضع استراتيجية

وآلية تتيحان أن تحضرها النساء مناصفة مع الرجال.

* تأسيس مكتب/ لجنة للمرأة داخل الحزب، هدفه/ ها: تعزيز مشاركة المرأة في الحزب،

المساهمة في تطوير سياسات الحزب، وضع قضايا النساء ومصالحهن على جدول الأعمال

وفي البرامج السياسية، التشبيك مع أعضاء الحزب، توعية الأعضاء وتدريبهم على المساواة

بين الجنسين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، تنسيق نشاطات وندوات بين عضوات الحزب،

دعم المرشحات للانتخابات والتواصل مع الناخبين والناخبات داخل الحزب وخارجه، وبناء

تحالفات مع المرشحين للانتخابات لدعم المرشحات، تقديم استشارات للحزب وأعضائه

فيما يتعلق بحقوق المرأة، توسيع قاعدة الحزب واجتذاب أعضاء وعضوات جدد.

لقد وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دليلاً للممارسات الجيدة للنهوض بالمشاركة

السياسية للمرأة «تمكين المرأة من أجل أحزاب سياسية أقوى»¹¹⁰، وهي تجمع ما بين:

إصلاح المؤسسات السياسية، تقديم الدعم للنساء الناشطات في الأحزاب وضمن الهياكل

الحزبية وخارجها، دعم النساء المرشحات والمنتخبات لمناصب رسمية، اعتماد استراتيجية

خلال الدورة الانتخابية، فترة ما قبل الانتخابات، فترة الانتخابات، فترة ما بعد الانتخابات.

صدر عن المبعوث الأممي السيد ستيفان دي ميستورا بتاريخ 24/3/2016 أثناء مباحثات

جنيف 3، وثيقة بشأن النقاط المشتركة بين النظام والمعارضة، تضمن أحد بنودها: «ستتمتع

النساء بالمساواة في الحقوق وفي التمثيل العادل في جميع المؤسسات وهياكل صنع القرار

بنسبة تمثيل تبلغ على الأقل 30% أثناء المرحلة الانتقالية وما بعدها»، أتى هذا البند نتيجة

للمطالبة الحثيثة للنساء/ النسويات بضرورة إدراجها.

سألنا المستجيبين والمستجيبات السؤال التالي: تُطرح الكوتا كتميز إيجابي مؤقت

لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة، وسيلةً لتجاوز عقود التهميش الطويلة التي مورست عليهن والمعوقات الكثيرة لمشاركتهن السياسية، ما رأيك؟

استخدم عدد من المستجيبين للبحث جملاً عبرت عن عدم التأيد لمبدأ الكوتا: «عملية خداع وأداة لتكريس الهيمنة والسيطرة»، «تحت ستار إعطاء فرصة للنساء غير المؤهلات لدخول منافسة مع الرجال»، «حضور كرتوني أي دون مهام وصلاحيات»، «لن تحل المشكلة»، «تكريس لـ «دونية المرأة»، «لا تتفق مع المساواة»، «تستخدمها بعض القوى لتوحي بشيء من التمييز والتقدم والديمقراطية»، «عدم ديمقراطيتها»، «قد تفرز نساء غير كفوءات»، «بالطبع لا أحد يتحدث عن رجال غير أكفاء. ومن اعتبرها قضية خلافية وغير ديمقراطية، أقر بأنها إجراء لا بد منه حتى ترسخ ثقافة مجتمعية تؤمن بقدرتها وكفاءتها وبحتمية وجودها في المراكز القيادية. ورغم اعتراضات البعض عليها إلا أنهم لم يقترحوا بديلاً عنها لتجاوز الإقصاء والتهميش اللذين يطولان النساء، لكن كل السياسيات المنظمات في كتل سياسية حالياً أيّدن ضرورتها بشكل عام.

أكدت عضوات الائتلاف أنه لولا وجود الكوتا لما وصلت أي عضوة إلى مقعد نائب الرئيس، وهو مقعد لا يترشح له الرجال في الائتلاف، ورغم أن نظامه الداخلي لا يمنع ترشح النساء إلى الرئاسة، إلا أنها من خلال الممارسة الفعلية حُجب عنهن هذا الموقع، وأقرت عدد من عضواته خلال الحوارات، أنهن حتى لو ترشحن لموقع الرئاسة لن ينتخبهن أحد. وأجابت عضوة سابقة في الائتلاف عن سؤالنا: لماذا لم ترشح أي عضوة لرئاسة الائتلاف؟ فقالت: «لأنه عملياً، عندما ترشحين نفسك، سوف تعلمين بأنك ستفتحين باباً للسخرية منك، وسوف تُشكل حملة مناصرة ضدك حتى لا تأخذي أي صوت، وبالتالي سوف يكون فشلاً ذريعاً. أيضاً عملية الترشيح والانتخاب في الائتلاف فيها حسبة سياسية، عندما ترشحين نفسك يجب أن تضمني على الأقل أنك سوف تحصلين على أصوات جيدة إذا لم تنجحني أو لا ترشحي نفسك وتفشلي. لذلك، ولا واحدة فكرت أن ترشح نفسها».

في وثائق الأحزاب والقوى السياسية لا يوجد بند مكتوب عن نظام الحصص (الكوتا) باستثناء المقاعد الثلاث لنواب رئيس الائتلاف الوطني وفي حزب الاتحاد الديمقراطي PYD. بعض الكتل السياسية الأخرى وفي فترات معينة كان هناك نائبة للمنسق العام لهيئة التنسيق الوطنية، ولرئيس تيار بناء الدولة، وللمجلس الوطني الكردي، وبالطبع لم ترشح أي امرأة

للرئاسة في كل من هيئة التنسيق وتيار بناء الدولة على سبيل المثال لأنه لا يوجد تداول سلطة في كل منهما، وهذا مستغرب من قوى تطالب بالتداول السلمي للسلطة ولا تمارسه.

تذكر إحدى عضوات الائتلاف حادثة حصلت معها: «لرئيس الائتلاف ثلاثة نواب: مقعد للمرأة، ومقعد للمجلس الوطني الكردي، وثالث حسب الترشيحات، حصل في أحد الاجتماعات الرسمية التي حضرتها، أن كان معي رجل أنتخب عن مقعد الكوتا نائباً للرئيس، عرف عني خلال اللقاء، بأنني نائبة الرئيس عن مقعد الكوتا، وعرف عن نفسه نائباً للرئيس، ولسان حاله يقول بأنني لم أفر بالمقعد لأنني أستحقه، بعكس وضعه!» وتضيف: «بعد انتهاء الاجتماع، واجهته بالطريقة التمييزية التي عرفني بها، ولم يعد يكررها».

روت لي النائبة السابقة للمنسق العام في هيئة التنسيق ما حصل معها: «عندما كنت في الهيئة، طلبت كوتا للنساء 30% في المكتب التنفيذي وفي المجلس المركزي، والحقيقة أعطوني في المجلس المركزي أكثر من طلبي، في هيئة التنسيق هناك مناصفة 50% أحزاب و50% شخصيات مستقلة، واعتبروا كل امرأة عضوة في الهيئة هي عضوة في المجلس المركزي، بغض النظر عن انتمائها السياسي، وبالتالي كان هناك حضور لافت للنساء، ولكن في الانتخابات فازت ثلاث نساء من أصل 12 شخصاً، وهن اللواتي رشحن أنفسهن فقط، ماعداً إحدى المعتقلات رشحتها أنا، الثلاث نساء فزن بأعلى الأصوات: أنا أخذت 32 صوتاً من أصل 36، والمعتقلة حصلت على 34 من 36، والثالثة على ما أذكر أخذت 22 أو 23 من أصل 36 صوتاً، عملياً أعلى الأصوات حصلنا عليها».

وتضيف قائلة: «عندما يكون لديك تجمّع فيه تسعون شخصاً، منهم ثلاثون سيدة، ثلاث منهن يرشحن أنفسهن فقط، تكون هناك مشكلة في النساء والرجال معاً. لا يمكنك دائماً أن تلومي التجمعات السياسية، أيضاً النساء لا يتقدمن ولا يبادرن لأخذ موقع قيادي، أكيد ليس كل النساء، لكن اللواتي انتقلن إلى المكتب التنفيذيهن 3 من أصل 26 يعني أقل من 10%».

رغم هذه الحادثة الإيجابية في هيئة التنسيق، من الجدير ذكره أن وفده إلى مؤتمر المعارضة الذي عُقد في الرياض مؤخراً لم يحو أي امرأة.

تحدثت إحدى عضوات المكتب التنفيذي في حركة المجتمع الديمقراطي، وهي حركة سياسية واجتماعية، عن كوتا الجنس التي طبقوها في الحركة وحزب الاتحاد الديمقراطي PYD: «سابقاً طبّقنا كوتا الجنس 40% للرجال و40% للنساء وباقي المقاعد كان يتنافس

عليها كل الأعضاء والعضوات، ومنذ عام 2014 جعلناها مناصفة بين النساء والرجال والرئاسة مشتركة: امرأة ورجل، يوقعان على كل شيء معاً وكثير من المهام مشتركة بينهما، وطبقنا ذلك في حركة المجتمع الديمقراطي والإدارة الذاتية. في عفرين سابقاً كانت تتولى إدارتها امرأة، أما الآن فتطبق فيها الرئاسة المشتركة، وكذلك الأمر في كوباني (عين العرب) ونحاول تطبيق ذلك في الجزيرة».

4. العنف:

• العنف القانوني

ترزح السوريات تحت عنف وتمييز مقنون منذ عقود، في الفضاءين العام والخاص، وتستند القوانين القهرية للنساء (قوانين الأحوال الشخصية، العقوبات، الجنسية، التحفظات على اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة «سيداو»)، على المادة الثالثة من دستور 2012، في الفقرات الأولى والثانية والرابعة:

(الفقرة الأولى): «دين رئيس الجمهورية الإسلام»، وتأتي هذه الفقرة مع مضمون الفقرة الرابعة من المادة الرابعة والثمانين، التي تشترط في المرشح لرئاسة الجمهورية أن «لا يكون متزوجاً من غير سورية»، ما يعني حرمان المرأة من حقها في تولي منصب رئيس الجمهورية.

(الفقرة الثانية): «الفقه الإسلامي مصدر رئيسي للتشريع»، أي نفاذ أكثر الأحكام تمييزاً وتشدداً على المرأة في قوانين الأحوال الشخصية، وقانون العقوبات، وقانون الجنسية، وقانون العمل، وقانون التأمينات الاجتماعية.

(الفقرة الرابعة): «الأحوال الشخصية للطوائف الدينية مصنونة ومرعية»، وهي ترسيخ للطائفية في المجتمع ودسترة لها، إذ هناك ثمانية قوانين أحوال شخصية¹¹¹ تكرر التمييز ضد النساء وبينهن، وتحرمهن من حقوقهن المدنية، وتسلط المرجعيات الدينية على حيواتهن.

وفي المادة الثالثة من دستور سورية لعام 1950 وردت حَرْفياً الفقرتان الأولى والرابعة، أما الفقرة الثانية فكانت: «الفقه الإسلامي هو المصدر الرئيسي للتشريع»، أي بإضافة (أل) التعريف، ولم يتذكر المُشرع المرأة بشكل مباشر فيه إلا في الفقرة الثامنة والثلاثين: «الناخبون والناخبات هم السوريون والسوريات الذين أتموا الثامنة عشرة من عمرهم، وكانوا مسجلين في سجل الأحوال المدنية توافرت فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون الانتخاب».

تمت الإشارة إلى دستور 1950 لأن العديد من السياسيين/ات يعتقدون أنه يمكن أن يصلح، بعد تعديله، للمرحلة الانتقالية، لكنه لا يصلح لاهو ولا دستور 2012، لأن الأول صدر بعده العديد من الاتفاقيات الدولية، والثاني ليس مرفوضاً فقط بسبب تعدد المواد التي تحتاج فيه إلى تعديل، بل للإرث السياسي للجهة التي أقرته وفرضته وتوقيتته، وجرى تناول هذه النقطة في بداية البحث «الخلفية»، كما أنه يخلو من تعريفٍ للتمييز ضد المرأة كما ورد في اتفاقية سيداو، ولم ينص على مادة تحظر التمييز والعنف ضدهن ما عمق الضرر بحقوق النساء، ولا يتضمن مادة واضحة تحدد مكانة متقدمة للاتفاقيات الدولية بالنسبة إلى القوانين الوطنية، مما حرّم من الفرص القانونية لتعديل القوانين التمييزية استناداً إلى أحكام هذه الاتفاقيات.

سألنا المستجيبات/ين للبحث السؤال التالي: تؤكد المدافعات عن حقوق المرأة أن وجود مادة في الدستور تنص على أن الفقه الإسلامي مصدر رئيسي للتشريع يطلق يد المشرعين لوضع أشدّ القوانين تمييزاً تجاه المرأة، مثل قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات، وتعارض مع الدولة الديمقراطية المنشودة ودولة المواطنة، كيف سنستطيع في سورية المستقبل إقناع الإسلاميين وكل من يتنازل ويساومهم من العلمانيين على حساب حقوق المرأة ككائن حر كامل الأهلية كامل الحقوق، ولنجعل من سورية دولة تلتزم وتحترم شرعة حقوق الإنسان الدولية؟

أكد العديد من المستجيبات/ين، أن بناء نظام ديمقراطي علماني يعتمد قيم المواطنة هو الوحيد الذي يُنتج دستوراً وقوانين تصون حقوق المرأة والرجل معاً، ومخرجاً للخلاص من الأحقاد والتشوهات المجتمعية، وشدّد بعضهم على أن وضع أي مادة تتعلق بالفقه الإسلامي في دستور سورية القادم، ستكون غطاءً لكل أنواع التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية والإرث وحرية اختيار الشريك بغض النظر عن دينه ومذهبه، وأيضاً في قانون العقوبات وقتل النساء «دفاعاً عن الشرف» والعنف الأسري وغيرها، وشدّدوا على أن المسألة لا تتعلق بالإقناع لأن الإسلاميين، نساءً ورجالاً، لن يقبلوا بمساواة المرأة بالرجل مهما جرى الحوار معهم، وبالتالي لا بد من إهمال رأيهم وموقفهم المعادي للدولة الحديثة ولحقوق الإنسان والمرأة. ويعتقد آخرون، أن القضية لا تتعلق بالإقناع بقدر ما تتعلق بموازين القوى بين تيار المواطنة والعلمانية، وتيارات الإسلام السياسي، وهذه معركة تحتاج إلى نضالات كبيرة وإلى مجتمع مدني قوي. وأضافت النسويات أن وجود النساء الفعلي في جميع مرافق الحياة السياسية والاجتماعية هي أدوات مساهمة للضغط على الإسلاميين للقبول بدولة المواطنة، وشدّدن على أهمية وجود المدافعات عن حقوق المرأة بشكل وازن عند كتابة الدستور.

إحدى النسويات أشارت إلى أن «العلمانيين الحقيقيين لا يحتاجون إلى من يضغط عليهم حتى لا يتنازلوا أمام الإسلاميين. أمامنا فرص كثيرة يمكننا استخدامها للضغط: ظهور التطرف الإسلامي يوئد نقيضه، الثورة السورية ثورة كرامة، والكرامة هي حق للنساء والرجال، السوريات هن من سيعمرن البلد، ولا يمكننا إعمار سورية إذا لم تتحرر النساء من قيود التخلف، تجارب المجتمعات أكدت أن المجتمع الذي يحترم حقوق النساء يملك حماية ذاتية ضد العنف والتطرف، انخفاض مؤشرات التنمية في سورية قبل الثورة ناجم عن تهميش النساء، فلا تنمية من دون تنمية النساء».

أحد المستجيبين يرى أن الأمل ليس فقط في فصل الدين عن الدولة، بل في فصل السياسة عن الدين، وطلب مستجيب آخر أن نعود إلى الدستور السوري ما قبل الوحدة مع مصر، ألم يقبله الإخوان المسلمون؟

عبر مستجيب آخر عن تشاؤمه في هذه النقطة تحديداً: «سيكون من الصعب جداً، خصوصاً أن المجتمع السوري لم يكن علمانياً، وكان العلمانيون منفصلون عن حقيقته ولا يرغبون في رؤيتها وتلمسها، وساهم الاستبداد في الانغلاق الديني واستخدامه، وإذا أمكن الحفاظ على هذا النص، فسيكون ذلك انتصاراً للقوى العلمانية في إطار التجيش الديني القائم منذ سنوات».

بعض المستجيبين أكدوا صعوبة إزالة هذا البند، بسبب الوعي الاجتماعي الراهن، لكن من الممكن الحد من تأثيره السيئ على حقوق المرأة بصياغة بند في الدستور يقضي بالمعاقبة القضائية لكل من يعتدي على حقوق النساء أو ينتقص من حريتهن أو يعتدي عليهن أو يُجبرهن على الزواج، أو يمنعهن من ممارسة الحياة والعمل الذي يخترنه.

الإسلاميون/ات لم يتفقوا مع ما أشار إليه السؤال، ولا يعتقدون أن وجود هذه المادة في الدستور يشكل عائقاً أمام قيام المرأة بدورها المنشود، بل على العكس أكدوا أن الإسلام أعلى مكانة المرأة في المجتمع، وأعطاهما كامل الأهلية وكامل الحقوق، وأضاف آخر:

«إن من يعتقدون، من النساء والرجال، أن الفقه الإسلامي يطلق يد المشرعين لوضع أشد القوانين التمييزية تجاه المرأة، وأن ذلك يتعارض مع الدولة الديمقراطية ودولة المواطنة المنشودة، لا يعرفون عن الشريعة الإسلامية إلا العناوين، ويشاركهم في هذا القصور بعض الفقهاء الذين يزعمون أنهم يدافعون عن مراسيم الشريعة».

وبرأيي، عندما نطالب كنسويات ونسويين، بدستور حسّاس للجندر يضمن الحريات

الأساسية وحقوق الإنسان والمساواة في الحقوق بين المواطنين والمواطنات، ويضمن سيادة القانون وفصل السلطات والعدالة الاجتماعية، فهذا يعني أننا نريد إحداث قطعة مع الاستبداد بكل أشكاله، وبضمنها الإرث الأبوي السلطوي الذي اضطهد النساء ومارس قهره عليهن، وبالتالي على المجتمع ككل، وإذا كان المعنى العام للعبودية هو: امتلاك الإنسان للإنسان، فإن الفقه الذكوري، المسلط على حيوات النساء، في معناه الدقيق، هو عبودية العصر.

ولتفكيك ما أقصد، يجب البحث في جوهر القوانين المتعلقة بحيوات النساء وعنف التمييز، الوارد في لغتها ومضمونها والمستمد من الفقه الذكوري.

بدايةً، العنف حسب ما عرفته المادة الأولى في «الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة» (معتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1993): «أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسدية أو الجنسية أو النفسية، وبضمن ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة».

والتمييز ضد المرأة: تعرفه المادة الأولى من «اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة» (معتمد سنة 1979) بأنه: «أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أعراضه توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو توهين أو إحباط تمتّعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل».

«من المفيد التقريب بين المفهومين، بحيث يمكننا الحديث عن عنف التمييز، والتمييز المؤسّس للعنف، والعنف باعتباره آلية محافظة - على التمييز»¹¹².

استند الفقه الذكوري على مبدأي القوامة والولاية، اللذين يتناقضان مع شرعة حقوق الإنسان للنساء والرجال، ومع كلّ المواثيق الدولية. لقد ورد في بحث مقارن أعدته مجموعة من الباحثات تحت عنوان «التمييز في قانون الأحوال الشخصية في سورية»¹¹³ «أن مفهوم القوامة ارتبط في أذهان الناس ولدى كثير من الباحثين والمعنيين، من الجنسين، بالدين الإسلامي، حصراً، وذلك لعدة أسباب، الأول منها: ورود نص صريح في القرآن حول القوامة، والثاني: أن الغالبية العظمى من سكان سورية هم من المسلمين، أما الثالث: فيتعلق بكون قانون الأحوال الشخصية للمسلمين، كان وما زال، قانوناً عاماً في ما يتعلق بالإرث والولاية والوصاية». ويشير

البحث إلى أن كثيراً من القيم المنسوبة إلى الفكر الديني هي ذات أبعاد اجتماعية وتاريخية موعلة في القدم وترتبط بانتصار العصر الأبوي الذكوري على العصر الأمي الأنثوي، وأن القيم والمفاهيم التي رسخت سلطة الرجل المطلقة في الأسرة مقابل الدور الهامشي والدوني للمرأة في الأسرة المجتمع، واكتسبت هذه القيم صفة المقدس لأن الحاكم المشرع كان يستمد تشريعاته من الإله كما في شريعة حمورابي من خلال قوله: «أنا الملك الذي طبع أركان العالم الأربعة، أنا وليّ عشتار. عندما أمرني مردوخ أن أهيبّ العدل لشعب الأرض فيفوز بحكم خير، قمت بإحقاق الحق والعدل في أرجاء الأرض وقمت بإسعاد الشعب»، وذكر البحث أيضاً أن تجليات القوامة نجدها في ثقافة مجتمعات ما قبل الإسلام وبضمنها الأديان السماوية السابقة كالمتسيحية واليهودية.

سأتناول الفقه الإسلامي لأنه ورد في الدستور السوري لعام 2012: «الفقه الإسلامي مصدر رئيسي للتشريع»، وفي دستور 1950: «الفقه الإسلامي هو المصدر الرئيسي للتشريع».

تسود اللغة والمضمون العنفي في قانون الأحوال الشخصية العام وقانون العقوبات، وتحتاج في كثير من الأحيان إلى معجم لشرح الكلمات الواردة في تلك القوانين، على سبيل المثال في قانون الأحوال الشخصية لعام 1953 (وعدّلت بعض مواد عام 1975): النشوز (المادة 74)، موطوءته (المادة 34-2)، أجره الرضاع (المادة 102)، أجره الحضانه (المادة 142)، اللعان (المادة 129-3)، دون إذن زوجها (المادة 73)، ملة (المادة 215)، الولي (المادة 22).

وفي قانون العقوبات: للمحافظة على شرف إحدى فروع أو قريباته حتى الدرجة الثانية (المادة 531)، محافظة على شرفها (المادة 531).

كرّس قانون الأحوال الشخصية العام التمييز والعنف ودونية المرأة في مسائل الزواج، الطلاق، الحضانه، الولاية، الوصاية، التنقل، الإرث، الشهادة... إلخ، على سبيل المثال:

المرأة في نظر القانون شخص غير كامل الاهلية، حتى لو بلغت سن الرشد، وهي بحاجة إلى وليّ (المواد 27-151-163).

شهادة امرأتين معادلة لشهادة رجل واحد (المادة 14).

عدم تساوي السن الأدنى للزواج بين الذكر والأنثى (المادة 16- والمادة 18).

شروط عقد الزواج غير ملزمة للزوج (المادة 14).

إباحة تعدد الزوجات (المادة 37).

«تُجبر الزوجة على السفر مع زوجها إلا إذا اشترط في العقد غير ذلك أو وجد القاضي مانعاً من السفر» (المادة 70).

«نفقة كل إنسان من ماله إلا الزوجة فنفقتها على زوجها» (المادة 154).

«ليس للأم أن تسافر بولدها أثناء الزوجية إلا بإذن أبيه». والعكس ليس صحيحاً (المادة 148).

الولاية على نفس القاصر للأب ثم للجد العصبي ثم للعصبات من الذكور (المادة 170).
في الإرث: للذكر مثل حظ الأنثيين (المادة 277)، رغم أن القانون يُلزم كلاً من الذكر والأنثى بنفقة والديه (المادة 158).

يتيح القانون للزوج الطلاق بإرادة منفردة (المادة 85 والمادة 87).

انتهاك خصوصية المرأة بمراقبة طموثها (المادة 121).

الزواج في القانون كعقد بيع البضاعة، لها ثمن (المهر)، ويُعتبر ديناً ممتازاً (المادة 54-3)، ولذلك لم يجد المُشرِّع/ الفقيه غضاضةً من استخدام عبارة «أجرة الرضاع - أجرة الحضانة»، يحق للزوج استرجاع هذا الثمن نصفه أو كله إذا اكتشف أن هناك غشاً قد حصل: «إذا تزوج شخص بنتاً على أنها باكر ثم ظهر أنها ثيب...» (المادة 307)، ويحدد القانون إذا وقع الطلاق متى يُدفع المهر ومبلغ التسديد «... وقع الطلاق قبل الدخول والخلوة صحيحة وجب نصف المهر» (مادة 58)، أو متى يسقط المهر «إذا وقعت البيونة بسبب من قبل الزوجة قبل الدخول والخلوة صحيحة سقط المهر». (المادة 59)، و«على الزوجة بعد قبض معجلها أن تسكن مع زوجها» (مادة 66). ويعتبر المُشرِّع/ الفقيه أن صلاحية عقد البيع/ الزواج سارية مدته خلال فترة «العدة» كما ورد في حال التفريق للغيبة... إذا رجع الغائب أو أطلق السجين والمرأة في العدة حق له مراجعتها». (المادة 109-2)، وأيضاً كما ورد في التفريق لعدم الإنفاق «تفريق القاضي لعدم الإنفاق يقع رجعيّاً وللزوج أن يراجع زوجته في العدة بشرط أن يثبت يساره ويستعد للإنفاق» (المادة 111).

تنتقل المرأة في عقد الزواج من المالك/ الأب/ الولي إلى المشتري/ الزوج، لكن صلاحيات الأول لا تنتفي إذا وجد أن الزوج لا يتمتع بالكفاءة: «إذا زوجت الكبيرة نفسها من غير موافقة الولي فإن كان الزوج كفوّاً لزم العقد وإلا فللولي طلب فسخ النكاح.» (المادة 27)، و«العبرة في الكفاءة لعرف البلد» (المادة 28)، وتحضر سلطة الولي في تأديبها إذا تمردت عليه وذلك في باب الحضانة من القانون: «لولي الأنثى المحرم أن يضمّها إلى بيته

إذا كانت دون الأربعين من العمر ولو كانت ثيباً، فإذا تمردت عن متابعتة بغير حق فلا نفقة لها عليه». (المادة 151).

والتيس عليّ فهم (المادة 154): «نفقة كل إنسان في ماله إلا الزوجة فنفتها على زوجها؛ فهل المقصود انتزاع صفة الإنسان عنها، أم لزوم القوامة والهيمنة أم كلاهما!

وتخضع المرأة غير المسلمة إلى تمييز مضاعف، فهي محرومة من النفقة: «لا نفقة مع اختلاف الدين إلا للأصول أو الفروع» (المادة 160)، وشهادتها غير مقبولة في عقد الزواج: «يشترط في صحة عقد الزواج حضور شاهدين رجلين أو رجل وامرأتين مسلمين عاقلين بالغين سامعين الإيجاب والقبول فاهمين المقصود بهما» (المادة 12)، ولا وصاية لها على القاصر: «يجب أن يكون الوصي عادلاً قادراً على القيام بالوصاية ذا أهلية كاملة وأن يكون من ملة القاصر» (المادة 178).

وجاء في المادة 305 من القانون، أن القاضي يرجع في كل ما لم يرد نص في هذا القانون إلى القول الأرجح في المذهب الحنفي في قانون قدرتي باشا، أي إخضاع النساء إلى أحكام مضى عليها قرابة مئة عام: «كل ما لم يرد عليه نص في هذا القانون يرجع فيه إلى القول الأرجح في المذهب الحنفي».

وينطبق قسم كبير من التمييز في قانون الأحوال الشخصية العام على بقية قوانين الأحوال الشخصية للطوائف المسيحية والموسوية.

ينطلق الخطاب الفقهي من أن جسد المرأة ليس ملكاً لها (قانون العقوبات - المادة 531)، بل هو ملك لحراس الفضيلة والعفة، ذكور العائلة/ القبيلة، يجب أن يكون منضبطاً وخاضعاً لمشيئتهم، وهي سمة أساسية في نظام الهيمنة الأبوي.

الجسد هو محور الإغواء ومصدر الفتنة، لذلك لا بدّ من حجبهِ وعزله وتغطيته ومراقبته وضربه وتملكه وتشبيهِه ورجمه، وبقدر ما يكون جسد المرأة محبوساً، يكنّ عفيفات. هو بين المقدّس والمدنس، بين العفة والعار.

الخطاب الفقهي لا ينظر إلى المرأة إلا من الزاوية الجنسية/ الإنجابية: نكاح، متعة، ولادة، نشوز، حجاب/ سفور، طهارة، ولذلك هي مصدر تأخير النصر¹¹⁴ وسبب الفتنة واضطراب المجتمعات، ينبغي حجبها، وأدها في المنزل (بالمعنى المجازي)، لا تصلح للسياسة، لا تصلح لمناصب صنع القرار ولا لرئاسة الدولة، تُفشي الأسرار¹¹⁵... إلخ.

تقول رجاء بن سلامة: «إن مبدأ القوامة الذي يفرض طاعة الزوجة لزوجها لا ينجّر عنه فحسب عزل النساء عن الحياة السياسية، بل إن له نظيراً في الحياة العامة هو واجب الطاعة (أولي الأمر)»¹¹⁶.

انطلقت الفتاوى الفقهية من مركزية الذكورة، أولياء الأمر، وهي انعكاس لبنى الهيمنة وأفكارها في الولاية والقوامة والشهادة والإرث. ثمة مُسَيِّطِرٌ وذليل، مُتَسَلِّطٌ وراضخ، مُهَيِّمٌ وخاضع، مقدّس ومدنّس، كامل وناقص، رئيسيّ وهامشيّ، قويّ وضعيف، زعيم وتابع، كل هذه الأضداد ترتبط بمنظومة استبدادية، تتمع وتضطهد النساء، ذات بنى عميقة ومتداخلة بين الدينيّ ومنظومة سياسية ومجتمعية وثقافية، تتحد لتكرس بنیان الهيمنة الذكورية.

أسّس التمييز والعنف تجاه المرأة في القوانين علاقاتٍ غير صحيّة بين الرجل والمرأة كشريكين في الحيز الخاص، وفجوةً بين واقع المرأة الحالي وواقع القوانين المتخلفة الذي تصطدم به كل النساء، لكنه بالتأكيد رسّخ «العنف الرمزي»، الذي عرّفه بيار بورديو في كتابه «الهيمنة الذكورية»¹¹⁷ بأنه «عنف هادئ لا مرئي لا محسوس حتى بالنسبة لضحاياه»، ويضيف إن بنى الهيمنة¹¹⁸ «هي نتاج عمل لا يتوقف لإعادة الإنتاج التي يساهم فيها أعوان فرادى ومؤسسات وعائلات وكنيسة ودولة. ويُطبّق المهيمّن عليهم على علاقات الهيمنة مقولات مبنية من وجهة نظر المهيمنين، فتجعلها، تبعاً لذلك، تبدو وكأنها طبيعية». ويؤكد بورديو في خلاصة كتابه¹¹⁹ «لقد بدا لي فعلاً أنه إذا ما كانت الوحدة المنزلية هي أحد الأمكنة التي تظهر فيها الهيمنة الذكورية بأكثر الطرق بدهاءة وأشدّها وضوحاً للعيان (وليس فقط من خلال اللجوء إلى العنف الجسدي)، فإن تأييد علاقات القوة المادية والرمزية التي تمارس بداخلها، يقع في معظمه خارج تلك الوحدة، وفي هيئات مثل الكنيسة أو المدرسة أو الدولة، وفي أفعالهم السياسية بالمعنى الدقيق، المعلنة أو الخفية، الرسمية وغير الرسمية».

ما يُقاس على علاقات القوة والهيمنة داخل الأسرة بين الأب/ الزوج والمرأة، ينسحب على العلاقات في الحيز العام ومنها العلاقات غير الديمقراطية داخل القوى السياسية أو داخل الدولة، حيث الزعيم، الأب، الرئيس، الأب القائد.

وتتكثف شدّتها وديمومتها بتحالف الاستبدادين الديني والسياسي/ الأمني، كما ورد في مثال حل جمعية «المبادرة الاجتماعية»، فالمشايع وخطباء المساجد في دمشق لم يستفّرهم على سبيل المثال تعديل الدستور بدقائق عام 2000 ليناسب عمر الوريث، بل استفّرهم استبيان

حول قوانين الأحوال الشخصية، واستلوا فتاويهم النارية تجاه ناشطات، هذا التحالف/ التواطؤ يقدم التفسير الواضح: لماذا تطلب تعديل وحيد بقوانين الأحوال الشخصية يتعلق برفع سن الحضانه إلى عقود ليتغير!

علينا أن نناضل، نساءً ورجالاً، من أجل تغيير بنية الدولة وتفكيك الاستبداد بكل أشكاله، ومن أجل أن تتحرر النساء الرازحات تحت نير الاضطهاد والعبودية، والممنوعات من التمتع بحقوق الإنسان للنساء والرجال، المكفولة لهن، ومن العيش بكرامة.

علينا في سورية الجديدة، أن نختار أيهما نريد: امرأة الحدائث أم امرأة الفقهاء. فالمسألة في النهاية ليست تأويلات وفتاوى من هنا وهناك، بل هي اختيار دولة المواطنة.

لا يمكن دخول الحدائث، في ظل مناعة تاريخية ومجتمعية غير قادرة على تجاوز ما أتى به الفقه الذكوري، إلا إذا أحدثنا منظومة قانونية تكون رافعة للمجتمع، تلتزم بحقوق الإنسان للنساء والرجال، يكون منطلقها دستورٌ حسّاس للجنس، علماني، يضمن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمساواة في الحقوق بين جميع المواطنين والمواطنات، ويضمن سيادة القانون وفصل السلطات والعدالة الاجتماعية، ويحظر التمييز المباشر وغير المباشر ضد النساء، ويكرّس مكانة متقدمة للاتفاقيات الدولية، ويضمن حمايتهن من العنف القائم على النوع الاجتماعي، ويمنع انتهاك حقوقهنّ بذريعة الدين أو العرف الاجتماعي، ويجب أن تكون المصادر الرئيسية للتشريعات هي الاتفاقيات والمواثيق الدولية، وقانون حقوق الإنسان الدولي والاتفاقيات والقرارات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة ومبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة الجنسانية. ومن المهم أيضاً أن تكون البنية اللغوية في الدستور حسّاسة للجنس وتتحدّد فيه عبارة «النساء والرجال»، «المواطنون والمواطنات»، بدل تعميم التذكير أو العبارات الحيادية، فالدستور الديمقراطي هو الذي يلتزم بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

• العنف السياسي:

استخدم النظام العنف أداة للحكم، ما جعل للعمل السياسي في بلادنا إرثاً دموياً، فأن تكون سياسياً يعني أنك إنسان مُستباح، وهذا وعيٌ جمعيٌّ أراد النظام ترسيخه، كي لا يقترب أحدٌ منه، وهو جزء من العنف العام المسلط على رقاب الناس، فكيف إذا طال النساء في مجتمع ذكوري يعتبر نفسه وصياً على الفضيلة والأخلاق؟! تصبح المشاركة السياسية محفوفة بالمخاطر.

انخرط النساء في الجماعات السياسية كان محدوداً منذ عقود، باستثناء بعض الأحزاب اليسارية، في 26/11/1991 خرجت من المعتقل مئة وإحدى عشرة مناضلة انتمين إلى حزب العمل الشيوعي، الاعتقال والملاحقة الأمنية كانا أحد الأسباب القوية لابتعاد النساء والرجال عن العمل السياسي.

بعد الثورة، ضخت ماكينات النظام الإعلامية، الرسمية وغير الرسمية، هجوماً شرساً على المعارضة، لتشويه صورتها، وساوى النظام بالقمع والتعذيب بين من تتخبط في تنظيم سياسي أو من عملت في الإغاثة أو خرجت في مظاهرة، حول العديد منهن إلى محاكم الإرهاب¹²⁰ وتعرضن للاعتقال والاختفاء القسري والتسريح التعسفي من العمل¹²¹، وأدى العنف الممنهج الى تهجير قسري للنشطاء، نساءً ورجالاً.

أطلق الأسد في كلمة له أمام عدد من المشايخ والداعيات في دمشق¹²² بتاريخ 23 نيسان 2014 صفة الإرهابيين على ملايين من السوريين، ويقصد الحاضنة الشعبية للمدن والقرى التي ثارت عليه. وفي خطاب له أيضاً بتاريخ 3 حزيران 2012 قال¹²³: «وأنا أقول كي أكون دقيقاً إن الرئيس هو لكل من يقف تحت سقف الوطن والدستور والقانون وإلا ساويت بين العميل والوطني وبين الضحية والجلاد وبين الفاسد والشريف وبين من يخرب ومن يبني...»، أي أنه رئيس للمؤيدين والموالين له فقط، ومن ثار ضده فهو عميل ومخرب.

بالمقابل تعرض عدد من السياسيات في بعض الكتل السياسية لحملات تشهير وصلت إلى حد التصفية المعنوية، لم تحاول أي من تلك الكتل الدفاع عنهن، وجدن أنفسهن وحيدات أمام سيل من الاتهامات والشائعات طال بعضها حيواتهن الشخصية.

وفي هذا الصدد، تقول عضوة سابقة في المجلس الوطني السوري والائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة: «كنت في الأمانة العامة للمجلس الوطني أنا وزميلة أخرى، والأمانة كان مسيطراً عليها من قبل الإخوان المسلمين وإعلان دمشق وعدد من العلمانيين، أعضاء وعضوات الهيئة العامة لم يكن لديهم أي تأثير، عكس الأمانة العامة، كان هناك محاولات لتهميش صوت النساء الموجودات، وإضعافه، استقلت بعد ستة أشهر، لأن الحالة كانت مأساوية، واستقلت زميلتي أيضاً التي تتمتع بحضور سياسي بارز وعلاقات دولية قوية. والسبب هو الخصومة السياسية، وفي الوقت نفسه لا يريدون نساء قويات». وأضافت: «هناك قوى سياسية داخل التجمعات الناشئة بعد الثورة لا تؤمن بالمشاركة السياسية للمرأة ووجودها في أماكن صنع

القرار، قد تتقبّل وجودها داخل هذه الكتل السياسية، ولكن على الهامش وديكوراً وزينة، لأنهم يعلمون أن المجتمع الدولي لا يقبل بعدم وجود التمثيل النسائي، أما أن تكون في مركز صنع القرار فبعضهم يحاربها بكل الوسائل الشرعية وغير الشرعية، يحاولون إسقاطها في الانتخابات عبر تشكيل حملة مناصرة ضد نجاحها كي لا تصل إلى أي مركز قيادي، وبالوسائل غير الشرعية أو غير الأخلاقية، دعيني أقول، هي حملات تشويه السمعة التي كانت تُطلق عبر وسائل التواصل الاجتماعي وعن طريق الإغاثة والتحرّيز... إلخ. يعني كان البعض يستخدم كل أدواته من أجل كسر النساء القويات وعدم وجودهن في أماكن صنع القرار».

وحول استفسارنا عن حملات تشويه السمعة عن طريق الإغاثة، أفادت المستجيبة نفسها: «عندما حاولت النساء اللواتي هن موجودات في العملية السياسية أن يقمن بدور إغاثي، جرت مواجهتهن بطريقة شرسة جداً، لأن هناك بعض القوى تعتبر الإغاثة مجالها، فهي تصنع من خلالها شارعاً سياسياً، وعملياً يعني أن تشتري شارعاً بالإغاثة، أي هي شكل من أشكال المال السياسي العائد لها، ولذلك كانت هناك محاربة لدور النساء في عملية الإغاثة، ولذلك أقول، ربما كان من الخطأ أن يجري خلط بين العاملين السياسي والإغاثي، وأقول يا ليت الائتلاف لم يشتغل إغاثة أصلاً، ولا شكّل وحدة تنسيق الدعم ولا شكّلنا مكاتب إغاثة في أي مكان»¹²⁴.

أعطت المستجيبة نسبة 50% من انسحابها من المشهد السياسي كان بسبب التشهير وتشويه السمعة، وأطلقت عليها بـ «الحرب القذرة»: «الحرب القذرة، حيث كل شيء مباح، يؤلفون قصصاً، يمسون بشرفك وبسمعتك ويهدّدونك بالقتل ويشكّكون بنزاهتك، ويتداولون أنك أصبحت مليونيرة وأنت لا تملكين إيجار بيتك، التهديدات كانت قبل أن أخرج من سورية وبعد أن خرجت».

لا شك أن العنف، بكل أشكاله وبضمنها العنف الرمزي، هو أحد الأسباب القوية التي تحوّل بين الناشطات والمشاركة المنظمة السياسية. وأشار عدد من المستجيبات لأسئلة البحث، إلى أن الانخراط في منظمات المجتمع المدني هو أكثر أماناً وأقل عنفاً على المستوى الشخصي.

• العنف الجنسي:

يُعتبر العنف الجنسي خلال الصراعات استراتيجية متعمّدة للسيطرة على المجتمعات، ولبثّ الذعر بين الناس وإجبارهم على ترك منازلهم، وتشير التقارير الحقوقية المحلية والدولية إلى ازدياد العنف الجنسي تجاه النساء في سورية¹²⁵، إذ تحوّلت أجسادهن إلى وسيلة

لانتقام من الآخر¹²⁶. ووصفت معتقلات النظام بالمسالخ البشرية¹²⁷، تعرّض فيها المعتقلون والمعتقلات إلى أشنع أنواع التعذيب الممنهج انتهت بموت الكثيرين¹²⁸⁻¹²⁹. الاغتصاب¹³⁰ أو الخوف من التعرض له، كانا سبباً في خروج العديد من النساء من البلاد¹³¹، وأحد الأسباب المرعبة لعدم الانخراط بالشأن العام. لم يوفر النظام وسيلة إلا واستخدمها من أجل قهر إرادة مجتمعات بأكملها، كعقوبات جماعية لمناطق ثارت عليه: صواريخ بالستية، براميل متفجرة، أسلحة كيميائية، تجويع، حصار... كل ذلك أدى إلى تغيير في أدوار النساء.

لم تسلم النساء أيضاً من العنف في المناطق التي سيطر عليها المتطرفون، بل كانت في متن تحكّمهم بالمنطقة والسيطرة عليها.

إن جرائم العنف الجنسي المرتكبة ضد النساء والفتيات تمثل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني، وتعتبر جرائم الاغتصاب والاعتداءات الجنسية جريمة حرب وجرائم ضد الإنسانية لا تموت بتقادم الزمن، ولا يطولها العفو، وذلك استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة 1325، 1820، 1888 و1960، وكل القرارات ذات الصلة. وقد ورد في تقرير الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان أن أغلب الادعاءات التي اطّلت عليها الفدرالية ارتكبتها قوات النظام والشبيحة أثناء الاحتجاز وعند اقتحام البيوت ونقاط التفتيش¹³²، لكن المعارضة السياسية لم تضعها في دائرة الضوء كبقية جرائم الحرب، وتجنبت الخوض فيها رغم أنها طالت عدداً من النساء والرجال والأطفال والطفلات، ولم تُدّن أيضاً الانتهاكات التي تعرضت لها النساء من قبل مجموعات الجهادية السلفية المسلحة والمحاكم الشرعية، وهذا يعود إلى جملة أسباب:

1. الموقف الذكوري هو الذي منع، بحسب رأي العديد من المستجيبين والمستجيبات، إدراج العنف الجنسي مع الجرائم الكبرى التي ارتُكبت، والمطالبة بإيجاد آليات لوقفه وتجريمه.

2. وضع تلك الجرائم بمرتبة ثانوية، وتسليط الضوء عليها قد يؤدي، حسب وجهة نظر بعض المستجيبين، إلى زعزعة مكان الحزب/الهيئة.

3. الخلط بين العمل الحقوقي والانتماء إلى كتلة سياسية ما، يضعفهما معاً. أشارت إحدى المستجيبات إلى واقعة حصلت بعد صدور تقرير حقوقي يتحدث عن انتهاكات وجرائم ارتكبتها النظام وبعض الفصائل المسلحة، رفض بعض السياسيين إدانة ما ارتكبه الفصائل لأنها لا تصب في مصلحتهم.

4. ضعف الخطاب الحقوقي خارج أيديولوجيات المعارضة، وضعف اطلاعهم ومتابعتهم للتقارير الحقوقية التي تصدرها المنظمات الوطنية والدولية، كما أفادت مستجبتان.

5. رغم النشاط في هذا المضمار لبعض الناشطات المنضويات ضمن الكتل السياسية التي تصدرت المشهد، لكنهن لم ينجحن في حمل الكتلة / الحزب على تبنيه كقضية رئيسية ضمن باقي جرائم الحرب في سورية، وانحزن إلى رأي كتلتهم السياسية، فكان التجريم انتقائياً حسب موقف الكتلة السياسي.

أشارت إحدى النسويات المستجيبات «للأسف يجري التعامل مع العنف ضد المرأة وفق منطقتين متوازيتين: الأول هو أنه من طبيعة الأشياء خاصة في مجتمعاتنا؛ أما الثاني فهو تقييم العنف ضد المرأة انطلاقاً من علاقتها بالرجل، فهي أرملة الشهيد أو زوجة المعتقل أو والدة الشهداء... وفي الإطار ذاته يُنظر إلى أقصى أشكال العنف ضد النساء، الاغتصاب مثلاً، على أنه انتهاك لشرف الرجل ويجري تجاهل معاناة النساء من هذه الجرائم. وعلى سبيل المثال يعلو الصراخ دفاعاً عن «العرض والطول والشرف»، وعندما تطلب الجمعيات النسوية حماية أولئك النساء وتأمين الدعم النفسي والطبي لهن يجري حجب أولئك الضحايا بحجة التستر على «شرف العائلة». هل تملك القوى السياسية والحقوقية إحصائيات لعدد النساء اللواتي قتلن لأنهن اغتصبن؟ أجزم بأن الجواب هو لا! كل طرف عنده إحصائيات، وغير دقيقة، عن المغتصابات حتى يستغلها ضد الطرف الآخر، ولكن ماذا فعل هو لحماية أولئك المغتصابات؟ هل قُتلن؟ هل أُجبرن على الرحيل؟ هل وهل... ليس مهماً بالنسبة لهذا الطرف أو ذاك، لأن كلا منهم يعتبر نفسه «حرّاً» في التصرف بمن يملك! والنساء لسن إلا ملكية مستباحة للعقلية الذكورية».

أحد المنتميين إلى الإسلام السياسي قال: «أنا لا أعتقد أن العنف الجنسي لم يأخذ حظه من الإدانة. بل أعتقد أن العنف الجنسي هو الذي أعطى عسكرة الثورة شرعيتها. السوري يشتعل تجاه المسّ بمن يسمّيها (الحرمة). المشكلة أن السوريين اكتشفوا أن كل ما يقال ويقرر في المنظمات الحقوقية الإنسانية هو كذبة كبيرة. وهو خاضع للقرار السياسي. والقرار السياسي الدولي هو أنه لا أحد موافق على حرية ولا على كرامة إنسانية للشعب السوري. وكل ما يقال عن التطرف والمتطرفين وداعش فإنما هو ذريعة لإعادة السوريين إلى قمقم الاستبداد والفساد. ربما يجري تغيير بسيط بشكل القمقم أو بدرجة الضغط على المحكومين فيه»، وعبر آخر عن

رأيه وقال: «أظن أن التعامل مع القضايا الجنسية موضوع حساس في بلادنا، لا أحد يريد أن يفتح الباب لوسم أي معتقلة سابقة بوسم الاغتصاب، أظن أن الموضوع يحتاج إلى كثير من الهدوء والتروي».

وأفادت نسوية أخرى: «نحن نعرف أن مجلس الأمن يمثل مصالح الدول الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، وأن قرار الامم المتحدة غير مستقل عن قرار الدول العظمى. فهناك قرارات كثيرة اتخذت ضد إسرائيل ولم ينفذ شيء منها. فالحقيقة نحن، أنا واحدة من الشعب السوري الذي لم يعد له ثقة إطلاقاً بالقرارات الدولية، ولم يعد يعول عليها بأن تناصر قضيته العادلة. فهذا جزء من موقف غير عادل وغير حقيقي بمنصرة العدالة من قبل الأمم المتحدة المحكومة بالقوى العظمى في العالم. ولكن أستغرب من القوى السياسية لماذا لم يستخدموه».

إن أهمية القرار 1325 الصادر عن مجلس الأمن عام 2000 تتركز في:

1. يجعل القرار من ضمانة مشاركة المرأة في عملية السلام على جميع مستويات صنع القرار وحماتها شأناً من شؤون السلام والأمن العالميين.
2. وأسّس القرار لشمولية تعزيز المساواة بين النساء والرجال في المشاركة والمراقبة عند صياغة الدستور والقوانين والتشريعات والنظام الانتخابي وقانون الأحزاب وبناء جهاز الشرطة والقضاء وكل مؤسسات الدولة وهيكل السلطة.
3. إن القرار 1325 هو الأول من نوعه الذي يقرّر مشاركة المرأة في هيئات ومراكز صنع القرار ذات الطبيعة الأمنية والعسكرية، الأمر الذي سيحدث نقلة نوعية جديدة في طبيعة أدوار المرأة ومشاركتها في مستويات سياسية جديدة غير نمطية.
4. شدّد القرار على أن العنف القائم على أساس الجنس، لاسيما الاغتصاب والأشكال الأخرى للإيذاء الجنسي، هو جريمة حرب لا تموت بالتقادم ولا تشملها أحكام العفو والتشريعات ذات الصلة، ودعا القرار إلى حماية المرأة في الصراعات المسلحة من هذه الجرائم.
5. اهتم القرار بتزويد الدول بموادّ تدريبية بشأن حماية المرأة وحقوقها واحتياجاتها الخاصة، وحثّ الدول أيضاً على زيادة التبرعات المالية للصناديق والبرامج المتخصصة.
6. تَعَزَّزَ القرار 1325 بتبني مجلس الأمن 4 قرارات أخرى، ثلاثة منها تعتبر استخدام

العنف الجنسي جريمة حرب: القرار 1820- عام 2008، والقرار 1888- عام 2009، وعلى أثره أنشئ مكتب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون العنف الجنسي للنزاعات، أما القرار 1960- عام 2010 فقد دعا إلى وضع ترتيبات ممنهجة للمراقبة والإبلاغ تزيد من كفاءة عملية تتبع المدى والخطورة لجريمة الحرب هذه، والقرارات الثلاثة (1820، 1888، 1960) أقرت تكثيف جهود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل الحيلولة دون وقوع عنف جنسي ممنهج أو على نطاق واسع أثناء النزاعات، والقرار 1889 عام 2009 متعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بعد انتهاء الصراع على المدى الطويل، ووضع مؤشرات لمراقبة تطبيق القرار 1325.

التحديات وأوجه القصور:

• دولياً:

1. القرار 1325، كباقي العديد من القرارات واتفاقيات الأمم المتحدة، ليس ملزماً للدول الأعضاء. والإشكالية أيضاً في لغة القرار الضعيفة، مثل: يحث، يطلب، يشجع، يُعرب عن قلقه.
2. تسييس العدالة وحقوق الإنسان للنساء والرجال، وتعويم أنظمة شمولية ودعمها، مثل النظام السوري، ارتكبت جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية؛ ورغم كل التقارير الحقوقية الدولية والمحلية التي تتحدث عن تلك الجرائم، تصدر القرارات الدولية من مجلس الأمن بلغة تحاول إرضاء جميع الأطراف الدولية (قرار 2254) باستثناء السوريين/ات، ويغيب عنها مصير الديكتاتور وأعوانه، كما تغيب العدالة الانتقالية التي لا يمكن بناء سلام عادل ومستدام من دونها في سورية.
3. يتعامل القرار 1325 مع الحروب والصراعات الجارية وكأنها مفروضة أو قدرٌ أو كارثة طبيعية غير مقدور عليها حتى من قبل الأمم المتحدة، رغم العديد من الإنذارات التي تشير بحتمية حدوث نزاعات في كثير من دول العالم التي تحكمها أنظمة شمولية أمنية مثل النظام السوري، ولذلك كان للجرائم والانتهاكات التي وصلت إلى مستويات خطيرة بعد الصراع أثر كبير على كل دول المنطقة وبضمنها الاتحاد الأوروبي، وما موجات اللجوء غير المسبوقة إلا أحد أوجه تلك الانعكاسات،

ولا يمكن وقفها إلا بحلٍ سياسيٍ ينهي الاستبداد ويبنى سلاماً عادلاً مستداماً قائم على محاسبة مجرمي الحرب، كمقدمة لبناء دولة ديمقراطية تلتزم بشريعة حقوق الإنسان للنساء والرجال.

4. في السياق السوري، تجري محاولات لتقزيم وتسطيح دور النسويات/ النساء وإفراغ قضاياهن من سياقها السياسي الثوري كحركة تحرر وطني يخوضها الشعب السوري، نساءً ورجالاً، ضد الاستبداد بكل أشكاله، ويجري تسويق دور النساء في بناء السلام كوسيط حيادياً ويُتهمن بمناهضة السلام والمثالية التي ستُخرجهن من لعب أي دور سياسي، وقد تحدثتُ عن هذا الموضوع في باب منظمات المجتمع المدني بلبوس سياسي.

• محلياً:

1. محدوديّة وعي صنّاع القرار السوريين/ ات بالقرار، حتى على مستوى القيادات، وعدم وجود إرادة سياسية لديهم لإيلاء قضايا المرأة أولوية.

2. عدم ثقة المضطهدين والمضطهدات في سوريا بالهيئات الدولية وبقاراتها نتيجة خذلانهم وعدم وقف معاناتهم، فكلما تحدث المجتمع الدولي عن الحل السياسي، ازدادت المعارك والطلعات الجوية وقصف الأبرياء وزادت القواعد/ المراكز العسكرية للدول المنخرطة في الصراع: روسيا وأميركا، ومؤخراً دخل الجيش التركي، وكلما تحدثوا في القرارات الدولية عن حل سياسي يملكه ويصنعه السوريون/ ات، خَطّوا قرارات لا يشارك فيها السوريون/ ات ويستباح الدم السوري أكثر.

3. لطالما استُخدم الدين لقمع الأفكار وللحصول على مكاسب سياسية، ولطالما استُخدمت عبارة «الخصوصية الثقافية» لقمع نصف المجتمع وإخضاعه وقمعه وتعنيفه وإرهابه.

للأسف أهملت النساء في كيانات المعارضة التركيز على القرار 1325، بينما ركزت عليه النسويات وبعض النساء المنخرطات في منظمات المجتمع المدني، وبنين خطابهن في المطالبة بإشراك النساء في المفاوضات عليه، ونجحن في الدفع باتجاه مشاركتهن بنسبة لا تقل عن 30% في كامل العملية التفاوضية.

وبرأيي، إن الاستناد على القرار 1325 والمشاركة السياسية للمرأة كمدخل رئيسي

وأساسي في كل هياكل السلطة سيعزز الحماية والوقاية لهن، ومن المهم حث هيئة الحكم الانتقالية القادمة حسب القرار 2245 وجنيف 1 لإقرار خطة وطنية للقرار 1325 ومواءمتها مع اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز (سيداو 1979) وإعلان بيجين لعام 1995 ومنهج العمل المنبثق عنه، وتحفيز دول المنطقة على أهمية تطبيق القرار، ووضع خطط وطنية لتنفيذ ذلك، فالدول المستقبلية للاجئات السوريات، والمنظمات المحلية الوطنية والإقليمية والدولية التي عملت بالشأن السوري لم تُدرج في برامجها مفهوم القرار 1325 وتطبيقه. فقد تجاوز عدد اللاجئتين السوريتين 4.8 ملايين لاجئ مسجّل، ونزح 7.6 ملايين شخص داخل سوريا (مفوضية شؤون اللاجئين)، 45% من السكان اضطروا إلى مغادرة أماكن سكنهم، وبعضهم غيّر عدّة مرات.¹³³

«أكثر من 145,000 عائلة سورية لاجئة في مصر ولبنان والعراق والأردن - أو عائلة من بين أربع - ترأسها نساء يخضن بمفردهن كفاحاً من أجل البقاء على قيد الحياة»، وذلك حسب تقرير مفوضية شؤون اللاجئين «نساء بمفردهن»¹³⁴ ويعانون من الفقر، ضعف المساعدات، صعوبة الحصول على وثائقهم، لا يمتلكن مهارات للعمل، إن وجد، يواجهن الاستغلال، التحرش الجنسي، الاعتداءات الجنسية، التزويج القسري، وبحسب القوانين التمييزية لا يستطيعن التنقل مع أطفالهن، ولا يستطيعن منح الجنسية لهم، ولا ولاية لهن عليهم.

يقدّر معدل الفقر العام في سورية بـ 85,2% في عام 2015، وبلغت نسبة من يعيشون في فقر شديد 69,3% من السكان، وهم غير قادرين على تأمين احتياجاتهم الأساسية الغذائية وغير الغذائية.¹³⁵

يجب إدانة العنف ضد النساء بكل أشكاله ومواجهته والتصدي له، كائناً من كان يرتكبه ومهما كانت ذرائعه وأسبابه، ورفع الغطاء السياسي عن كل مرتكبيه، وعلى الأمم المتحدة الالتزام بقرارات مجلس الأمن 1325 وكل القرارات ذات الصلة والمتعلقة بشأن النساء في الصراعات المسلحة.

خلاصة الممارسات الذكورية والتمييزية ضمن القوى السياسية التي

تطرح نفسها بديلاً ديمقراطياً:

1- إن استلاب القرار السوري الحر، واستعصاء الحل الذي ينشده الشعب السوري في

الخلاص من الاستبداد بكل أشكاله، وتعدّد الصراع وتحوّله إلى حرب مفتوحة إقليمية ودولية، لكلّ طرفٍ فيها مصالحه وتحالفاته، يتطلب بالضرورة أولاً استعادة قرارنا الوطني والتعامل بنديّة مع الدول المؤثرة في الملف السوري، فهو وحده يليق بثورة الحرية وكرامة السوريين/ات، ويجعل العمل السياسي المنظم ذا طعم ولون ومعنى، وهو هدف نهضوي تحرري ملتزم بحقوق الإنسان للنساء والرجال، يشجّع من انكفاء السياسيين والنشطاء، نساءً ورجالاً، ويحشد كل الطاقات للقيام بدورهم في دعم كيانات سياسية تعكس نموذجاً ديمقراطياً، أو الانخراط فيها، في هذه المرحلة المفصلية من تاريخ سورية، وهذا يتطلب من المعارضة استراتيجية وتكتيكاً مختلفين عمّا سلكته حتى الآن، عندئذ تفرض على الجميع، سوريين/ات وغيرهم، التعاطي مع شرعيتها المستمدة من قاعدة شعبية، وتمثيلها لكفاح السوريين/ات من أجل الحرية والديمقراطية والعدالة والمساواة، كمظلة جامعة لقضية تحرر وطني نهضوي ملتزم بحقوق الإنسان للنساء والرجال.

2- حصر صناعة القرار داخل القوى السياسية بالرجال، وإقصاء المرأة عنها هو استمرار لمسيرة التمييز وتقويضٌ للديمقراطية.

3- قلّة الأعداد للمشاركة السياسية للمرأة حالياً تعود في المقام الأول إلى نخب ذكورية تحتكر المشهد السياسي وتتصدره، وتكتفي بدورٍ للمرأة يقع بين التزيين أو الظل.

4- سهولة استهداف النساء العاملات في الشأن العام بوصفهن إناثاً: تشهير، عنف، أذى معنوي، الإساءة إلى سمعتهن، التقليل من شأنهن، تجعلهن يفكرن كثيراً قبل المشاركة السياسية.

5- الديمقراطية والحرية والمساواة دون أي تمييز، والعدالة ودولة المواطنة... وكل العبارات المكتوبة في أدبيات القوى السياسية هي حبر على ورق، أمام حراس العقليّة الذكورية، إذالم توجد استراتيجيات وآليات ديمقراطية تعزز المشاركة السياسية للمرأة وتتيح الفرص المتساوية بينها وبين الرجل للوصول إلى مراكز صنع القرار، وتعمل على إزالة كل أشكال التمييز في المجالات كافة: الدستورية والقانونية، السياسية، الثقافية، الاقتصادية.

6- السلطة الأبوية لها مثلتها في عالم السياسة: الأبوية السياسية، وهي نخب احتكرت العمل السياسي منذ عقود، مازالت تتصدر المشهد، ترى أن كل المشاركات التي

«وفدت» إلى القوى السياسية هي حالة بدائية أمام خبرتها وباعها الطويل في هذا المجال.

7- المرأة ضمن المنظومة الذكورية، هي «كائن بغيره لا بذاته»¹³⁶ تحدّد هويتها بكونها فقط: الأم، الأخت، أم الشهيد، زوجة المعتقل... إلخ، استُخدم هذا التعريف من قبل العديد من النخب، في تجاهل تام لدورها مناضلةً وقائدة.

8- حجم الاستلاب والعنف الرمزي تجاه المرأة كبير ومتجدّد في العقليات، وهذا لا يعالج إلا بالمعرفة وبالالتزام التام بمرجعية شرعة حقوق الإنسان للنساء والرجال.

9- إن العنف ضد المرأة هو إنكار لأهليتها وحقوقها وكرامتها وانسانيتها، ولا يفهم إلا بوصفه آلية سلطوية لإنتاج علاقات السيطرة والهيمنة، ويجب إدانته بكل أشكاله ومواجهته والتصدي له، كائناً من يرتكبه ومهما كانت ذرائعه وأسبابه، ورفع الغطاء السياسي عن كل مرتكبيه.

10- هناك فرق بين النساء في مراكز صنع القرار وصانعات التغيير، والهوة بينهما كبيرة، بين من تدافع وتتماهى مع سلطات إقصائية ذكورية وتتحول أداة بيد الهيمنة الذكورية، ومن تسعى وتدافع عن حق الأخريات وتخوض المعارك من أجلهن كجزء أصيل من معركة التحرر من الطغيان والاستبداد التي نخوضها. ولذلك من الضرورة بمكان امتلاك المعرفة وتبني الأجندة النسوية وعدم فصل القيم عن الممارسة.

أسباب ضعف المشاركة السياسية للمرأة، حسب رأي المستجيبين للبحث، نساءً ورجالاً:

طلبت من المستجيبين/ ات إعطاء درجات من 1-9 (1: أقل تأثيراً-9: تأثير كبير) لكل من الأسباب التي أدت إلى ضعف المشاركة السياسية للمرأة حالياً:

1- خذلان المجتمع الدولي في دعم تطلعات الشعب السوري إلى الديمقراطية التي عبر عنها في ثورته.

2- ممارسات النظام ضد المعارضة: قمع، اعتقال.. إلخ.

3- حالة التخوين والتشهير التي تتعرض لها المعارضة.

4- عزوف النساء أنفسهن عن المشاركة السياسية.

5- بؤس أداء القوى السياسية وممارسات غير ديمقراطية داخلها، تشرذمها في مواجهة نظام وحشي.

6- عدم الخبرة.

7- عدم وجود كوتا نسائية.

8- المحاصصة الطائفية.

9- العقلية الذكورية والموروث الاجتماعي والديني.

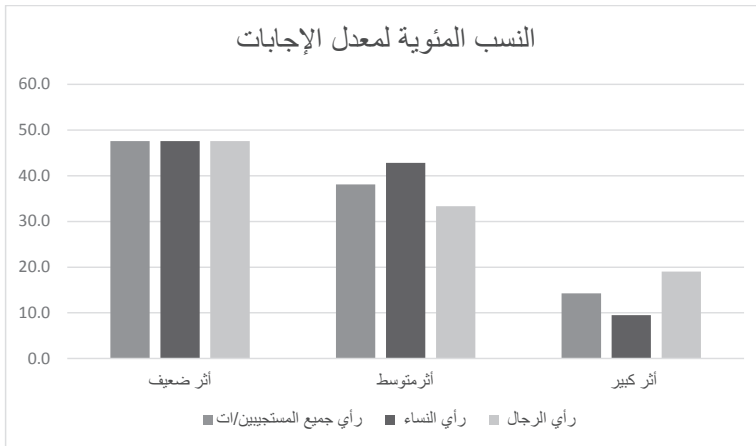
أجاب عن السؤال (42) شخصاً: (21) امرأة و (21) رجلاً، إلا أن غالبية المستجيبين/ات لم يرتبوا الأسباب بالتسلسل من الأكثر تأثيراً إلى الأقل تأثيراً، وأعطوا لأكثر من سبب المنزلة نفسها أي الرقم نفسه، وبالتالي تحول السؤال في مرحلة التحليل من ترتيب الأسباب في تسع منازل، إلى قياس أثر كل سبب على حدة، في رسم بياني مدرج بثلاثة مستويات وهي: أثر ضعيف (من 1 إلى 3) - أثر متوسط (من 4 إلى 6) - أثر كبير (من 7 إلى 9).

السبب الأول - خذلان المجتمع الدولي في دعم تطلعات الشعب السوري إلى الديمقراطية

التي عبر عنها في ثورته:

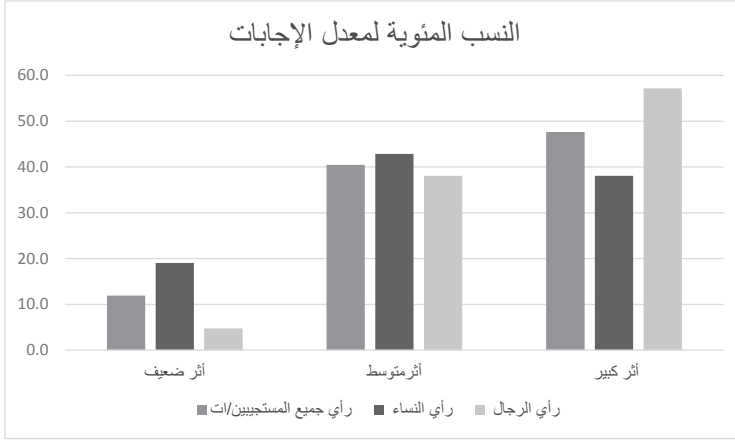
وجد قرابة نصف المستجيبين والمستجيبات أنه سبب ضعيف، وثلاثهم رأى أن له أثراً

متوسطاً على المشاركة السياسية للمرأة.



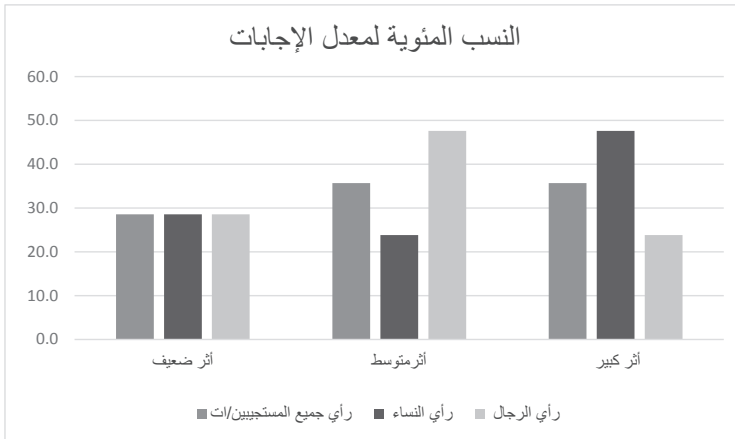
السبب الثاني - ممارسات النظام ضد المعارضة (قمع، اعتقال... إلخ):

وجد أكثر من نصف المستجيبين الرجال أن لممارسات النظام أثراً كبيراً على المشاركة السياسية للمرأة، وثلثهم وجد أن لها أثراً متوسطاً. بالمقابل كانت آراء المستجيبات أكثر تدرّجاً مع ترجيح بسيط لتقييم أثر هذه الممارسات بالمتوسط مقارنةً بأسباب أخرى في الاستبيان.



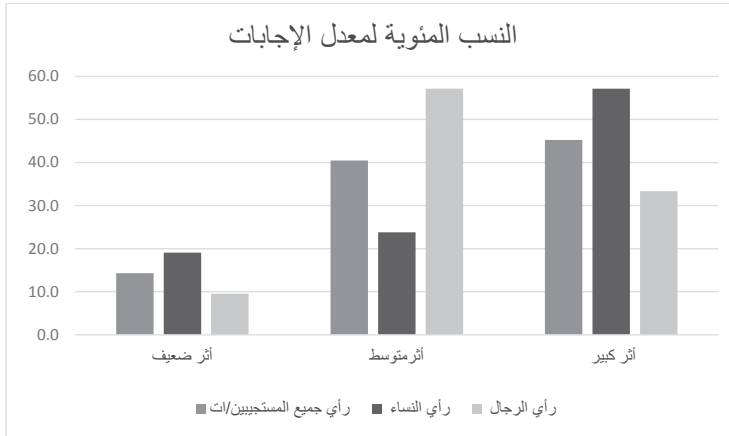
السبب الثالث - حالة التخوين والتشهير التي تتعرض لها المعارضة:

قراءة نصف المستجيبات عبّر عن أن حالة التخوين والتشهير لها أثر سلبي كبير على المشاركة السياسية للمرأة في الوقت الراهن. أما عن رأي المستجيبين الرجال، فقراءة النصف رأوا أن حالة التخوين والتشهير لها أثر متوسط، مقابل ربع وجد أن له الأثر الكبير.



السبب الرابع - عزوف النساء أنفسهن عن المشاركة السياسية:

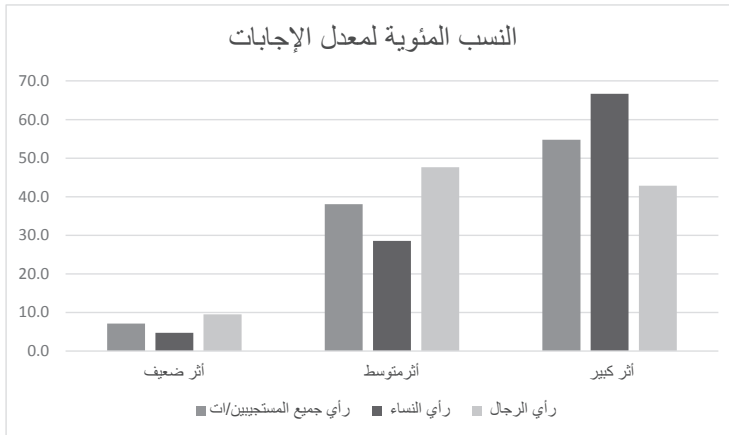
كان رأي أكثر من نصف المستجيبات أن عزوف النساء أنفسهن عن المشاركة السياسية له أثر كبير. بالمقابل ثلث المستجيبين الرجال رأوا أن له الأثر الكبير، وأكثر من نصفهم وجد أن له أثراً متوسطاً.



السبب الخامس - بؤس القوى السياسية وممارسات غير ديمقراطية داخلها، تشرذمها في

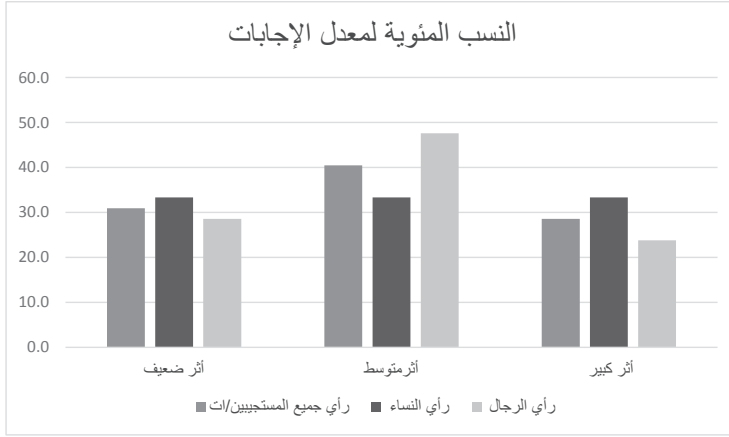
مواجهة نظام وحشي:

وجدت ثلثا المستجيبات أن بؤس المعارضة له أثر كبير على المشاركة السياسية للمرأة، بينما انقسمت غالبية آراء المستجيبين الرجال في تقييم أثر هذا السبب ما بين متوسط وكبير مع ترجيح بسيط لتقييمه بالأثر المتوسط.



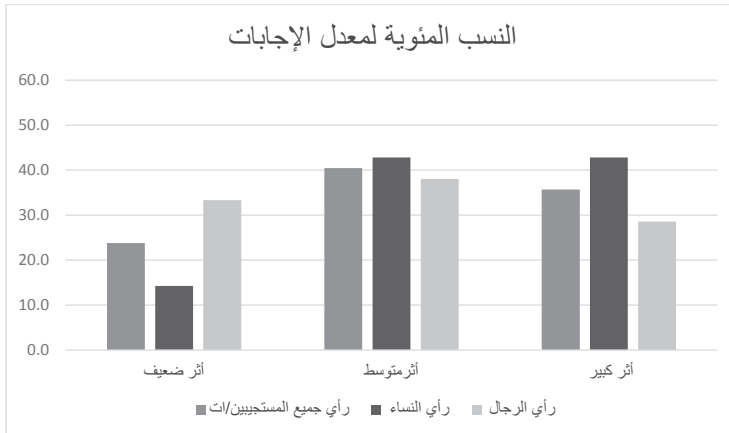
السبب السادس - عدم خبرة النساء في العمل السياسي:

انقسمت آراء النساء بشكل متساوٍ على درجات القياس الثلاث، فثلث رأى أن لهذا السبب أثراً بسيطاً، وآخر: متوسط، وثلث: كبير. بالمقابل قرابة النصف من الرجال رجحوا أن لهذا السبب أثراً متوسطاً.



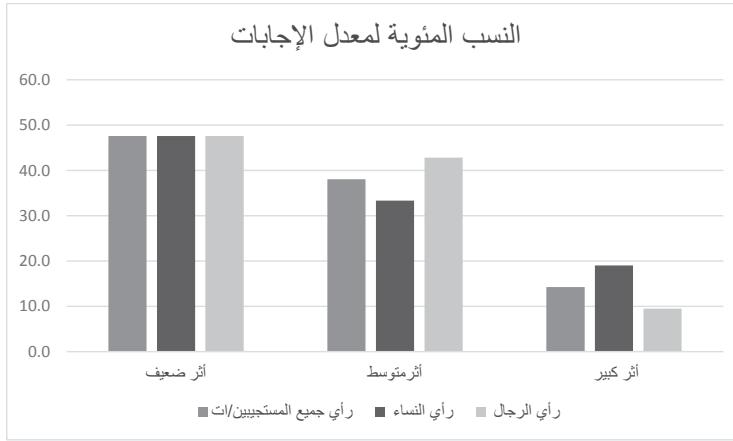
السبب السابع - عدم وجود كوتا نسائية:

انقسمت آراء غالبية المستجيبات مناصفة في تقييم أثر عدم وجود كوتا نسائية على المشاركة السياسية للمرأة ما بين متوسط وكبير. بالمقابل تقاربت آراء المستجيبين الرجال فيما بين المستويات الثلاثة مع ترجيح بسيط لتقييم أثر عدم وجود الكوتا بالمتوسط.



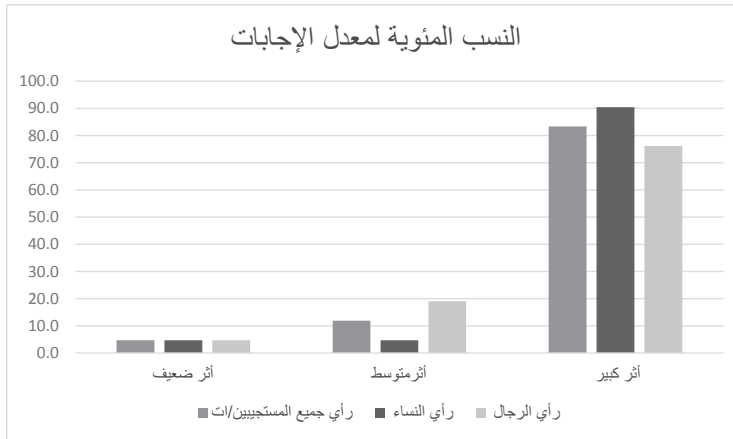
السبب الثامن - المحاصصة الطائفية:

وجد قرابة نصف المستجيبين و المستجيبات أن المحاصصة الطائفية لها أثر ضعيف على المشاركة السياسية للمرأة. وبنسبةٍ مقاربة رأى القسم الآخر من الرجال أن للمحاصصة الطائفية أثراً متوسطاً على المشاركة السياسية للمرأة.



السبب التاسع - العقلية الذكورية والموروث الاجتماعي والديني:

الغالبية العظمى من المستجيبين و المستجيبات وجدوا أن العقلية الذكورية والموروث الاجتماعي والديني لهما أثرٌ كبير على ضعف المشاركة السياسية للمرأة.



أما إذا أردنا تحديد الأسباب الثلاثة الأشدّ أثراً على المشاركة السياسية للمرأة، فإننا نجد إجماعاً لافتاً بين جميع المستجيبين والمستجيبات على أن السبب التاسع: العقلية الذكورية والموروث الاجتماعي والديني يأتي في المرتبة الأولى.

أما في المرتبة الثانية عند المستجيبات فيأتي السبب الخامس: بؤس القوى السياسية وممارسات غير ديمقراطية داخلها، تشرذمها في مواجهة نظام وحشي، يليه السبب الرابع: عزوف النساء أنفسهن عن المشاركة السياسية.

وإذا أخذنا رأي الرجال على حدة نجد أن السبب الثاني: ممارسات النظام ضد المعارضة قمع، اعتقال... إلخ. يأتي في المرتبة الثانية، بينما يأتي السبب الخامس في المرتبة الثالثة. يجدر بالذكر أن السبب الثاني عند المستجيبات يأتي في المرتبة السادسة في شدة أثره على المشاركة السياسية للمرأة، في خلاف واضح مع تقييم المستجيبين الرجال له.

مالفت نظرنا أن حالة التخوين والتشهير التي تتعرض لها المعارضة احتلت المركز الرابع عند المستجيبات، بينما المستجيبون أعطوها مع عدم خبرة النساء المركز السادس، مما يدل على عدم وجود حساسية كافية عند المستجيبين من الرجال عن هذا الأثر السيئ على مشاركتهن، وهذا يُفسر عدم وجود سياسة واضحة للكتل السياسية في التصدي الإعلامي لحملات التشهير.

القسم الثالث:

الخلاصة والتوصيات

الخلاصة :

يعدّ دخول المرأة إلى المعترك السياسي أحدَ أشدّ جوانب الصراع حدّة، فهو كسر للبنية الهرمية والسلطوية التي بُني عليها المجتمع الأبوي (البطريركي)، وكلّ كتلة سياسية لا تعترف بالمساواة ولا تضع آليات لتطبيقها هي سلطة قهر واستبداد.

بشكل عام، تبدو النخب السياسية الحالية المؤمنة بالديمقراطية ودولة المواطنة، مستقيلة من دورها النهضوي في هذه المرحلة من تاريخ سورية، لأن واقع المشهد غير الديمقراطي يشير من خلال الحوارات التي أجريت إلى الحالة الإقصائية والتمييزية التي تتبعها بعض القوى السياسية مع المشاركة السياسية للمرأة وحقوقها المسلوبة، وبشكل حتمي، المشهد ذاته لا يشجع المرأة على الانخراط والمشاركة، لكنها تتحمل أيضاً، وبالدرجة نفسها، مسؤولية غيابها عن المشاركة، فالأحزاب السياسية هي الوسيلة الأساسية لدخول المرأة المعترك السياسي والشأن العام، وهي المدخل الرئيسي للوصول إلى صناعة القرار والتأثير فيه من أجل التغيير الجذري الديمقراطي.

لقد سلط هذا البحث الضوء على كواليس ومطابخ القرار السياسي لدى بعض النخب السياسية، وكيف جرى استبعاد المرأة منها وعزلها والتشكيك في قدراتها وإمكانية أن تكون صانعة قرار في رسم مستقبل سورية، وأظهر البحث أيضاً عمق العقلية التمييزية التي تنمط دورها وعملها وتضعه في مرتبة دنيا، حتى وإن عملت في منظمات المجتمع المدني، وكيف تُستبعد النساء القويات ليس فقط من المراكز القيادية بل ومن الكتلة برمتها، ووضحنا كيف ينقسم

الخطاب المعلن تجاه مشاركتها السياسية عن الممارسات المنفّذة، وكم تساهم المحاصصات الطائفية والحزبية والفئوية والمناطقية التي تجري قبل الانتخابات وفي الكواليس، والتزام على السلطة وفقدان القرار الوطني في إبعاد الكفاءات بشكل عام والنساء بشكل خاص، فبعض قوى المعارضة كانت بحاجة إلى اعتراف دولي بها، وهو ضروري، لكنها جعلت شرعيتها مستمدة من هذا الخارج فقط، وهو الرثة التي تتنفس منها لاستمرارها، وضربت بعرض الحائط أن الشرعية لا تكون حقيقية وقوية إلا من المجتمع ومن استقلال القرار الوطني. ويرى المراقب حجم التلاعب الذي مورس في هذا الملف، والذي لم يكن يحصل لولا قبول المعارضة له أصلاً، وعجزها عن إقامة كيانات جامعة لكل المعارضات التي لديها موقف واضح وجذري من النظام الاستبدادي الأمني، والتي لا تقبل إلا بانتقال ديمقراطي.

لم يكن للنخب السياسية المؤمنة بالتغيير الديمقراطي أي دور في إحداث القطيعة مع الاستبدادين السياسي والديني والثقافة المجتمعية السائدة، لا يقاس نجاح الثورات بالإطاحة بحاكم مستبد فقط، بل ببناء مشروع للتغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي وخلق بديل ديمقراطي. للأسف حصرت النخب السياسية التي تصدرت المشهد رؤيتها بمفهوم عام مفاده، أن تفكيك الاستبداد السياسي فقط كمعطى عام لطاقت المجتمع سيؤدي بالضرورة إلى حصول المرأة على كل حقوقها أوتوماتيكياً، وهذا كان خطأً جسيماً وقعت فيه، بل على العكس، أدى تناغم بعض القوى السياسية التي تصدرت المشهد، وتحالفها مع الاستبداد الديني الذي فرضته القوى السلفية المتحكمة على الأرض في المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام، إلى أثر مدمر قوّض دور المرأة في هذه المرحلة المفصلية من تاريخ سورية، ورأينا إحدى نتائجه في تغييب النساء عن المجالس المحلية، الأمر الذي لم تكثر له المعارضة وتجاهلته تماماً الدول المانحة التي تدعم هذه المجالس.

أن تسود العقلية الذكورية بعد ثورة، وأن تُستثنى الثائرات والمسيسات عند تشكيل التكتلات أو يُدعى بعضهن لاحقاً بعدد رمزي جداً، فهذا في الحاليتين لا يؤسس لكيان سياسي ديمقراطي، بل يؤسس لكيان قائم على الإقصاء وتهميش تمثيل نصف المجتمع، بل أكثر. الانتقال السياسي شيء، ونجاح ثورة الحرية والكرامة والمساواة شيء آخر، يحتاج بالضرورة إلى مشروع سياسي تحرري وبرنامج يعمل على تغيير ثقافي واجتماعي وسياسي واقتصادي.

إن أهم التحديات أمام الكيانات السياسية هي بناء أحزاب ديمقراطية، فكل عبارات الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان تبقى شعارات، لا تجعل الفرد ديمقراطياً إذا لم تقترن بالممارسة والسلوك والنهج.

يستحيل التأسيس لهذا المشروع من دون إزالة التمييز ضد المرأة سياسياً وقانونياً ومجتمعياً واقتصادياً، وتبني خطاب ومشروع يدين العنف المبني على النوع الاجتماعي ويعمل للقضاء عليه، ومادامت النخب غافلة عن آثار هذا التمييز السلبية على مجتمعاتنا لا يمكننا النهوض بسورية بعد الآثار الكارثية للصراع، وأكثر من نصف المجتمع مضطهد وقدراته معطلة.

التوصيات:

إن إدارة الصراع ضد نظام الاستبداد والفساد يُراد له أن يكون طويلاً، بالطبع من قبل دول مؤثرة في الملف السوري، ونظام متشبث بالسلطة أدواته الوحيدة هي القتل، ولن يوصل إلى الهدف المنشود أن يدار هذا الصراع بهياكل غير ديمقراطية، تمارس الإقصاء والتهميش، وبالتالي تكون نابذة لكل الطاقات الحية في المجتمع. أثبتت التجربة السياسية السورية أن بناء أجسام سياسية ائتلافية، التوافق فيها يكون بالخطوط العريضة، لا تستطيع أن تتبنى منهجاً تحريماً نهضوياً يعالج مشاكلنا الجوهرية.

التعويل في هذه المرحلة قائم على الديمقراطيين، نساءً ورجالاً، من أجل نقد التجربة وبناء أحزاب سياسية بأدوات وآليات سياسية ديمقراطية تلتزم بحقوق الإنسان للنساء والرجال، وهذا يتطلب من السياسيات:

بناء تحالفات نسائية/ نسوية عابرة للأحزاب وللقوى السياسية المتجذرة معارضتها للاستبداد، هدفها دعم مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار، فمن دون هذا التحالف سيقتصر عرضةً للقمع السياسي من قبل محتكري السلطة وتكتلاتهم المدعومة من قبل المصالح الخارجية.

من الأحزاب والقوى السياسية:

1. إدراج حقوق النساء في أنظمة الأحزاب وأدبياتها وآليات عملها.
2. جندرة كل ما يصدر عن الأحزاب والقوى من مواد مكتوبة، وإقرار صيغتي المذكر والمؤنث في لغتها.
3. دعم النساء المرشحات لمراكز صنع القرار، بعد توفير فرصٍ متساوية لهن مع الرجل، والتعامل معهن كشريك سياسي حقيقي.

4. اعتماد مبدأ الرئاسة المشتركة في مراكز صنع القرار، وإقرار مبدأ الكوتا في المستويات الأدنى للمشاركة كوسيلة مرحلية مؤقتة تمهد الطريق من أجل المناصفة، مع تبني الإجراءات اللازمة لها (ذُكرت سابقاً في باب الكوتا).
5. إشراك المرأة في المفاوضات السياسية بنسبة لا تقل عن 30% وكذلك الأمر في هيئة الحكم الانتقالي ولجان صياغة الدستور والقوانين والانتخابات وآليات العدالة الانتقالية ولجان السلم الأهلي.
6. التعاون مع خبيرات في قضايا الجندر من أجل تعميم المعرفة بالمعيقات الدستورية والقانونية والاقتصادية والثقافية التي تعيق مشاركة المرأة في الحيز العام، وخصوصاً في الحياة السياسية، أو تلغي وجودها وكيانها ككائن حر مستقل في الحيز الخاص.
7. الهياكل غير الديمقراطية الحالية للقوى السياسية لا تجذب النساء للانضمام إليها، لذلك لا بد من خلق مسارات موازية تفتح الأبواب فيها، وتستمع وتناقش مع النسويات ومنظمات المجتمع المدني المشهد السياسي ومسار التغيير الديمقراطي الذي يجب أن يبدأ من هيكل الحزب نفسه ليكون حاملاً لمشروع نهضوي تنموي ينهض بسورية الجديدة.
8. تخصيص مساحات إعلامية متساوية بين النساء والرجال الملتزمين في الكتل السياسية والأحزاب، كمنطقة رسمية أو كرئيسة وفد للتعبير عن الموقف السياسي.
9. إقرار سياسات المحاسبة لأي إجراءات تمييزية ضد النساء بشكل عام والنساء المنضويات داخل الحزب/الكتلة السياسية.
10. لا تدعى الناشطات المسيسات إلى مؤتمرات المعارضة، ودائماً الدعوات تكون لذّر الرماد في العيون، غالبية الحضور من الرجال، وبالتالي تكون مشاركة النساء في الهياكل التي تنشأ عنها ضعيفة، لذلك من المهم الحرص على المناصفة في حضور المؤتمرات بين النساء والرجال.
11. أدت المحاصصة بين الكتل السياسية إلى تغييب المرأة، أو إلى مشاركة ضعيفة لها في وفد التفاوض أو في مراكز صنع القرار، لذلك من المهم تأمين حصص للنساء بعيداً عن التجاذبات السياسية.
12. لا يمكن المواءمة بين علاقات مع الجماعات العسكرية السلفية أو التي تنتمي إلى

«القاعدة» والناشطات المدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة الإنسانية، لذلك لا بد من أن يتبنى الملتزمون في الهياكل السياسية الحالية والمؤمنون بالديمقراطية ودولة المواطنة، نساءً ورجالاً، خطاباً واضحاً شفافاً يضع شرعة حقوق الإنسان للنساء والرجال معياراً للعمل.

13. مكاتب/ لجان المرأة في الأحزاب والقوى السياسية: يجب ألا تُحصر مناقشة حقوق النساء فيها، بل يجب أن تكون هذه المكاتب:

- منطلقاً للتعبئة وتنسيقاً للمواقف من أجل تغيير منهج الحزب أو الكتلة لدعم حقوق المرأة.
- تُؤمّن دعماً للمرشحات وتعمل على تمكينهن وزيادة إعدادهن.
- تأمين التواصل وإقامة شبكات تحالف مع المنظمات النسوية/ النسائية سواء داخل سورية أو في دول الشتات.
- بناء تحالفات مع الرجال المؤمنين بالديمقراطية وبحقوق المرأة.
- إعداد قوائم بأسماء نساء كفيّات في عدة مجالات سياسية، اقتصادية، مصرفية، حقوقية... إلخ.
- التواصل الفعال مع ناشطات وقائدات محليات لمعرفة احتياجاتهن والتحديات التي يواجهنها وتمكينهن.

الهوامش

(آخر مشاهدة للروابط 2016/9/1)

- 1- د. مية الرحبي - الحوار المتمدن - «المشاركة السياسية للمرأة في سورية» - 2005/3/8
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=33062>
 - 2- لمى قنوت - الحوار المتمدن - «التأثيرات مغيبات عن صنع القرار: المشاركة السياسية للمرأة ووصولها إلى مراكز صنع القرار في بعض قوى المعارضة منذ 2011» - 2015/3/3
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=457666>
 - 3- د. سهام نجار - «تعزيز دور الأحزاب والنقابات في النهوض بالمشاركة السياسية والعامّة للنساء»، ينفذ المشروع في خمس دول عربية (فلسطين، مصر، تونس، المغرب، لبنان) - كانون الأول 2014.
<http://www.rdfwomen.org/archives/691>
 - 4- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المعهد الديمقراطي للشؤون الدولية، «تمكين المرأة من أجل أحزاب سياسية أقوى»، تشرين الأول 2011.
https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0ahUKEwiRo7v--Z3OAhXC6xQKHSY2AxQQFggeMAA&url=https%3A%2F%2Fwww.ndi.org%2Ffiles%2Fempowering-Women-ARA_0.pdf&usq=AFQjCNFGNAbRd2GJpyeqhoxdvIwvTEa31A&sig2=uM-cSt42eTk1JVpPPKZqgg
 - 5- منى فياض، «المرأة والسياسة».
<https://www.google.com.lb/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0ahUKEwictO7QnonPAhUMAxoKHZzCCooQFggeMAA&url=http%3A%2F%2Fwww.arab-hdr.org%2Fpublications%2Fother%2Fahdr%2Fpapers%2F2005%2Ffayad2.pdf&usq=AFQjCNGqCqAiByMyS-TNlcPXNqL0BHctzg&sig2=nInkhvy0ngykQzjCQYm0g&cad=rja>
 - 6- منى فياض، المصدر السابق.
- Ottaway, M: *Women's rights and democracy in the Arab world*, Carnegie papers, No 42 Feb. 2004, pp7-8

B3%D9%8A%D9%91%D9%90-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3-%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8%D9%8A/

17- لجان إحياء المجتمع المدني: هي لجان مجتمعية مستقلة لامركزية وغير حزبية، وفضاء مفتوح على التنوع واحترام التعددية وحق الاختلاف، تبلورت بين خريف عام 2000 وربيع 2001 في وثيقتين تأسيسيتين صدرتا باسم لجان إحياء المجتمع المدني تشجعان على إيلاء البنية المجتمعية والمدنية الأولوية في النشاط بشكل مستقل عن الأحزاب.

18- بيان لجان إحياء المجتمع المدني «أوقفوا حملة خطباء المساجد ضد الجمعيات النسائية في دمشق»،

8 شباط 2006.

http://www.mettransparent.com/old/texts/syria_stop_campaign_vs_women_associations.htm

19- مجلة نقد وتنوير، د. شاهر إسماعيل الشاهر، «المشاركة السياسية للمرأة في سورية»، شباط 2015.

<http://edusocio.net/index.php/%D9%83%D9%8F%D9%91%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%B9%D8%B1%D8%A8/%D8%A3%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D8%AB-%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9/item/354-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A3-%D8%AF-%D8%B4%D8%A7%D9%87%D8%B1-%D8%A5%D8%B3%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D9%87%D8%B1>

20- مركز برق للأبحاث والدراسات، بحث «جماعة الأخوات القيسيات»، إعداد الباحثة سلام إسماعيل.

<http://barq-rs.com/barq/%d8%ac%d9%85%d8%a7%d8%b9%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%ae%d9%88%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d9%82%d8%a8%d9%8a%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%aa/>

21- المصدر السابق نفسه.

22- الموقع الرسمي للدكتور محمد حبش، «القيسيات... الملف المجهول».

<http://mohammadhabash.org/2016/08/23/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%AD%D8%A8%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A8%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85/>

23- وزارة الأوقاف، لمححة عن مديرية الدعوة النسائية في وزارة الأوقاف، 2014/8/26.

<http://mow.gov.sy/edarat/%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1/>

24- شبكة نساء في ظل قوانين المسلمين «مطلوب قرار سياسي يضعها في أولوياته... المرأة السورية تتقدم... وتنتشر بالقوانين»، 2006/3/22.

<http://www.wluml.org/ar/node/2849>

25- صحيفة العرب، «أنور البني: الحل وضع سوريا تحت الوصاية الدولية»، 11 إيلول 2016.

<http://www.alarab.co.uk/?id=77307>

26- المحامي أنور البني، المركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية - «سوريا: أرض الإفلات من

العقاب» 2016/2/22.

<http://www.sl-center.org/news/48?language=arabic>

27- الجزيرة. نت، «أهم الانشقاقات إبان ثورة سوريا»، انشقاقات سياسية وديبلوماسية، 2012/6/24.

<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/6/24/%D8%A3%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B4%D9%82%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D8%AB%D9-%88%D8%B1%D8%A9-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7>

28- الجزيرة، لقاء مع هدى أورفلي الملحق في السفارة السورية في الصين، 2012/11/19.

https://www.youtube.com/watch?v=eUg_WyHdH4k

29- كلنا شركاء في الوطن، «بيان انشقاق لمى إسكندر أحمد وهيثم حميدان وتجمع ديبلوماسيون من

أجل دولة ديمقراطية»، 2013/6/26.

<http://all4syria.info/Archive/87814>

30- شبكة أوغاريت الإخبارية - سوريا «أوغاريت حمص حي البيضاء، الفنانة فدوى سليمان تقود

المظاهرات» ثالث أيام العيد 2011/11/8.

<https://www.youtube.com/watch?v=D9x7-eMaybI>

31- تسيقية حي الخالدية بحمص، حمص حي الخالدية «مظاهرة رائعة بقيادة الساروت والفنانة فدوى

سليمان» 2011/12/7.

<https://www.youtube.com/watch?v=nT329nbsVXs>

32- رياض الرئيس للكتب والنشر، كتاب لجولان حاجي «إلى أن قامت الحرب - نساء في الثورة السورية،

مظاهرات نسائية، صفحة 49 (داريا) - صفحة 73 (الزبداني).

33- المصدر السابق نفسه، داريا، صفحة 48.

34- المصدر السابق نفسه، الزبداني، صفحة 75.

35- المصدر السابق نفسه، داريا، صفحة 53.

36- المصدر السابق نفسه، داريا، صفحة 48.

37- المصدر السابق نفسه، داريا، صفحة 48.

38- المصدر السابق نفسه، جسرين، صفحة 104.

39- المصدر السابق نفسه، «ذات الرداء الأحمر وذات الحجاب الأبيض»، صفحة 170 - 171.

40- مدونة «لمحات»، مارسيل شحوارو، «جوّ الطوق» 23 آذار 2016.

http://www.marcellita.com/2016/03/blog-post_23.html

41- صحيفة العرب، فادي بعاج، «ألما شحود وتحولات الإنسان من الزهور إلى السلاح»، 21/6/2015.

<http://www.alarab.co.uk/?id=55244>

42- YouTube- تشكيل كتيبة خولة بنت الأزور في اللاذقية 10/1/2013.

<https://www.youtube.com/watch?v=XnyEvEPkjMU>

43- جولان حاجي «إلى أن قامت الحرب»، ذات الرداء الأحمر وذات الحجاب الأبيض، صفحة 181،

آذار 2013.

44- تعريف التنسيقية: مع انطلاق الثورة في سورية منتصف شهر آذار 2011، تشكّل بين أواخر آذار

ومنتصف نيسان ما يعرف باسم التنسيقية أو التنسيقيات وبدأت تظهر على الساحة السورية، وانتشرت في مختلف المدن ومناطق التظاهر مجموعات صغيرة من الشبان والشابات، على امتداد سورية، أخذت كل منها على عاتقها مهمة الاجتماع والتخطيط والتنظيم على الأرض وتحريك المظاهرات وتنسيق سيرها وعملها وشعاراتها، وتأمين الدعم اللوجستي والإعلامي والإغاثي لها، وتوضيح توجهها السياسي بما يعبر عن مطالب الشارع الثائر بمعزل عن الإيديولوجيا.

<http://arabic.babelmed.net/societe/36-generale-culture/589-2012-06-20-22-33-47.html>

45- جولان حاجي، «إلى أن قامت الحرب - نساء في الثورة السورية»، التل - السّفهاء، ص 113، أيار 2013.

46- لجان التنسيق المحلية: «مع انطلاق الثورة السورية منذ شهرين، تشكّلت العشرات من المجموعات

الصغيرة على امتداد سورية، أخذت كل منها على عاتقها مهمة الاجتماع والتخطيط والتنظيم على الأرض وفي نطاقها المحلي. ومع تطور سير الاحتجاجات سعت هذه المجموعات إلى تنظيم أكبر فيما بينها لتحقيق التواصل والتنسيق في حراكها الميداني وموقفها السياسي، تحت اسم «لجان التنسيق المحلية في سورية»، بحيث ضمت حتى الآن ممثلين عن نشطاء الميدان في معظم المدن السورية وكثير من مناطقها».

<http://www.lccsyria.org>

47- بيان لجان التنسيق المحلية، «جمعتنا... جمعة المرأة السورية الثائرة» 6 آذار 2013.

<https://www.facebook.com/notes/%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%B3%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7/%D8%AC%D9%85%D8%B9%D8%AA%D9%86%D8%A7-%D8%AC%D9%85%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D8%A9/622146331145840/>

48- بدايات، سحر مندور («الاغتصاب الحربي» و«النكاح الحلال»): «هذه ليست قضية استغلال. هذه مسألة عرض وطلب»، العددان 3-4 خريف 2012/ شتاء 2013.

<http://www.bidayatmag.com/node/216#comment-2055>

49 - رزان زيتونة، «المرأة في لجان التنسيق - المبني للمجهول» - مجلة «طلعنا عالحرية»، 6 آذار 2013.

<http://www.freedomraise.net/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%B3%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%84/>

50- استُخدم تعبيران: قريب من العلمانية، علمانية، استخدمت في توصيفها «قريب من العلمانية»، ولم يورد أي ذكر للعلمانية في رؤية لجان التنسيق المحلية لمستقبل سورية السياسي.

<http://www.lccsyria.org/958>

51- مركز توثيق الانتهاكات في سوريا، بيان ثالث بخصوص اختطاف المحامية والناشطة رزان زيتونة وزملائها.

<http://www.vdc-sy.info/index.php/ar/reports/1390232185#.WAMoUCTz6ro>

52- YouTube، الغوطة نيوز «ماهو مصير رزان زيتونة؟ الجواب من زهران علوش».

<https://www.youtube.com/watch?v=Wso41WLB6Gw>

53- موقع الجمهورية، ياسين الحاج صالح «لماذا زهران علوش هو المتهم» 22 نيسان 2015.

<https://douma4.wordpress.com/2015/04/22/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%B2%D9%87%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%88%D8%B4-%D9%87%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8F%D8%AA%D9%87%D9%85/>

54- جريدة عنب بلدي، محمد رشدي شرجي «الانتهاكات في عيون الإعلام البديل: هل من تحيز؟»

2016/5/8.

<http://www.enabbaladi.net/archives/78298>

55- المدن، «عام على جريمة الاختطاف»، علي العبد الله 2014/12/10.

<http://www.almodon.com/print/cba4e9c4-93b6-41ce-acd9-46dfec8074c5/a8e4abb1-5021-47b8-af43-d7feda0beb89>

56- حكاية ما انحكت، «أهالي مخطوفو دوما: سندافع عن أحبائنا بكل قوانا ولن نتوقف» 20 كانون الأول

2014.

<http://www.syriauntold.com/ar/2014/12/%D8%B1%D8%B2%D8%A7%D9%86/>

57- لجان التنسيق المحلية تهدد بالانسحاب من المجلس الوطني السوري - الجمهورية 17 أيار 2012.

<http://www.aljournhouria.com/news/index/6803>

8%A7%D8%AB/%D8%A3%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A8%D8%AD%D8%AB%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%83%D9%85%D9%88%D9%86-%D9%8A%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%88%D8%B2-%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA.html

65- مجموعة الجمهورية، المقال حصيلة جهد جماعي لناشطين وحقوقيين «مبادئ تنسيق عمل المجالس المحلية في سورية»، 5 حزيران 2015.

<http://aljumhuriya.net/7651>

66- الجمهورية، «سلفيو سوريا والثورة»، علي العبد الله، 12 كانون الأول 2013.

<http://aljumhuriya.net/22395>

67- ميثاق الجبهة الإسلامية، نُشر بتاريخ 2012/1/17.

<http://archive.org/download/Mithaq/Mithaq.pdf>

68- مدونة زينة أرحيم «كريمته الحرمة تنتصر على زينة الصحفية بفارق شريط حدودي» 2014/9/1.

<http://zaina-erhaim.com/?p=1546>

69- شبكة سوريا مباشر «قرار غريب من «جيش الفتح» يقضي بلباس مخصص للنساء في مناطق سيطرته» - 2015/12/13.

<http://slnews.co/?p=36046>

70- على سبيل المثال: الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، الذي سُكّل في تشرين الثاني 2012، وتضمن أربع كتل سياسية إضافة إلى قيادة أركان الجيش الحر، الحراك الثوري، المجالس المحلية، المجلس الوطني السوري، المنتدى السوري للأعمال، رابطة العلماء السوريين (رجال دين)، شخصيات وطنية مستقلة، إضافة إلى المكون السرياني الآشوري، المكون التركماني، المجلس الوطني الكردي.

<http://www.etalaf.org/#>

71- مؤتمر المعارضة الذي عقد في القاهرة تحت رعاية جامعة الدول العربية - وثيقة العهد الوطني - 2012/7/3-2.

<https://www.facebook.com/Follow.up.Committee/posts/336206329806871>

72- كلمة رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة معاذ الخطيب في القمة العربية 2013/3/26 - الدقيقة 7.27.

<https://www.youtube.com/watch?v=zN0t0RrG2CI&html5=1>

73- للاطلاع على مكونات القوى السياسية المذكورة: لمى قنوت - الحوار المتمدن - «التأثرات مغيبات عن صنع القرار: المشاركة السياسية للمرأة ووصولها إلى مراكز صنع القرار في بعض قوى المعارضة منذ 2011» - 2015/3/3.

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=457666>

74- خبر، «بالأسماء... المشاركون في مؤتمر المعارضة السورية بالرياض» - 2015/12/9. وأكد لي أحد المشاركين في المؤتمر أن عدد المشاركين والمشاركات في اليوم الثاني من أعمال المؤتمر وصل إلى 115 شخصاً.

<http://almesryoon.com/%D8%B9%D8%B1%D8%A8-%D9%88-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85/834300-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%85%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%B6>

75- خبر «الهيئة العليا للمفاوضات السورية تشكل لجنة نسائية»، 1 شباط 2016.

<https://www.alaraby.co.uk/politics/2016/2/1/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B4%D9%83%D9%84-%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9>

76- أكدت لي عضوتان في الائتلاف الوطني السوري لقوى الثورة والمعارضة أنه لا توجد كوتا مكتوبة في النظام الداخلي له.

77- تأسس منتدى الأتاسي عام 2001 بالتزامن مع مرحلة «ربيع دمشق» التي شهدت حراكاً سياسياً مدنياً واسعاً، اهتم المنتدى بالقضايا السياسية والثقافية وتعزيز قيم الحوار الديمقراطي، لم تستمر طويلاً تجربة المنتديات المفتوحة حتى أغلقها النظام السوري واعتقل معظم رموزها وكان منتدى الأتاسي آخر المنتديات التي أغلقت 2005.

78- دراسة يزيد الصايغ - مركز كارنغي للشرق الأوسط - «المعارضة السورية ومشكلة القيادة» - 4 نيسان 2013.

<http://carnegie-mec.org/2013/04/04/ar-pub-51412>

79- المجلس الوطني السوري: المشروع السياسي - المرحلة الانتقالية، تحت عنوان «سورية الجديدة - مبادئ عامة».

80- بيان صادر عن الحراك الثوري في الداخل السوري - 2013/5/28.

<http://www.lccsyria.org/11443>

81- ميشيل كيلو، العربي الجديد «عن مؤتمر الرياض السوري... بكل صراحة»، 25 كانون الأول 2015.

<https://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/12/24/%D8%B9%D9%86-%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%A8%D9%83%D9%84-%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%AD%D8%A9>

82- لمى قنوت - الحوار المتمدن - «الثارات مغيبات عن صنع القرار: المشاركة السياسية للمرأة ووصولها إلى مراكز صنع القرار في بعض قوى المعارضة منذ 2011».

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=457666>

83- خبر - «الائتلاف يبحث عن 51 امرأة لرفع الكوتا النسائية»، 26 نيسان 2016.

<https://www.alaraby.co.uk/politics/2016/4/26/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%A6%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D9%8A%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%B9%D9%86-15-%D8%A7%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D9%84%D8%B1%D9%81%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D8%AA%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9>

84- في إطار اللقاءات الدورية التي ينظمها اللوبي النسوي مع العديد من القوى السياسية المعارضة من أجل تعزيز نسبة المشاركة السياسية للمرأة وإتاحة فرص متساوية لها مع الرجل للوصول إلى مراكز صنع القرار، عُقد لقاء مع رئيس الائتلاف وعدد من أعضائه/عضواته بتاريخ 2014/11/25، اطلع فيها الوفد على رفض مقترح تقدمت به عضواته من أجل زيادة نسبة تمثيل النساء فيه بواقع 30%، بحجة أنه سيغيّر موازين القوى داخل الائتلاف، وقال أحد أعضاء الائتلاف المتحمسين للمقترح إن هناك إمكانية لتمرير القرار بزيادة 15% للنساء.

85- عبد الله أوجلان - العصرانية الديمقراطية هي عصر ثورة المرأة.

<http://www.pkkonline.com/arabic/index.php?sys=books>

86- تقرير هيومن رايتس ووتش «سوريا - انتهاكات في المناطق الخاضعة لإدارة حزب الاتحاد الديمقراطي»، 18 حزيران 2014.

<https://www.hrw.org/ar/report/2014/06/19/256575>

87- تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2015/2016.

<https://www.amnesty.org/ar/latest/research/2016/02/annual-report-201516/>

88- الشبكة السورية لحقوق الإنسان، بيان «قوات الإدارة الذاتية تصعد عمليات الاعتقال التعسفي وقمع الحريات في مناطق نفوذها» 19 آب 2016.

<http://sn4hr.org/arabic/2016/08/19/6824/>

89- مقال لجوان سيزو، نشر في جريدة القدس العربي بتاريخ 22 تموز 2014 تحت عنوان «حزب الاتحاد الديمقراطي مستعد لاستبدال الشعب الكردي في سورية بشعب آخر حسب مقاساته وتصريحات رئيسه المشتركة ليست الأولى من نوعها».

<http://www.alquds.co.uk/?p=196545>

90- كيف تدير جماعة الإخوان المسلمين في سورية قواعد التنظيم؟ 29 آب 2015.

<http://www.sasapost.com/how-the-muslim-brotherhood-in-syria-manages-the-rules-of-the-organization-now/>

91- عهد وميثاق من جماعة الإخوان المسلمين في سورية، 21 إيلول 2012.

<http://www.ikhwansyria.com/Portals/Content/?Name=%D8%B9%D9%87%D8%AF%20%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%AB%D8%A7%D9%82%20%D9%85%D9%86%20%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%86%20%D9%81%D9%8A%20%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7&info=YVdROU16QTVOREltYzI5MWNtTmxQV4kxWWxCaFoyVW1kSGx3WlQweEpuah-RiR2xrUFNZPSt1.Syr>

92- دفاطمة سببتي قاسم، «سياسة الأحزاب، والدين، والمرأة في القيادة: لبنان من منظور مقارن»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آذار 2015.

93- قاسيون، «قاسيون تنشر... ورقة مناقشة المنظمات في غرفة المجتمع المدني على هامش محادثات جنيف» 3 نيسان 2016.

http://www.qasioun.net/ar/news/show/22184/%D9%82%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D9%88%D9%86_%D8%AA%D9%86%D8%B4%D8%B1_%D9%88%D8%B1%D9%82%D8%A9_%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA_%D9%81%D9%8A_%D8%BA%D8%B1%D9%81%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%8-6%D9%8A_%D8%B9%D9%84%D9%89_%D9%87%D8%A7%D9%85%D8%B4_%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%AF%D8%AB%D8%A7%D8%AA_%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81

94- YouTube «مؤتمر صحفي للمبعوث الدولي إلى سوريا مع المجلس الاستشاري النسائي السوري».
<https://www.youtube.com/watch?v=cIsYcIaHAns>

95- بيان اللوبي النسوي السوري، 23 آذار 2016.

https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=984774201575689&id=696085977111181

96- شبكة المرأة السورية، بيان ورسالة تجميد عضوية في مبادرة نساء سوريات من أجل السلام والديمقراطية، 25 آذار 2016.

<http://swnsyria.org/?p=4463>

97- شبكة المرأة السورية، رد عضوات المبادرة في المجلس الاستشاري إلى شبكة المرأة السورية، 18 أيار 2016.

<http://swnsyria.org/?p=4662>

98- إذاعة الأمم المتحدة «منيرة حويجة: الرسائل التي نحملها تتضمن وجع السوريين ورغبتنا وأملنا في بناء سوريا الديمقراطية» 13 آب 2016.

<http://www.unmultimedia.org/arabic/radio/archives/213343/#.WBTKmTz6rq>

99- صور، «(صور) تحاور الناشطة النسوية الصحفية رولا أسد عن واقع المرأة السورية» 28 آب 2016.

<http://suwar-magazine.org/details/%22%D8%B5%D9%88%D9%8E%D8%B1%22-%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B4%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D9%88%D9%8A%D9%91%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D9%8A%D9%91%D8%A9-%D8%B1%D9%88%D9%84%D8%A7-%D8%A3%D8%B3%D8%AF-%D8%B9%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%91%D8%A9/852/ar>

100- عنب بلدي «المجلس النسائي لدى ديمستورا...أنتن لاتمثلتنا» 3 نيسان 2016.

<http://www.enabbaladi.net/archives/72104>

101- مركز المواطنة المتساوية، بيان رأي 29 آذار 2016.

<https://www.facebook.com/%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B3%D8%A7%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%88%D8%A7%D8%A9-1506300189583058/>

102- UN Women»Media advisory: Syrian women engaged in the peace talks meet in New York» 26 August 2016

<http://www.unwomen.org/en/news/stories/2016/8/media-advisory-syrian-women-engaged-in-the-peace-talks-meet-in-new-york>

103- YouTube - «مظاهرات حرائر دوما من اجل إسقاط زهران أنتم أهل النخوة والكرامة» نُشر في 2

آب 2015.

<https://www.youtube.com/watch?v=SXHe89kUJHg>

104- «نساء دوما...مظاهرة تطالب بإطلاق المعتقلين من سجون زهران علوش» نُشر في 19 حزيران

2015.

105- عربي 21 «سوريون يتظاهرون ضد علوش و«جيش الإسلام» في الغوطة الشرقية»، يمني الدمشقي

10 آب 2015.

<https://arabi21.com/story/850892/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%8A%D8%AA%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D9%88-%D9%86-%D8%B6%D8%AF-%D8%B9%D9%84%D9%88%D8%B4-%D9%88-%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D9%88%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82%D9%8A%D8%A9>

https://www.youtube.com/watch?v=_lgxhT4lp0Q

106- أتحنفظ على ذكر الاسم.

107- لى قنوت - الحوار المتمدن - «الثارات مغيات عن صنع القرار: المشاركة السياسية للمرأة ووصولها إلى مراكز صنع القرار في بعض قوى المعارضة منذ 2011» - 2015/3/3.

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=457666>

108- راديو روزنة - حلقة عن: الجندر... لتميز الأدوار الاجتماعية بين الرجل والمرأة - مداخلة ناشطة من الغوطة الشرقية - الدقيقة 38.00 - بث الحلقة في 10 تشرين الأول (أكتوبر) 2015.

<http://rozana.fm/ar/node/15300>

109- Gibson, J., Ivancevich, J., Donnelly, Jr., J., & Konopaske, R. (2012). Organizations: Behavior, structure, processes, fourteenth edition. Retrieved from.

http://dl.motamem.org/organizations_behavior_structure.pdf

110- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المعهد الديمقراطي للشؤون الدولية، «تمكين المرأة من أجل أحزاب سياسية أقوى» / تشرين الأول 2011.

https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0ahUKEwiRo7v--Z3OAhXC6xQKHSY2AxQQFggeMAA&url=https%3A%2F%2Fwww.ndi.org%2Ffiles%2Fempowering-Women-ARA_0.pdf&usq=AFQjcnFGNAbRd2GJpyeqhoxdvIwvTEa31A&sig2=uM-cSt42eTk1JVpPPKZqgg

111- «التميز في قوانين الأحوال الشخصية في سورية»، بحث مقارن، إعداد مجموعة من الباحثات 2009- 2010، صادر عن دار أثار - دمشق. قوانين الأحوال الشخصية وهي: قانون الأحوال الشخصية العام للمسلمين، ولطائفة الروم الأرثوذكس، ولطائفة الأرمن الأرثوذكس، وللطوائف الكاثوليكية، وللمحاكم المذهبية الإنجيلية في سورية ولبنان، وكتاب الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية للموسويين، والأحكام الخاصة بالطائفة الدرزية الواردة في المادة (307) من قانون الأحوال الشخصية العام. ونظام الطوائف الدينية: الصادر عن المندوب السامي الفرنسي «لا مارتيل» بالقرار رقم 60 ل. ر لعام 1936 والذي حدد الطوائف المعترف بها في سورية، والتي يحق لكل منها وضع قانون أحوال شخصية خاص بها.

112- د. رجاء بن سلامة: «بيان الفحولة - أبحاث في المذكر والمؤنث» - دار بتر للنشر والتوزيع - صفحة 86.

113- «التميز في قوانين الأحوال الشخصية في سورية»، بحث مقارن، إعداد مجموعة من الباحثات 2009-2010، صادر عن دار أثار - دمشق.

114- عبارات كتبها السلفيون على جدران العديد من المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام، وهذه العبارة تحديداً كتبت على جدران دوما.

115- «تُفشي الأسرار»، وردت على لسان عدد قليل من المستجيبين على أسئلة البحث.

116- د. رجاء بن سلامة: «بيان الفحولة - أبحاث في المذكر والمؤنث» - دار بتر للنشر والتوزيع - صفحة 31.

117- بيار بورديو: «الهيمنة الذكورية»، المنظمة العربية للترجمة - بيروت - نيسان 2009.

- 118- المصدر السابق، صفحة 62.
- 119- المصدر السابق، صفحة 171.
- 120- المفكرة القانونية، «محكمة الإرهاب في سورية»، قضايا سياسية تحت غطاء مكافحة الإرهاب - 19 أيار 2015.
<http://www.legal-agenda.com/article.php?id=1118&folder=articles&lang=ar>
- 121- هيومن رايتس ووتش، «التقرير العالمي 2014: سورية» - أحداث عام 2013، الاعتقالات التعسفية والاختفاءات القسرية والتعذيب والوفاة رهن الاحتجاز.
<https://www.hrw.org/ar/world-report/2014/country-chapters/260105>
- 122- الأسد في لقاء مع العلماء (داعيات ورجال دين) يصف مئات الآلاف الملايين من السوريين (خلفهم حاضنة اجتماعية، هناك قريب جار صديق) بالإرهابيين.
https://www.youtube.com/watch?v=_l0zcyjPQv8Y
 رابط مختصر للقاء السابق.
<https://www.youtube.com/watch?v=Ueif2DLx6gw>
- 123- خطاب بشار الأسد في مجلس الشعب ب 3 حزيران 2012 قال: «وأنا أقول كي أكون دقيقاً إن الرئيس هو لكل من يقف تحت سقف الوطن والدستور والقانون وإلا ساويت بين العميل والوطني وبين الضحية والجلاد وبين الفاسد والشريف وبين من يخرب ومن يبني...»
<https://www.youtube.com/watch?v=WGQczIqsJ3c>
- 124- لم يتطرق البحث وأسئلته إلى أي سؤال يتعلق بـ«وحدة تنسيق الدعم»، واستفسارنا جاء بسياق فهم «تشويه السمعة عن طريق الإغاثة» الذي ورد على لسان مستجيبتين.
- 125- تقرير المنظمات غير الحكومية للاستعراض الدوري الشامل للجمهورية العربية السورية، «الانتهاكات الواقعة على النساء في سورية والأثر المجحف للنزاع عليهن»، تشرين الثاني 2016.
http://wilpf.org/wp-content/uploads/2016/06/ARABIC-REPORT_Online.pdf
- 126- تقرير الظل قدمته ثلاث عشرة منظمة مجتمع مدني نسائية/ نسوية، «تقرير الجمعيات غير الحكومية مقدم إلى الأمم المتحدة - لجنة اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)» - جنيف، تموز 2014.
goo.gl/vlD3Ng
- 127- رابط خبر «كيلة: سجون سورية مسالخ بشرية»، وصف الكاتب والمعارض سلامة كيلة السجون السورية وذلك بعد خروجه من المعتقل بأنها مسالخ بشرية وجحيم على الأرض، 22 أيار 2012.
<http://www.skynewsarabia.com/web/article/22332/%D9%83%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D8%B3%D8%AC%D9%88%D9%86-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%AE-%D8%A8%D8%B4%D8%B1-%D9%8A%D8%A9>

128- تقرير هيومن رايتس ووتش، «لو تكلم الموتى»، 16 كانون الأول (ديسمبر) 2015.

<https://www.hrw.org/ar/news/2015/12/16/284532>

129- لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، بعيداً عن العين.. بعيداً عن

الخاطر: الوفيات أثناء الاحتجاز في الجمهورية العربية السورية، 3 شباط (فبراير) 2016.

<http://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=17020&LangID=A>

130- تقرير الشبكة السورية لحقوق الإنسان، «العار المستدام»، الاغتصاب في أفرع الأمن السورية:

توثيق اغتصاب سبع نساء في فرع أمن الدولة بمدينة حماة، 24 تموز (يوليو) 2015.

<http://sn4hr.org/arabic/2015/07/24/4374/>

131- تقرير الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان «العنف ضد المرأة في سورية: الخروج من الصمت»،

2013/4/9.

<http://goo.gl/5HRIUe>

132- المصدر السابق نفسه.

133- سوريا «مواجهة التشطي - تقرير يرصد آثار الأزمة السورية خلال عام 2015» - المركز السوري

لبحوث السياسات 2016.

<http://www.arabcp.org/page/471>

134- YNHCR تقرير «نساء بمفردهن - صراع اللاجئين السوريين من أجل البقاء» 8 تموز 2014.

<http://www.unhcr.org/ar/news/latest/2014/7/53b52f8d6.html?query=%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1%20%D8%A8%D9%85%D9%81%D8%B1%D8%AF%D9%87%D9%86>

135- سوريا «مواجهة التشطي - تقرير يرصد آثار الأزمة السورية خلال عام 2015» - المركز السوري

لبحوث السياسات 2016.

<http://www.arabcp.org/page/471>

136- خالدة سعيد: «المرأة العربية كائن بغيره لا بذاته»، مجلة الموقف، العدد 12، 1970، صفحة 91-94.

فهرس أسماء المشاركين

أسماء المشاركات والمشاركين في أسئلة البحث

(حسب الحروف الأبجدية)

- أحمد عسراوي: الأمين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي.
- أسماء كفتارو: ناشطة نسوية ومشرفة سابقة في وزارة الأوقاف، عضوة المجلس الاستشاري النسائي.
- إلهام أحمد: الرئيسة المشتركة في مجلس سورية الديمقراطية، قيادية في حركة المجتمع الديمقراطي.
- أليس مفرج: سياسية ونسوية، عضوة وفد المعارضة المفاوض في جنيف 3.
- حبيب عيسى: محامٍ وسياسي.
- حسبية عبد الرحمن: كاتبة، ناشطة سياسية.
- حسين العودات: كاتب وصحفي.
- ختام الصوفي: عضوة في مكتب العمل النسائي في جماعة الإخوان المسلمين في سورية.
- دلشا أيو: محامية وسياسية، نائبة سابقة لرئيس المجلس الوطني الكردي.
- رستم محمود: كاتب وباحث سوري.
- رياض درار: ناشط سياسي وخطيب مسجد سابقاً.
- ريماء فليحان: كاتبة ومعارضة سورية، عضوة سابقة في الائتلاف الوطني ووفد المفاوضات بجنيف 2.

- زهير سالم: مدير مركز الشرق العربي، مدير الرابطة الأهلية لنساء سورية.
- سلام كواكبي: باحث في العلوم السياسية.
- سمير سعيفان: خبير اقتصادي سوري.
- سمير نشار: رئيس الأمانة العامة لإعلان دمشق، عضو الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة.
- سهير الأناسي: عضوة في الهيئة السياسية في الائتلاف الوطني.
- سوسن زكرك: ناشطة سياسية ونسوية، عضوة المجلس الاستشاري النسائي.
- د. عبد الباسط سيدا: رئيس سابق للمجلس الوطني السوري، عضو الائتلاف الوطني السوري.
- علاء الدين الزيات: مدير تنفيذي في التحالف المدني السوري (تماس).
- علي صدر الدين البيانوني: المراقب العام السابق للإخوان المسلمين.
- غرناطة الجندي: مترجمة، سجينه سياسية سابقة.
- غيداء العودات: ناشطة سياسية ونسوية.
- فايز سارة: كاتب وصحافي سوري، وعضو الهيئة السياسية في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة حالياً، ومستشار سياسي وإعلامي لرئيس الائتلاف.
- فردوس البصرة: ناشطة نسائية وسياسية، عضوة سكرتاريا رابطة النساء السوريات، عضوة مكتب سياسي سابقاً للحزب الشيوعي السوري.
- كفاح علي ديب: ناشطة سياسية، عضوة قيادة فرع المهجر بهيئة التنسيق الوطنية.
- مجد شرجي: المديرية العامة لمنظمة «بصمات من أجل التنمية».
- مجدولين حسن: محامية، عضوة في حزب العمل الشيوعي، عضوة المجلس الاستشاري النسائي.
- مرح بقاعي: رئيسة الحزب الجمهوري السوري.
- مروان حبش: وزير سابق.
- معقل عدي: سياسي مستقل.
- منى غانم: نائبة رئيس تيار بناء الدولة سابقاً، عضوة المجلس الاستشاري النسائي.

- منير درويش: باحث وناشط سياسي.
- د. منير شحود: جامعي سابق، معارض مستقل.
- منيرة حويجة: ناشطة سياسية، عضوة المجلس الاستشاري النسائي.
- د. مية الرحبي: طبيبة وناشطة سياسية ونسوية.
- د. نبيل مرزوق: باحث اقتصادي سوري.
- د. نصر الحريري: الأمين العام السابق للائتلاف الوطني السوري.
- نغم الغادري: نائبة سابقة لرئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة.
- نقولا الزهر: -
- نورا الأمير: نائبة لرئيس الائتلاف، سابقاً، وعضوة الهيئة العامة في الائتلاف الوطني.
- هادي البحرة: الرئيس السابق للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، كبير مفاوضي وفد المعارضة في مفاوضات جنيف 2.
- د. هيثم خوري: عضو الأمانة العامة في حزب الجمهورية.
- يوسف عبد لكي: فنان تشكيلي، سياسي.

أسماء المشاركات في الأسئلة الخاصة بالهيئة الاستشارية النسائية

لوفد المعارضة في محادثات جنيف 3

(حسب الحروف الأبجدية)

- د سميرة مبيض: أكاديمية وباحثة.
- سعاد خبية: ناشطة سياسية، صحفية وباحثة.
- سيما نصار: باحثة حقوقية بالشبكة الأورو متوسطة للحقوق، مديرة مؤسسة أورنمو-
.Urnammu
- مريم جلبي: ناشطة سياسية ونسوية، مديرة مكتب الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة في الأمم المتحدة.

أسئلة البحث

علاقة القوى السياسية المعارضة مع المشاركة السياسية للمرأة وطرح قضاياها

1. كان للمرأة دور بارز في الثورة، كيف تفسر/ين ابتعاد الناشطات عن العمل ضمن القوى والأحزاب السياسية حالياً؟
2. كيف تقيّم/ين الدور الفاعل للنساء في منظمات المجتمع المدني؟ وهل يعود جزء منه إلى الرغبة في العمل العام بعيداً عن السياسة، أم هو تعاطٍ سياسيّ بلبوس المجتمع المدني؟
3. هل بذلت القوى السياسية أيّ مجهود لاجتذاب الناشطات للانخراط في العمل السياسي؟ وبرأيك ما هو المطلوب من القوى فعلة لاجتذابهن؟
4. كيف تقيّم/ين الدور الوظيفي للسياسيات في مراكز صنع القرار داخل القوى الحالية؟ وهل كان دورهنّ فاعلاً؟ وإذا كان الجواب نعم، كيف ومتى كان دورهن مؤثراً وفعالاً؟
5. ماهي العوامل والممارسات التي تبعد الكفاءات داخل القوى السياسية بشكل عام والنساء بشكل خاص؟
6. كيف تقيّم/ين تكليف نائبة الأمين العام أو نائبة المنسق ككوتا للنساء في بعض القوى السياسية، من جهة أتاحت الفرصة للنساء للوصول إلى صنع القرار، ومن جهة أخرى حجبت عنهن الأمانة العامة أو الرئاسة؟
7. تطرح الكوتا كتميز إيجابي مؤقت لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة، وكوسيلة لتجاوز عقود التهميش الطويلة التي مورست عليهن والمعوقات الكثيرة لمشاركتهن السياسية، ما رأيك؟

8. أدانت القوى السياسية الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان وجرائم الحرب، وتحذرت عن اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها، وعن العديد من قرارات مجلس الأمن، لماذا برأيك لم تُدّن العنف الجنسي الذي استُخدم ضد النساء والفتيات كسلاح حرب، ولم تطالب المجتمع الدولي بإيجاد آليات لوقفه بناءً على قرار مجلس الأمن 1325 وكلّ القرارات ذات الصلة؟

9. برأيك لماذا لم تختلف طريقة تعاطي المعارضة السياسية مع المرأة، عن طريقة تعاطي أنظمة الاستبداد، فكلاهما اكتفى بالمشاركة السياسية للمرأة بشكل رمزي؟

10. هل تعتقد/ين أن النساء مغيّبات عن المشهد السياسي، أم هن غيَّبن أنفسهن، ولماذا؟

11. أعطِ/ي درجات من 1-9 (1 أقل تأثيراً - 9 تأثير كبير) كلاً من الأسباب التي أدت إلى ضعف المشاركة السياسية للمرأة حالياً:

- خذلان المجتمع الدولي في دعم تطلعات الشعب السوري إلى الديمقراطية، التي عبر عنها في ثورته.
- ممارسات النظام ضد المعارضة (قمع، اعتقال... إلخ).
- حالة التخوين والتشهير التي تتعرض لها المعارضة.
- عزوف النساء بأنفسهن عن المشاركة السياسية.
- بؤس أداء القوى السياسية وممارسات غير ديمقراطية داخلها، تشرذمها في مواجهة نظام وحشي.
- عدم الخبرة.
- عدم وجود كوتا نسائية.
- المحاصصة الطائفية.
- العقلية الذكورية والموروث الاجتماعي والديني.

داخل القوى السياسية

12. حسب تاريخ ممارستك للعمل السياسي، كيف يتعاطى أعضاء وعضوات الأحزاب والكتل السياسية مع ترشيحات السياسيات لمواقع صنع القرار ولمشاركتهن ضمن الوفود الرسمية؟ وهل شهدت مضايقات مختلفة للسياسيات ضمن القوى السياسية

أو تشكيكاً في قدرتهن على العمل السياسي؟ اذكر/ ي حوادث إيجابية أو سلبية مع تحليل الأسباب.

13. هل ستؤثر نسبة مشاركة النساء المحدودة في القوى السياسية مستقبلاً على حقوقهن؟

14. عادة قبل تشكيل أي تحالف سياسي يتداعى عدد قليل من الأشخاص للتشاور فيما بينهم، أي في المرحلة الأولى، غالباً ما تُستثنى النساء من تلك المشاورات وتجري دعوتهن لاحقاً أي عند الاتفاق، لماذا وكيف تعلق/ ين ذلك؟

15. في غياب الإرادة السياسية عند بعض قوى المعارضة استمر إسناد الأدوار النمطية للمرأة (إغاثة، تعليم، قضايا إنسانية... إلخ) وحقائب وزارية أيضاً نمطية، كما فعلت الحكومة المؤقتة خلال حكومتين متتاليتين، برأيك ما هي الأدوات القوية للضغط على تلك القوى لتغيير أدائها وتقييمها لدور المرأة؟

16. ماهي الصعوبات برأيك التي تواجهها النساء داخل القوى السياسية التي ينتسبن إليها أو انتسبن إليها في مرحلة سابقة؟

17. عندما توجد الإرادة السياسية توضع قضايا المرأة على أجندة الأحزاب، حزب الاتحاد الديمقراطي نموذجاً سواء اتفقنا مع سياسته أم لا: رئاسة مشتركة، كوتا 40%، قضايا المرأة مدرجة في أدبيات الحزب، كيف تفسر/ ين المكاسب التي حققتها النساء الكرديات ضمن المجتمع؟

18. تؤكد المدافعات عن حقوق المرأة أن وجود مادة في الدستور تنص على أن الفقه الإسلامي مصدر رئيسي للتشريع يطلق يد المشرعين لوضع أشد القوانين تمييزاً تجاه المرأة، مثل قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات، وتتعارض مع الدولة الديمقراطية المنشودة ودولة المواطنة المتساوية، كيف سنستطيع في سورية المستقبل إقناع الإسلاميين وكل من يتنازل ويساومهم من العلمانيين على حساب حقوق المرأة ككائن حر كامل الأهلية كامل الحقوق، ولنجعل من سورية دولة تلتزم وتحترم شرعة حقوق الإنسان الدولية؟

19. يزداد تأثير «الأخوات السوريات» في تنظيم الإخوان المسلمين، ومؤخراً انتُخبت ستُ نساء في مجلس شورى الإخوان عام 2014، وعُيِّنت اثنتان منهن في الهرمية القيادية

للتنظيم، لكن التنظيم لم يرشح أي سيدة في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة ولم يبرز أي اسم في المشهد السياسي العام، لماذا برأيك؟

المفاوضات:

1. طالبت النساء بالجلوس على طاولة المفاوضات بنسبة 30% أثناء مفاوضات جنيف 2، حتى لا تضيق حقوقهن، أو حتى لا تجري المساومة عليها، مارأيك بمطالبهن وهل تؤيدها/ تؤيدنها؟
2. كيف يمكن الضغط على القوى السياسية لتشارك النساء في وفودها خلال المفاوضات؟

الأسئلة التي وجهت لعضوات الهيئة الاستشارية النسائية لوفد المعارضة المفاوض في جنيف 3

1. ماهي المعايير والخبرات التي جرى على أساسها اختيار عضوات الهيئة الاستشارية؟ وهل جرى الالتزام بها - برأيك - أم خضعت لتجاذبات ما؟
2. ما هو نوع الاستشارات والأوراق التي قدمتها الهيئة لوفد التفاوض؟ وكيف كانت التشاركية بينها وبينه من حيث المعلومات، نفاذ أوراقها على طاولة المباحثات، الزيارات الرسمية لها وعددها؟ وهل اقتصرت زيارات وفد التفاوض للهيئة على نساء الوفد المعارض لها؟
3. هل عوضت نتائج عمل وأوراق الهيئة الاستشارية ضعف تمثيل المرأة في وفد التفاوض؟ إذا كان الجواب نعم، أرجو توضيح ذلك، وإذا كان الجواب لا، أرجو ذكر التحديات التي واجهتهن؟
4. لماذا انسحبت بعض عضوات الهيئة وعلى ماذا اعترضن؟ وهل تعتبرنها أسباباً معيقة للنتائج المرجوة من عمل الهيئة واستمرارها؟

الملاحق

ملحق 1

كتاب عضوات الائتلاف الخاص بتوسعة التمثيل النسائي فيه

توسعة التمثيل النسائي في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية إلى نسبة لا تقل عن 30%

14 تموز (يوليو)

الرؤية:

بناء مجتمع ديمقراطي تعددي مدني في سورية يضمن المشاركة الكاملة والمساواة التامة للمرأة السورية، في جميع الحقوق والواجبات. وضمان حقوق المواطنة المتساوية لجميع السوريين دون أي تمييز على أساس الجنس أو الدين أو الطائفة أو العرق أو التوجه السياسي أو المستوى الاجتماعي.

الهدف:

المشاركة الكاملة والعادلة للمرأة داخل الائتلاف السوري ولجانته وهيئاته ومكاتبه وبالأخص مستويات صنع القرار. هذا هو جزء أساسي من بناء مجتمع ديمقراطي وتعددي ومدني في سورية. ويتحقق ذلك من خلال توسعة الائتلاف السوري وزيادة عدد النساء الأعضاء في الائتلاف بنسبة 30%.

النتائج:

1. إنهاء سياسة الإقصاء لشريحة تمثل نصف المجتمع السوري.

2. تعزيز ممارسة الديمقراطية «داخل الائتلاف»، وهو المطلب الرئيسي للثورة السورية.
3. العمل على ردم الهوة بين الائتلاف والشعب السوري عن طريق العلاقة الوطيدة والقوية مع اللاجئين والنازحين والمغتربين، مما يعزز موقف الائتلاف ويرفع من شعبيته ممثلاً سياسياً حقيقياً وفعالاً.
4. مصداقية أكبر أمام الشعوب الأخرى والدول الداعمة للثورة السورية.

آلية التنفيذ:

1. اعتبار أن نسبة 30% على الأقل لعضوية المرأة داخل الائتلاف بند أساسي من بنود النظام الداخلي للائتلاف.
2. يتم إدراجها ضمن التعديل المزمع عرضه على اجتماع الهيئة العامة للائتلاف يوم 6-8 تموز (يوليو) 2014.
3. التصويت على التوسعة بكامل بنودها وآلية التنفيذ وبشكل علني قبل إجراء انتخابات الهيئتين الرئاسية والسياسية.

آلية الاختيار:

- لجنة العضوية الخاصة بالتوسعة النسائية مؤلفة من عضوات الائتلاف، إضافة إلى عضوين آخرين من لجنة العضوية المنتخبة في الائتلاف. ويتم ترشيح الشخصيات كما يلي:
1. طرح استبيان لشخصيات نسائية مهتمة بالعمل السياسي مع مراعاة تنوع اختصاصاتهن (سياسية، حقوقية، ثقافية، إعلامية... الخ) ويتم من خلال الاستبيان التأكد من رغبتهن في الانضمام للائتلاف. ثم تُقدّم هذه البيانات إلى اللجنة المتخصصة للنظر في الأسماء.
 2. تحديد معايير يجري عن طريقها اختيار أفضل المرشحات (التاريخ السياسي، العمل الثوري، السيرة المهنية، الانتماء الحزبي، والمنظمات... إلخ).
 3. اختيار القائمة النسائية لملاءمة مقاعد التوسعة.
 4. يجري التصويت على عضوية المرشحات ضمن اللجنة الخاصة بالتوسعة النسائية.

• تعيين مستشار/ة للائتلاف: لضمان مشاركة المرأة في صنع القرار وفي جميع المجالات والوفود واللجان والنشاطات (السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية)، كذلك التهيئة للمرحلة الانتقالية القادمة وما بعدها.

ملحق 2

الورقة التأسيسية للجنة الاستشارية النسائية

(أقرت في شهر نيسان 2016 بالأغلبية)

(1) مهمة المجموعة:

مشاركة المرأة السورية و**ضمان وجودها السياسي الفاعل** في مراكز صنع القرار، والتأكيد على التشاركية الحقيقية في جميع مراحل العملية التفاوضية والانتقالية واللجان والهيئات المنبثقة عنها، وبضمنها لجنة صياغة الدستور حسب قرارات مجلس الأمن 1325 - 1820 - 1888 - 1960 - 1206 - 2122.

(2) العلاقة مع الهيئة العليا للمفاوضات:

اللجنة: جهة استشارية للهيئة العليا للمفاوضات تنسق حالياً معها في القضايا وتشارك عضواتها كخبيرات في الملفات المتعلقة بالعملية التفاوضية من مفهوم نسوي. ويتطور عمل اللجنة لاحقاً في المرحلة الانتقالية.

(3) إجراءات العمل:

الهيكلية التنظيمية:

1. تتألف اللجنة الاستشارية العامة من نساء خبيرات معارضات يعملن على ملفات التفاوض حسب الاختصاصات والخبرة. تحدّد آليات الانتساب للجنة الاستشارية العامة بالبند رقم 6 من هذه الوثيقة.

2. تنتخب اللجنة الاستشارية العامة مكتباً تنفيذياً (من 7 إلى 9 سيدات) مهمته قيادة اللجنة الاستشارية العامة أثناء كل جولة من جولات المفاوضات.
3. يختار المكتب التنفيذي لجنة تمثيلية لدى الهيئة العليا للتفاوض، تستثنى من انتخابات اللجنة التمثيلية عضوات الهيئة العليا للمفاوضات وعضوات الوفد المفاوضات.

آليات العمل:

1. لقاءات دورية للجنة الاستشارية العامة بالوسائل المتاحة (على الأقل النصف +1).
2. لقاءات دورية للمكتب التنفيذي بالوسائل المتاحة بحسب مقتضيات الحاجة.
3. تحضُّر ممثلات اللجنة الاستشارية في المكان نفسه الذي توجد فيه الهيئة عند الاجتماعات.
4. حضور ممثلات اللجنة الاستشارية كمستشارات ضمن اجتماعات الهيئة.
5. يلتزم المكتب التنفيذي والممثلات بإبقاء كل العضوات على اطلاع كامل بمجريات الأمور.
6. الالتزام بكتابة محاضر للقاءات الدورية ومشاركتها مع جميع العضوات.
7. يعتمد اتخاذ القرارات الداخلية في اللجنة على أسلوب التشاور، ويعتمد التمثيل أو شغل أي موقع (منسقة اللجنة، الناطقة الإعلامية، أمينة سر...) على انتخابات داخلية ضمن اللجنة.

الوظائف:

1. تشارك السيدات الاستشاريات في محاور التفاوض كافة، من خلال اللجان الاستشارية المعيّنة.
2. تقدم اللجنة استشارتها عبر أوراق موثقة تغطي كل مواضيع التفاوض وملفاته.
3. وضع خطط واستراتيجيات وتقديم أوراق تقدير موقف.
4. إعداد تقارير دورية موثقة إضافة إلى إحصائيات ترفد بالمعلومات والوثائق.
5. تلعب اللجنة دوراً توافيقاً وتسعى لتقريب وجهات النظر.

4) فرق العمل:

1. فريق إداري وأمانة السر.
2. فريق التنسيق الإعلامي.

5) آليات اتخاذ القرار:

1. تؤخذ القرارات المتعلقة باللجنة الاستشارية العامة بالأغلبية (النصف +1).
2. تؤخذ القرارات المتعلقة بالمكتب التنفيذي فيما بينهم بالأغلبية (النصف +1).
3. المكتب التنفيذي لديه الصلاحية في اتخاذ القرارات المستعجلة عندما تستدعي الضرورة.

6) تحديد آليات الانتساب

- أ) تتألف اللجنة الاستشارية النسائية من السيدات اللواتي حضرن الجولات التفاوضية لعام 2016 في جنيف، مع الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:
- موافقة العضوة على كل بنود الوثيقة التأسيسية للجنة.
 - توافق اختصاص العضوة مع أحد ملفات التفاوض والقيمة المضافة عملياً من عضويتها.
- ب) أي انتساب جديد للجنة يتم بناء على تزكية من قبل عضويتين والموافقة بالأغلبية.

ملحق 3

الرسالة التقييمية التي وجهت للهيئة العليا للتفاوض بالطرق

البروتوكولية المتعارف عليها بتاريخ 16 نيسان 2016، ولم يتم استلام أي رد.

رسالة تقييم لتجربة

اللجنة الاستشارية النسائية

السيدات والسادة في الهيئة العليا للمفاوضات:

نحن مجموعة من السيدات المشاركات في تجربة اللجنة الاستشارية النسائية، نود في البداية أن نشني على الخطوة الجريئة التي اتخذتها الهيئة العليا في الرغبة والإعلان عن اللجنة الاستشارية النسائية، وهو حسب ما ورد في إعلان التشكيل: (بناء على حاجتها الماسة لمشاركة المرأة السورية بفعالية ضمن إطار الهيئة العليا للمفاوضات بما من شأنه أن يرفع مستوى الهيئة من حيث التمثيل والخبرات). وهو ما كان له أثر طيب لدى الجميع ومنهم نحن اللواتي قررنا خوض هذه التجربة، وتقديم المساعدة بما نمتلكه من إمكانيات وخبرات رأينا أننا يجب أن نقدمها في المكان والوقت المناسبين، من خلال موقعنا المعارض، ولما يخدم مسيرة المفاوضات الطويلة، وبالتعاون معكم ومع الفرق التي شكلتموها لهذا الغرض.

وانطلاقاً من إيماننا بصدق غايتكم، ومن خلال مشاركتنا المباشرة، نرى من الأهمية أن نضع أمامكم تقييمنا لهذه التجربة، التي خاضتها اللجنة في الجولتين الأولى والثانية للمفاوضات، للأخذ بها، وكذلك لمنع الوقوع في تقييمات من خارج المجموعة قد تؤدي لإشكالات وسجلات لا طائل منها.

تقييم مختصر عن فعالية اللجنة الاستشارية:

لاحظنا عدداً كبيراً من المآخذ على اللجنة الاستشارية النسائية ومن أهمها:

1. افتقاد اللجنة لأي تنظيم إداري يمكن البناء عليه للعمل الآني والمستقبلي.
2. غياب آليات عمل اللجنة، وافتقادها للتفاعل مع باقي الفرق التفاوضية (المفاوض 1-2 والاستشاري) التي أنشأتها الهيئة العليا للمفاوضات، على الرغم من الحديث عن الانضمام إلى لجان العمل (ملفات التفاوض)، حيث تم اختيار كل واحدة لتكون في لجنة تناسب إمكانياتها وخبراتها، إلا أن هذا لم يتم على الإطلاق.
3. لم يكن للجنة الاستشارية النسائية أي دور فاعل على مستوى المفاوضات في الجولتين الأولى والثانية، كما لم يتم تسليم اللجنة أي وثائق عمل تتعلق بالتفاوض.
4. على الرغم من تقديم بعض السيدات لرأيهن كخبرات في مجالهن، لأعضاء من الوفد واللجان، لكن لم يتم التعامل بجدية مع هذه الملاحظات.
5. تم التعامل مع السيدات الاستشاريات بطرق تفتقد للمهنية وتتقص من احترام إمكانيات كل عضوة وموقعها، مما خلق الإحساس لدى أغلب المشاركات، بالتهميش والسلبية وقلة الاحترام.
6. حُصر وجود السيدات بالجانب الإعلامي (ودور المرأة الضحية، وليس السيدات صاحبات الخبرة) مع تفضيل (أن يكنّ صامتات ولا يعبرن عن رأيهن، رغم أهميته). من الضروري بالتأكيد إظهار النساء السوريات المضحيات في التعبير عن المأساة السورية، غير أن تحويل السيدات الخبيرات إلى هذا الدور، كان مؤسفاً جداً ويسجل نقطة سلبية على اللجنة والهيئة العليا التي من المفروض أنها على اطلاع على كامل عمل اللجنة وتنسق معها.
7. جرى التركيز على المظهر الخارجي، والخلفية الطائفية لكل واحدة من المشاركات، قبل الاهتمام بما تملكه من خبرات، وبطريقة أساءت للجميع، وخاصة عندما حدث ذلك أمام الإعلام.
8. رغم إيماننا بأهمية دعم النساء للنساء، في أي مجال وأي وقت، إلا أن مشاركة اللجنة النسائية في المفاوضات هدفه هو تقديم الخبرات، وليس للدعم الإعلامي للمفاوضات، ففي اللجنة تمّ اعتبار بعض العضوات أساسيات في اللجنة وهن في

الوقت نفسه عضوات في الهيئة العليا والوفد المفاوض، مما يعني إغلاق الطريق على مشاركة حقيقية للمرأة، ويعطي الانطباع أن تشكيل اللجنة هو تمثيلية إعلامية فقط.

9. كان هناك رفض تام من قبل الهيئة العليا للتفاوض، للتواصل المباشر مع اللجنة.
10. تم إعلام المشاركات في اليوم الأخير أنهن لن يشاركن في الجولات المقبلة، دون وضع آلية رديفة للمشاركة عن بعد، وذلك يعني عدم استمرارية الجهود وعدم الاستفادة من الخبرة التراكمية للمشاركات، ويعارض الفكرة الأساسية من تشكيل اللجنة (ألا وهي تشكيل فريق نسائي رديف يقدم خبراته ويشارك في صنع القرار) بما يتوافق مع أهمية العمل المطلوب من اللجنة وليس باعتبارها دعوات تمثيلية.

لضمان تفعيل حقيقي لدور اللجنة ولكي لا تبقى لجنة صورية نقترح النقاط التالية:

1. نطالب بتفعيل القرار الأممي بوجوب أن تكون مشاركة النساء بنسبة لا تقل عن 30%، ونؤكد رفضنا للقرار الصادر عن الهيئة العليا للمفاوضات بإشراك المرأة بنسبة 25% في العملية التفاوضية، وهو أيضاً لم يؤخذ به حتى بنسب أقل من هذه بكثير، فالنساء نصف المجتمع ويتحملن ما يتحمله الرجال، ودورهن لا يقل أهمية عن دورهم في كل ما يتعلق بسوريا الآن وفي المستقبل.
2. تنظيم آلية العمل مع الهيئة العليا للمفاوضات بشكل واضح، ولا تعتمد مشاركة السيدات على قرارات ارتجالية بل منظمة بالورقة التأسيسية للجنة الاستشارية والتي يفترض المصادقة عليها من قبل الهيئة العليا للمفاوضات.
3. تشارك السيدات الاستشاريات في محاور التفاوض كافة، من خلال اللجان الاستشارية المعنية، والمشاركة المباشرة في كل ما يتم.
4. يعتمد اتخاذ القرارات الداخلية في اللجنة على أسلوب التشاور ويعتمد التمثيل أو شغل أي موقع (منسقة اللجنة، الناطقة الإعلامية، أمينة سر...) على انتخابات داخلية ضمن اللجنة.
5. تعتبر اللجنة الاستشارية النسائية جزءاً أصيلاً من العملية التفاوضية والفريق التفاوضي، أسوة بالوفدين المفاوضين الأول والثاني والوفد الاستشاري، ولها ما لهم وعليها ما عليهم.

نحن ما زلنا نثق بأن مصداقية العمل موجودة لدى الهيئة العليا للتفاوض، وأن الأمر لا يتعدى سوء تنظيم وتشوش رؤية للغرض من إنشاء اللجنة، ونتمنى تجاوزه بالسرعة الممكنة ليتحقق التزام المعارضة تجاه الشعب السوري، وتجاه الأمم المتحدة، بإشراك المرأة وتفعيل دورها في العملية التفاوضية بما يتم مقومات نجاح عملية الانتقال السياسي في سورية. مع العلم أننا لا نعتبر وجودنا ضمن هذه اللجنة تشريفات أو مميزات، بل هو تحمّل مسؤوليات جسيمة وواجب يمليه علينا انتماؤنا السوري.

بانتظار ردّكم على اقتراحاتنا هذه مع شكرنا سلفاً

معاً سورية أقوى برجالها ونسائها

الشكر للسيد عمر عبد العزيز الحلاج من مبادرة المساحة المشتركة
على تقديمه استشارة منهجية للبحث.
وللسيدة رولى ركبي لإجرائها أربعة حوارات.
والشكر الموصول لابنتي رهام قنوت الرفاعي لدعمها المفعم بالحب.

